



المركز الجامعي أحمد بن يحيى
الونشريسي - تيسمسيلت -



معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم

التسيير

قسم علوم التسيير

الموضوع:

أثر معايير المراجعة الدولية على الإفصاح المحاسبي ضمن الاسواق المالية من منظور إسلامي (دراسة حالة تطبيقية لسوق المالي الماليزي 2001-2014)

مذكرة تخرج تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم التسيير

تخصص: علوم مالية

تحت إشراف الأستاذ :

من إعداد الطالب :

د. محي الدين محمود عمر

❖ عميرة أحمد

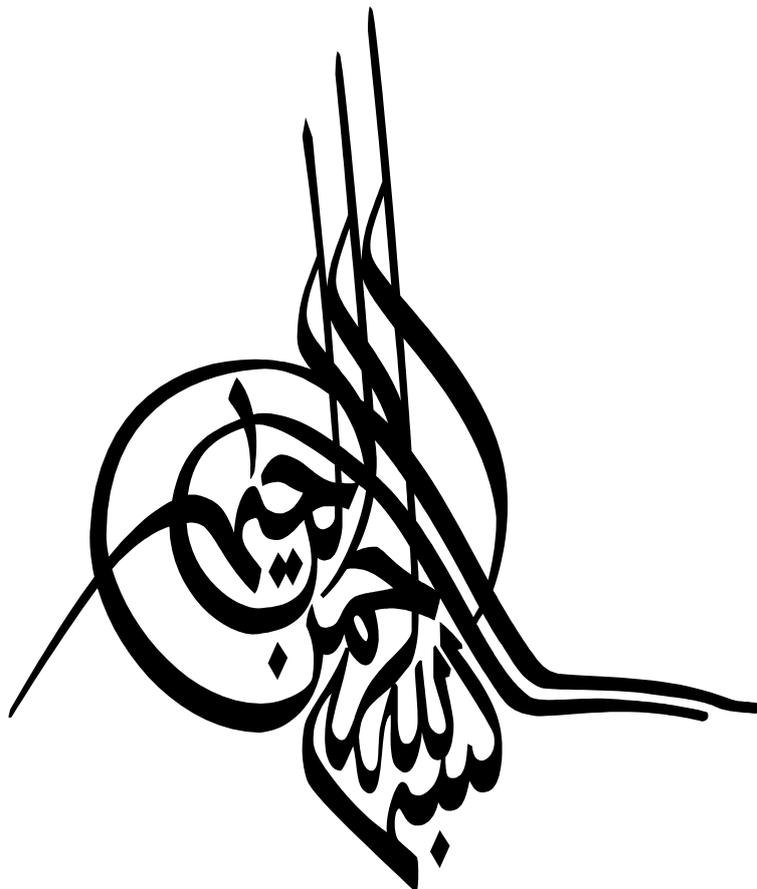
لجنة المناقشة:

الأستاذة: ديلمى هجيرة..... رئيسة

الأستاذ: محي الدين محمود عمر..... مقرر

الأستاذة: ضويفي حمزة..... ممتحن

السنة الجامعية: 2016/2015





قال الإمام الشافعي:

"ما العزم إلا لأهل العلم لأفهم"

على الهدى لمن استهدى أدلاء"

الحمد لله حمدا كثيرا يليق بجلاله وعظيم سلطانه أولا وأخيرا لأنه وفقنا لإتمام هذا العمل.

ونتقدم بالتشكرات الخالصة للأستاذ الفاضل "الدكتور محي الدين محمود عمر" الذي مد لنا يد العون ولم ييخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة وتعب معنا حتى نهاية هذه المذكرة.

كما نشكر رئيس دائرة العلوم الاقتصادية خاصة، وكل أساتذة العلوم الاقتصادية عامة، الذين درسونا وأعانونا على الفهم وساعدونا في بحثنا، وكل عمال المكتبة المركزية وعمال مكتبة العلوم الاقتصادية.

والشكر الجزيل لكل من ساعدنا من بعيد أو من قريب على إتمام هذا العمل.



إهداء



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ

وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ﴾ "سورة النمل الآية ٤٠"

أهدي عملي المتواضع هذا والذي وفقني الله في إتمامه إلى:

من حملتني وهنأ على وهن، إلى قررة عيني

إلى التي سهرت لتربيتي وتعليمي وتأملت لآلامي.

إلى أعز ما لدي في هذا الكون.

"أمي العزيزة حفظها الله"

والتي لم يدخر جهدا لتربيته "أبي حفظه الله"

وإلى الذي لوعبرت الكلمات لن تعبر عما يحمله قلبي له، إلى الذي غرس في قلبي حب العلم والتعلم، إلى الذي لم ينخل

علي بنصائحه طوال مشواري الدراسي الجامعي.

"مشرفي الدكتور محي الدين محمود عمر وعائلته الكريمة"

إلى إخوتي وأخواتي: "مصطفى، عبد الحفيظ إبراهيم، رابع، فاطمة أختي الصغرى صارة"

وإلى عائلتي الكريمة: خالاتي، أخوالي، عماتي، أعمامي، الجدتين محجوبة وفاطمة، الجددين رحمهم الله.

إلى أصدقائي: "سليم صادوق، جمال رملي، عبد الرزاق هنداوي، عبد السلام روم، عبد القادر رملوي،

زعبون مهني، طاس غالم، إسلامي عبد السميع، عبد الغاني، جلول فاسي، عبد الله ناتش، أيت عبد القادر طاهر"

إلى زميلاتي: "كريمة، مازوري، حبيبة، مليكة"، و إلى كل طلبة العلوم الاقتصادية خاصة تخصص مالية نقود وبنوك.

وإلى كل من سعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكري أهدي لهم ثمرة عملي المتواضع.

عميرة أحمد

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
60	التدرج الهرمي لأعضاء فريق العمل المهنيين على مستوى مكاتب المراجعة الدولية:	الشكل (01)
96	مكونات سوق المال الإسلامي ومكانته ضمن النظام المالي الماليزي	الشكل (02)
102	الهيكل التنظيمي للبورصة الماليزية المحدودة.	الشكل (03)
109	رسم بياني تطور إصدار صكوك المراجعة وصكوك البيع بثمن اجل للمؤشر المالي KLCI خلا الفترة 2001 و 2012.	الشكل (04)
110	رسم بياني تطور إصدار صكوك الإستصناع للمؤشر المالي الماليزي KLCI	الشكل (05)
112	رسم بياني لتطور إصدار صكوك الاجارة للمؤشر المالي الماليزي KLCI	الشكل (06)

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
38	التطور التاريخي لأهداف المراجعة	01
57	المقارنة بين مكاتب المراجعة الكبرى و مكاتب الأخرى	02
59	مهام أعضاء فريق العمل المهنيين على مستوى هيئات المراجعة الدولية.	03
65	معايير المراجعة الدولية وفق آخر إصدار	04

الملخص:

وفقاً للأهداف المسطرة في البحث ومعالجة الإشكالية العامة والتساؤلات الجزئية وبعد اختبار الفرضيات تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول يتحدث الفصل الأول على الأسواق المالية من منظور إسلامي حيث تناول مفهوم السوق المالي ومكوناته وأقسامه، ثم التطرق إلى المفهوم السوق المالي الإسلامي وإبراز أدواته ومبادئه، ثم التكلم عن مفهوم الإفصاح في السوق المالي من خلال التكلم عن مفهومه وأنواعه، وإبراز عناصر القوائم المالية.

أما الفصل الثاني فتناول ماهية المراجعة المالية من خلال التطرق إلى مفهومها وأنواعها ثم أهميتها، وتم التطرق إلى إصدار معايير المراجعة الدولية من خلال كيفية صدورها وهيئات المسؤولة على إصدارها وكيفية تبنيها وتطرقنا إلى مختلف المعايير الصادر عن الهيئات الدولية.

وفي الفصل الثالث تناولنا أهم هيئة دولية تعمل على إصدار معايير المحاسبة والمراجعة من منظور إسلامي من خلال تعريفها وإبراز أهميتها، ومعاييرها الشرعية وتكلمنا على السوق المالي الماليزي من منظور إسلامي والتطرق إلى مفهومه وأقسامه وأهميته وفي الأخير تكلمنا على الهيئات الرقابية المبنية على أحكام الشريعة الإسلامية ودورها في تعزيز مكانة المؤشر العالمي **KLCI**.

الفصل

الفهرس:

المقدمة.

01.....	الفصل الأول: السوق المالي من منظور اسلامي
03.....	المبحث الأول: ماهية السوق المالي
03.....	المطلب الأول: مفهوم السوق المالي
04.....	المطلب الثاني: هيكل السوق المالي
08.....	المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية للسوق المالي
09	المبحث الثاني: السوق المالي من منظور إسلامي
10.....	المطلب الأول : مفهوم السوق المالي من منظورا لإسلامية
11.....	المطلب الثاني : أدوات السوق المالية الإسلامية
13.....	المطلب الثالث : مبادئ السوق المالية الإسلامية
15.....	المبحث الثالث: الإفصاح في السوق المالي
15.....	المطلب الأول : مفهوم الإفصاح وأنواعه
18.....	المطلب الثاني : عناصر القوائم المالية
24.....	المطلب الثالث : الغرض من القوائم المالية
29.....	الفصل الثاني : المراجعة المالية
31.....	المبحث الأول : ا ماهية المراجعة
31.....	المطلب الأول : مفهوم المراجعة
33.....	المطلب الثاني : أنواع المراجعة
39.....	المطلب الثالث : أهداف و أهمية المراجعة
45.....	المبحث الثاني : ا إصدار المعايير الدولية للمراجعة
46.....	المطلب الاول : كيفية صدور المعايير الدولية للمراجعة
49.....	المطلب الثاني : أهمية معايير الدولية للمراجعة و الانتقادات الموجهة لها
51.....	المطلب الثالث : مزايا و أساليب تبني المعايير الدولية للمراجعة
54.....	المبحث الثالث : المراجعة الدولية

54.....	المطلب الأول: مفهوم المعايير الدولية للمراجعة.
55.....	المطلب الثاني: مفهوم المعايير الدولية للمراجعة.
62.....	المطلب الثالث : معايير المراجعة الدولية.
71.....	الفصل الثالث: السوق المالي الماليزي من منظور اسلامي دراسة حالة.
	البـحث الأول: الهيئة الدولية للمحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية(AAOIFI)...72
72 ..	المطلب الأول : مفهوم الهيئة الدولية للمحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) .
	المطلب الثاني : المعايير الشرعية للهيئة الدولية للمحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.....75
82.....	المطلب الثالث : مفهوم الهيئة الدولية للمحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
83.....	المبحث الثاني : السوق المالي الماليزي من منظور إسلامي.
84.....	المطلب الأول : مفهوم سوق المال الماليزي والنشأة.
89.....	المطلب الثاني : أقسام سوق الأوراق المال الماليزي.
98.....	المطلب الثالث : وظائف سوق الأوراق المالية الإسلامية وتقسيماتها.
	المـبحث الثالث : المؤشر الشرعي كوالالمبور KLCI والهيئات الرقابية في السوق المالي الماليزي....99
99.....	المطلب الأول: الهيئات الرقابية في سوق المال الماليزي.
104.....	المطلب الثاني: دور اللجنة الاستشارية الشرعية في سوق المال الماليزي.
	المطلب الثالث : المؤشر الشرعي كوالالمبور Kuala Lumpur Chariah Index 109....KLCI
	الخاتمة.
	المراجع.

القطعة

تمهيد

استجابة لتلبية الاحتياجات المتزايدة من المعلومات الداخلية والخارجية التي ينتجها النظام المحاسبي، والحد من تنوع لغات وثقافات الدول، ولأجل زيادة التواصل بين ممتهني المحاسبة، ممتهني المراجعة، وممتهني المحاسبة والمراجعة معا، تم انشاء جمعيات، اتحادات وهيأة تسعى الى إعادة تنظيم العلاقات وتقريب الاعمال بين الدول، عبر اصدار معايير دولية للحد من الاختلافات في الممارسات الخاصة بكل مهنة .

وما زاد من نجاح تلك الجمعيات، الاتحادات والهيأة، سعي الدول نحو العضوية بها ودعمها، ومن بين تلك الجمعيات والاتحادات، لجنة معايير المحاسبة الدولية التي تم انشائها سنة 1973، والاتحاد الدولي للمحاسبين الذي تم انشائه سنة 1977، والهيئة الدولية للمحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية سنة 1991 واللذين يسعون لتعزيز تطبيق معايير معترف بها دوليا لضمان قابلية المقارنة ومصداقية المعلومات التي يعتمد عليها المستخدمون.

إن الجهود المبذولة دوليا من قبل المؤسسات المالية الإسلامية من مصارف ومراكز تعليم وتدريب، تهدف إلى توحيد المعايير والأسس المنظمة لإيجاد وابتكار أدوات استثمارية جديدة في أسواق الأوراق المالية، ومع تزايد إصدارات هذه الأدوات الاستثمارية الإسلامية، برزت معايير متنوعة ومختلف تساهم في ضبط المعاملات والخدمات المالية، تتوافق مع معايير مبادئ الشريعة الإسلامية.

ورغم حداثة الأدوات المالية الإسلامية المستعملة من صكوك وغيرها، فإنها ساهمت في تزويد السوق المالية بمنتجات جديدة مبتكرة تتوافق مع مبادئ الشريعة، من خلال رواجها في سوق الأوراق المالية والصدى الكبير الذي لاقته، من استقطاب أعداد كبيرة من المستثمرين من مختلف أنحاء العالم، وليس في العالم الإسلامي فحسب، إذ أصبحت الصكوك متاحة لجميع الأفراد والشركات والحكومات في دول أوروبا وأمريكا وآسيا، وما زاد حجم إصدارات الصكوك خاصة في دول جنوب شرق آسيا مثل ماليزيا لدليل على نجاحها و قبولها من قبل المستثمرين والمدخرين.

2. إشكالية البحث:

كيف تأثر المعايير المراجعة الدولية على الإفصاح المالي في الأسواق المالية الإسلامية؟
من خلال هذه الإشكالية الرئيسية يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الجزئية الآتية:

- هل هناك أوجه تشابه واختلاف بين الأسواق المالية التقليدية والأسواق المالية الإسلامية؟
- ماهي أهم المعايير الصادرة عن الهيئة الدولية للمحاسبة والمراجعة؟
- كيف يؤثر الإفصاح المالي في الأسواق المالية من منظور إسلامي؟
- هل يوجد اختلاف بين المعايير المحاسبة والمراجعة الدولية، والمعايير المحاسبة والمراجعة الصادر عن الهيئة الدولية للمحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

3. فرضيات البحث:

وللإجابة عن إشكالية البحث، تم بناء الفرضيات التالية:

- يكمن الاختلاف بين الأسواق المالية التقليدية، والأسواق المالية من منظور إسلامي على أساس المعاملات المالية.
- يعد الإفصاح المالي في المؤسسات المالية الإسلامية من أهم المعلومات المهم لمستخدميه
- لا ينطبق استعمال كل المعايير المراجعة والمحاسبة الدولية على عمل المؤسسات المالية الإسلامية.
- لا تتماشى معايير المراجعة والمحاسبة الدولية مع معايير المراجعة والمحاسبة الصادرة عن الهيئة الدولية للمحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية

4. أسباب اختيار الموضوع:

دفعت الباحث إلى اختيار هذا الموضوع عدة عوامل، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- غياب روح العملية والمسؤولية المهنية من قبل المحاسبين والمراجعين على مختلف المستويات ومنهم المراجعين والمحاسبين الإسلاميين مما أدى الى التلاعب في شفافية ومصداقية القوائم المالية وبالتالي كثرة الازمات المالية والاقتصادية في العالم.

➤ انتشار وتكاثر المؤسسات المالية الإسلامية في مختلف دول العالم، وخاصة في الدول الأوروبية والأمريكية، ولهذا جعل المعاملات المالية الإسلامية لها أهمية كبيرة.

➤ المساهمة بتوفير دراسة متخصصة جادة وجديرة بالبحث، لأن هناك حاجة علمية وعملية ماسة لإبراز دور المعايير المرجعة الدولية في إضفاء الإفصاح والشفافية في القوائم المالية.

➤ حداثة الأسواق المالية من منظور إسلامية، ومعايير ضبطها بحد ذاتها يجعله موضوع حيويًا ومثير للاهتمام، ومتابعة البحث في فروعه، وإن قلة الدراسات والأبحاث التي تناولت هذا الموضوع بهذا العنوان، ساهمت بقسط كبير لاختياري له، فهي محاولة، من خلال هذه الدراسة، لتقديم رؤية معمقة للدور الذي يمكن أن تلعبه معايير المرجعة من منظور إسلامي في الحد من المحرمات في المعاملات المالية

5. أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث من أهمية الموضوع، فالمحاسبة والمراجعة من منظور إسلامي تشهد تطورًا ونموًا متسارعًا لتلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية، في الأسواق المالية الإسلامية والتقليدية، الناشئة أو المتقدمة وما تعرفه من عقد الندوات والمؤتمرات حولها للدليل على أهميتها، كما زيادة اهتمام اقتصادات الدول المتقدمة بالصكوك الإسلامية، والسماح بإدراج هذا النوع من الأوراق المالية بأسواقها، بالإضافة إلى سرعة انتشارها عالميًا، حيث لاقت رواجًا كبيرًا وأحدثت نقلة نوعية في الاقتصاد الإسلامي.

6. أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- محاولة إبراز الفائدة من سن معايير المرجعة الدولية الإسلامية في مختلف أقطار العالم لمسايرة التغيرات الحاصلة في مختلف الأسواق العالمية.
- الاطلاع على آراء المختصين في مدى انعكاس توجه دول العام نحو توحيد معايير المرجعة الإسلامية، والتوجه نحو الانفتاح الاقتصادي من جهة أخرى.
- النظر في الواقع التطبيقي الحقيقي للمحاسبة والمراجعة من منظور إسلامي ومدى تطابقها واختلافها مع المعايير الدولية.

7. المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة

تم استخدام عدة مناهج متعددة تساهم في تغطية أساسيات الموضوع، فاعتمدنا السرد التاريخية من خلال سرد التطورات التاريخية التي شهدتها مهنة المراجعة، وكذا مراحل بلوغها الإطار الدولي، فضلا عن مراحل صدور معايير المراجعة الدولية، وطبقن المنهج الوصفي في بعض الأجزاء المتعلقة الواقع العلمي للأسواق المالية بمختلف أنواعها، وتحليلها فيما يتعلق بالأطوار التطبيقية.

8. تحديد إطار الدراسة

تتم هذه الدراسة بالتناسق والتوحيد الدوليين للمراجعة، وما نشأ عنهما من ضوابط وإرشادات دولية تحكم مهنة المراجعة في الدول المختلفة على غرار معايير المراجعة الدولية من منظور إسلامي التي تعبر عن أساس وعمود المؤسسات المالية الإسلامية ونشاطها في مختلف الأسواق المالية، ولهذا تم تحديد موضوع الدراسة في العنصرين الآتيين:

➤ الحدود المكانية:

يتعلق موضوع البحث بمدى تأثير الأسواق المالية الإسلامية بمعايير المراجعة والمحاسبة الدولية ومدى توافقها مع معايير المراجعة والمحاسبة الصادر عن الهيئة الدولية للمحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ودورها في الحد من التلاعبات والغش في مصداقية القوائم المالية خاصة في نقص البحوث والدراسات المرتبطة بهذه الأخيرة ونظرا للدراسة المأخوذ من السوق المالي الماليزي من منظور إسلامي في ظل غياب المصادر والمراجع التي تساهم في الدراسة التطبيقية في هذا السوق المالي والاستفادة منها.

➤ الحدود الزمنية:

قمنا من خلال هذا الموضوع بمسح تاريخي لتطور الهيئة الرقابية بمختلف مستوياتها في السوق المالي الماليزي مع دراسة أهم تغيرات المؤشر المالي العالمي الشرعي kici منذ سنة 2001 إلى غاية سنة 2014، ودور هذه الهيئة الرقابية في فعالية الإفصاح المحاسبي، ونمو الأسواق المالية من منظور إسلامي في مختلف أقطار العالم.

9. الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات على المستوى المحلي والدولي التي تناولت مواضيع المراجعة ومعاييرها الدولية، وكذا معايير المراجعة الدولية من منظور إسلامي، وتمثلت فيما يلي:

➤ محي الدين محمود عمر، مراجعة الحسابات بين معايير العامة ومعايير الدولية، دراسة مقارنة (حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، المركز الجامعي بالمدية، 2008. تدور إشكالية البحث حول موقع معايير المراجعة المتعارف عليها من المعايير الدولية، وتأثيرها على نظام المراجعة في الجزائر.

➤ زياد جلال الدماغ، الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية العالمية، بماليزيا، سنة 2012.

وجاءت في باين، النظام الاقتصادي الإسلامي، بعرض مفهومها وأنواعها ومخاطرها ومراحل عملية التصكيك، في حين تم الأول للصكوك الإسلامية وتطبيقاتها في عرض الباب الثاني لتطبيقات الصكوك واستخداماتها في القطاعات الاقتصادية المختلفة، بالإضافة لتطرق الباحث للتجربة الماليزية المعاصرة في إصدار وتداول الصكوك، بإجراء لاستبيان على العاملين في البنوك والمؤسسات المالية العاملة في مجال الصكوك بطرح أسئلة حول أنواع وضوابط وتطبيقات الصكوك في القطاعات الاقتصادية والمالية وخلصت هذه الدراسة الميدانية إلى أن هناك علاقة وطيدة بين نجاح الصكوك والعوامل السابقة، غير أن هذه الدراسة لم تركز على حجم وقيمة الإصدارات من الصكوك ولا تأثيرها في مؤشرات سوق الأوراق المالية بل اعتمدت على أجوبة العنصر البشري في تحليلها.

➤ محي الدين محمود عمر، أثر استخدام معايير المحاسبة والمراجعة من منظور إسلامي في الحد من الأزمات المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر3، 2014. تمحورة إشكالية البحث من موقع المعايير المراجعة من منظور إسلامية في الحد من الازمات المالية، حيث قسم الباحث الموضوع إلى خمسة فصول فيتناول الفصل الأول الأسواق المالية ثم تطرق في الفصل الثاني الى الأزمات المالية، وبعد ذلك الفصل الثالث تحدث عن المحاسبة والمراجعة من منظور إسلامي ثم الفصل الرابع أهم الهياة الدولية للمحاسبة والمراجعة وفي الأخير الفصل الخامس دراسة مسحية لأهم المؤشرات الخاصة بالأسواق المالية العربية والإسلامية.

قسم الباحث الموضوع إلى ثلاث فصول، فكان الفصل الأول كمدخل مفاهيمي وتطرق في الفصل الثاني لمعايير المراجعة المتعارف عليها ومعايير المراجعة الدولية، مع المقارنة بين الاثنين أما الفصل الثالث فتناول فيه إسقاط المعايير العامة على المعايير الدولية، واهم ما توصل إليه الباحث، أن نجاح المراجع في تأدية أدواره والخلوص إلى آرائه الفنية المحايدة، يتوقف على فهم العميق للإطار النظري والتطبيقي للمراجعة، وهذا بالاعتماد على معايير المراجعة الدولية.

10. خطة البحث

وفقاً للأهداف المسطرة في البحث ومعالجة الإشكالي العامة والتساؤلات الجزئية وبعد اختبار الفرضيات تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول يتحدث الفصل الأول على الأسواق المالية من منظور إسلامي حيث تناول مفهوم السوق المالي ومكوناته وأقسامه، ثم التطرق إلى المفهوم السوق المالي الإسلامي وإبراز أدواته ومبادئه، ثم التكلم عن مفهوم الإفصاح في السوق المالي من خلال التكلم عن مفهومه وأنواعه، وإبراز عناصر القوائم المالية.

أما الفصل الثاني فتناول ماهية المراجعة من خلال التطرق إلى مفهومها وأنواعها ثم أهميتها، وتم التطرق إلى إصدار معايير المراجعة الدولية من خلال كيفية صدورهم والهيئات المسؤولة على إصدارها وكيفية تبنيها وتطرقنا إلى مختلف المعايير الصادر عن الهيئات الدولية.

وفي الفصل الثالث تناولنا أهم هيئة دولية تعمل على إصدار معايير المحاسبة والمراجعة من منظور إسلامي من خلال تعريفها وإبراز أهميتها، ومعاييرها الشرعية وتكلمنا على السوق المالي الماليزي من منظور إسلامي والتطرق إلى مفهومه وأقسامه وأهميته وفي الأخير تكلمنا على الهيئات الرقابية المبنية على أحكام الشريعة الإسلامية ودورها في تعزيز مكانة المؤشر العالمي KLCI.

الفصل الأول

السوق المالي من منظور إسلامي

الفصل الأول: السوق المالي من منظور إسلامي

تمهيد:

تختلف قدرة المجتمعات البشرية على تحقيق التنمية الاقتصادية على التنظيم الاجتماعي الذي يمكن من خلاله تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية التي يملكها المجتمع، ويمثل سوق المالي قاعدة رئيسية للنمو الاقتصادي المعاصر، بدون رواجها لا يمكن لأي اقتصاد تحريك المدخرات إلى قنوات الاستثمار بما يؤدي إلى تحقيق وظائف سوق المالي وأهدافه.

وفي ظروف التنمية التي تمتاز بتزايد حجم نشاط المؤسسات الاقتصادية التي تلتزم بالعمل بأحكام الشريعة الإسلامية، قامت سوق المال الإسلامية في عدد من البلدان الإسلامية المعاصرة، مما ساعد على طرح أوراق مالية خاصة بها لتغطية احتياجات التمويل طويل الأجل من جهة، وتحقيق هدف التكامل المالي بين الدول الإسلامية من جهة أخرى، وكل ذلك من أجل تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في هذه المجتمعات. وفي هذا الإطار، يسعى هذا الفصل إلى إعطاء مفهوم وتنظيم وكذلك الأهمية الاقتصادية للسوق المالي في المبحث الأول وسنتطرق إلى مفهوم ومبادئ وأدوات السوق المالي من منظور إسلامي أما المبحث الثالث فسيتناول الإفصاح وقراءة القوائم المالية في السوق المالية.

الفصل الأول: السوق المالي من منظور إسلامي

المبحث الأول: ماهية السوق المالي

يمارس السوق المالي وظيفته الاقتصادية كوسيط مالي من خلال أقسامه ومؤسساته وعملياته وأدواته الاستثمارية المختلفة، فهو عبارة عن ركن وقاعدة أساسية في تمويل اقتصاديات الدول على مستوياتها المختلفة باعتبارها العنصر الحيوي لتمويل استثماراتها.

المطلب الأول: مفهوم السوق المالي

وجدت السوق المالي للأشخاص الذين يدخرون لا يكونوا هم نفس الأشخاص الذين تتوفر لهم فرص الاستثمار وهكذا تتحقق المنفعة للطرفين المقرضين والمقترضين.

ولهذا وجدت عدة تعارف للسوق المالي نجد منها:

1. يطلق عليها أحيانا بسوق رأس المال، وهي السوق التي يتم فيها تبادل الأوراق المالية طويلة الأجل، غالبا أكثر من سنة، وتتمثل في الأسهم والسندات، وهذا السوق يتكون من مجموعة من الأسواق تقوم بوظيفة اقتصادية هامة وهي نقل أموال المدخرين الذين تزيد دخولهم عن إنفاقهم إلى أشخاص يعانون من عجز في الأرصد النقدية لديهم بسبب رغبتهم في إنفاق أموالا أكبر من دخولهم، وأبرز المدخرون هم القطاع العائلي في حين أن أبرز المقترضين هم قطاع الأعمال.

ويمكن أن يتم التمويل مباشرة حيث يقوم المقترضون بالحصول على ما يحتاجونه من أموال مباشرة من المقترضين من خلال الأسواق المالية، عن طريق بيع الأوراق المالية، وتعتبر هذه الأوراق دينا على من يصدرها، وأصولا مالية لصالح الذين يشترونها¹.

2. " سوق الأوراق المالية يتم فيه نقل الأموال من الأفراد والشركات إلى المؤسسات المستثمرة من خلال أدواته المالية طويلة الأجل، فهو إطار لتنظيم وتسيير العمليات فيما يخص القيم المتداولة أو المنقولة التي تصدرها الدولة والأشخاص الآخرون من القطاع العام والشركات ذات الأسهم"².

1 عبد الله الطاهر، موفق علي خليل، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، الطبعة الأولى، مركز يزيد للنشر، الأردن، 2004، ص 369.
2 محي الدين محمود عمر، أثر استخدام معايير المحاسبة والمراجعة من منظور إسلامي في الحد من الازمات المالية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارة وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2014، ص 12.

الفصل الأول: السوق المالي من منظور إسلامي

3. السوق المالي هو مكان الذي يلتقي في البائعون والمشترون لتداول السلع وتبادلها غير أن وحدة المكان ليست شرط لقيام السوق فمتى تحقق وجود الصلة بين الباعين والمشتريين، بحيث يكون الثمن الذي يدفعه أحدهم أو يقتضه، مؤثرا في الثمن الذي يدفعه الآخرون أو يقتضونه، فإن السوق تعد قائمة¹.
4. سوق المال هو عبارة عن قناة بين أولئك الذين يملكون فوائض مالية وهم يشكلون جانب العرض للأموال وأولئك الذين لديهم عجز مالي و هم يشكلون جانب الطلب على الأموال حيث تعمل سوق المال على انسياب الموارد المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض المالي، إلى الوحدات الاقتصادية ذات العجز المالي².

ومنه من التعاريف السابقة نخلص إلى التعريف الآتي: السوق المالي هو مكان التقاء كل من الباعين والمشتريين للقيم المالية، غير أن طرفي التعامل في هذه الأسواق هما المدخرون والمستثمرون، والأسواق المالية هي حلقة الوصل بينهما.

المطلب الثاني: هيكل السوق المالي

هناك عدة تقسيمات للأسواق المالية، حسب الآجال، وحسب نوع الأدوات المالية المستعملة فيها إلى قسمين:

1. سوق السندات (سوق مديونية).
2. سوق الأسهم (سوق حقوق ملكية) بنوعها الأسهم العادية والأسهم الممتازة.

ويمكن تقسيمها أيضا إلى سوقين حسب طبيعة المعاملات التي تتم فيها هما:

3. الأسواق الأولية (أسواق الإصدارات الجديدة)
4. الأسواق الثانوية (أسواق التداول)

وهذا هو التقسيم الشائع، وسوف نوجز الكلام عن كلا النوعين.

¹محمد فتح الله النشار، التعامل بالأسهم في السوق الأوراق المالية، الطبعة الثانية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2006، ص 32
²محي الدين محمود عمر، مرجع سبق ذكره، ص 13.

الفصل الأول: السوق المالي من منظور إسلامي

أولاً: السوق الأولية

وتسمى أيضا بسوق الإصدارات، حيث يتم في هذه السوق شراء الأوراق المالية، من أسهم وسندات للمرة الأولى ويقوم بإصدار هذه الأوراق المالية الحكومة والشركات الحديثة النشأة أو الشركات القائمة عندما تحاول توسيع رأس مالها فتقوم بإصدار أسهم وسندات لجمع الأموال اللازمة للأغراض التوسع.

ومن أهم المؤسسات النشيطة في هذا السوق بنوك الاستثمار، وهي تعد الوسيط المالي التقليدي في السوق الأولية، حيث تقوم بنوك الاستثمار بشراء الإصدارات الجديدة من الأسهم والسندات من المنشأة المصدرة بسعر متفق عليه، على أمل بيعها لجمهور المستثمرين بسعر أعلى والحصول على ربح، وحتى في حالة عدم اكتتاب المستثمرين بكل الأوراق المالية الصادرة، يقوم بنك الاستثمار بتغطية هذا الجزء المتبقي منها، وعلى ذلك، يتحمل بنك الاستثمار مخاطر عدم بيع جزء من هذه الأوراق المالية.

عادة تلجأ بنوك الاستثمار إلى استخدام وسائل عديدة لبيع الأوراق المالية التي اشتراها مثل الترويج للإصدارات الجديدة، أو عن طريق جمع ما بين البائعين والمستثمرين، أو عن طريق الوكالات، وتقوم البنوك الشاملة أيضا بمهمة شراء الإصدارات الجديدة بأسلوب الإسناد، والعمل على بيعها للمستثمرين وتحمل المخاطر.

ثانياً: السوق الثانوي

وفيها يتم تبادل (بيع وشراء) الأوراق المالية طويلة الأجل، والتي أصدرت في السابق، ويتم بيعها في الأسواق المالية، وتعرف بأسواق التداول، حيث يقوم مشتر الإصدارات الجديدة من السوق الأولي بإعادة بيع هذه الأوراق في السوق الثانوي، على سبيل المثال يقوم بنك الاستثمار ببيع ما اشتراه من أسهم وسندات جديدة من السوق الأولي إلى جمهور المشترين في السوق الثانوي¹.

والسوق الأولي عادة لا تتعامل مع جمهور الأفراد مباشرة، لأن بيع الأوراق المالية الجديدة تكون للمستثمرين الأوائل، وتتم في الغالب وراء الأبواب المغلقة، فبنوك الاستثمار مثلا تقوم بالاكتتاب بهذه الإصدارات الجديدة، فتضمن بذلك سعرا منخفضا نسبيا، ثم تقوم هذه البنوك ببيع هذه الأوراق المالية إلى الجمهور في السوق الثانوي، وبسعر أعلى وتحقق بذلك الربح.

وتخدم السوق الثانوي طرفي التبادل بطريقتين هما:

¹ عبد الله الطاهر، موفق علي خليل، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص 373.

الفصل الأول: السوق المالي من منظور إسلامي

1. تسهل بيع الأوراق المالية من أجل الحصول على أرصدة نقدية، أي أنها تجعل الأوراق المالية أكثر سيولة مما يجعل تلك الأوراق مرغوبة أكثر، وهذا يسهل بيعها في السوق الأولي.
2. تحدد السوق الثانوي سعر الورقة المالية التي ستباع في السوق الأولية، حيث أن المستثمرين الذين يستثمرون الأوراق المالية في السوق الأولية سوف يدفعون للشركة التي تصدر الأوراق المالية سعرا لا يزيد عما يتوقعون تحصيله من سعر البيع لهذه الأوراق في السوق الثانوي، فكلما ارتفع سعر الورقة المالية في السوق الثانوي سيحصل المشروع الذي يصدر أوراقا مالية جديدة على أسعار أفضل في السوق الأولي، مما يزيد من كمية الأموال التي تحصل عليها الشركة المصدرة وعلى ذلك فالظروف في السوق الثانوي هي الأكثر حساسية بالنسبة للشركات المصدرة للأوراق المالية الجديدة، ولهذا فان كثيرا من المتعاملين في هذه الأسواق يركزون على سلوك السوق الثانوي، وليس على سلوك السوق الأولي.

ثالثا: تنظيم السوق الثانوي

يتضمن السوق الثانوي نوعين من الأسواق هما، السوق المنظمة والسوق غير المنظمة، سوف نوجز الحديث عن كل منهما كالتالي:

➤ السوق المنظمة:

وتتميز هذه السوق بوجود مكان جغرافي مادي ملموس، تتوافر فيه المسائل اللازمة لالتقاء وكلاء البائعين والمشتريين للأوراق المالية مع بعضهم، ويتم التعامل فيه عادة عن طريق بيع المزايمة، (auction) ويطلق عليه بسوق البورصة (exchange market stock) ويقتصر التعامل في هذه السوق على الأوراق المالية للشركات المسجلة في هذا السوق فقط، ويجري تداول الأوراق المالية بواسطة شركات مرخصة، وهناك قوانين وأنظمة من أجل تنظيم عملية التداول، وشروط وتعليمات للمتعاملين في هذه السوق بالإضافة إلى وجود شروط محددة للتسجيل في سوق البورصة، إضافة إلى الرسوم الدورية لاستمرار عملية التسجيل¹.

لتحقق عملية تسجيل الشركات في سوق البورصة عددا من المزايا لكل من الشركات المصدرة للأوراق المالية ولحملة الأسهم، حيث يستطيع المستثمرون في هذه الأوراق المالية الحصول على معلومات كاملة وبسرعة عن

¹ عبد الله الطاهر، موفق علي خليل، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص 375.

الفصل الأول: السوق المالي من منظور إسلامي

الشركة المصدرة وعن أسعار الأسهم، والمركز المالي للشركة المصدرة، والشهرة التي يمكن أن تحصل عليها لدى جمهور المستثمرين، بالإضافة إلى الحماية التي ستحصل عليها. ومن الأمثلة على السوق المنظمة، سوق عمان للأوراق المالية (بورصة عمان)، بورصة بيروت، بورصة نيويورك، بورصة لندن وبورصة باريس، بورصة طوكيو¹.

2. السوق غير المنظمة:

يطلق على عمليات بيع و شراء الأوراق المالية التي تتم خارج أسواق البورصة المنظمة بالأسواق غير النظامية أو الأسواق الموازية (over-the counter market)، وفي مثل هذه التعاملات لا يشترط وجود مكان مادي جغرافي لإجراء هذه العمليات، وغالبا ما يعوض عن هذا المكان المادي شبكة واسعة من الاتصالات بين السماسرة و التجار و المستثمرين المنتشرين في المناطق المختلفة، تعقد صفقات بيع وشراء الأوراق المالية عبر وسائل الاتصالات، ويتم بين أطراف المعاملات من خلال هذه الوسائل، أي لا يجري عمليات تبادل الأوراق المالية عن طريق المزايمة كما هو الحال في الأسواق المنظمة، وعادة تكون الأوراق المالية التي يتم التعامل فيها في الأسواق غير النظامية هي الأوراق المالية غير المسجلة في أسواق البورصة.

في الحقيقة السوق غير المنظمة عبارة عن مجموعة من الأسواق، يتم التعامل في كل سوق منها بنوع معين من الأوراق المالية، فعلى سبيل المثال، هناك سوق يتعامل بالسندات الحكومية، وآخر يتعامل بالسندات التي تصدرها البلديات وآخر يتعامل بالأسهم لشركات التأمين والبنوك، وسوق آخر يتعامل بالأسهم التي تصدرها الشركات الصناعية وهكذا.

الأوراق المالية التي يتم تبادلها في هذه الأسواق عادة لا تستوفي جميع متطلبات التعامل في سوق البورصة النظامية، لذا تتراوح جودة هذه الأوراق المالية ما بين أوراق عالية الجودة، كما هو الحال للسندات الحكومية، ومنخفضة الجودة، كتلك الخاصة بأسهم بعض الشركات الصناعية أو التجارية.

كما أن هذه تفتقر إلى المعلومات التامة والفورية المتوافرة في الأسواق المنظمة عن المركز المالي للشركات التي تصدر الأوراق المالية، وكما هو معلوم فان عدم توافر مثل هذه المعلومات يعرض المتعاملين في الأسواق غير المنظمة إلى درجة عالية من المخاطرة، نتيجة لإمكانية استخدام الأنواع المختلفة من طرق الغش والاحتيال.

¹ عطية فياض، أسواق الأوراق المالية واثارها الإنمائية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، لبنان، 2003، ص155.

الفصل الأول: السوق المالي من منظور إسلامي

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية للسوق المالي

يعد السوق المالي من أهم مؤسسات الوساطة المالية في الاقتصاد المعاصر، وهو يؤدي وظيفة متممة لمؤسسات أخرى كالبنوك التجارية ومؤسسات التأمين وغيرها، ويمكن تلخيص الوظائف الاقتصادية للسوق المالي فيما يلي:

1. إيجاد وسيلة فعالة للادخار والاستثمار وذلك بتوفير الأوعية الادخارية القادرة على جذب المدخرات وتوجيهها لأغراض الاستثمار، بما يساعد على تدعيم عملية التكوين الرأسمالي في الاقتصاد، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي فيه.

يعطي نشاط السوق المالي مؤشرا عاما لاتجاهات الوضع الاقتصادي للدولة، في مجال الادخار والاستثمار، المحلي والخارجي، والقدرة على اتخاذ القرار بشأن السياسة النقدية والسياسة المالية لتحقيق الاستقرار فيهما.¹

2. تحقيق المواءمة بين تفضيلات المدخرين والمستثمرين، حيث "يمنح السوق المالي للمقرضين إمكانية الحصول على عوائد استثماراتهم، وفي المقابل تمنح للمقرضين فرصة الحصول على الموارد المالية اللازمة لنشاطهم، وبالتالي تحقيق ناتج قومي مرتفع للاقتصاد الوطني.

3. تخصيص الموارد وتوجيهها للاستخدامات المختلفة بطريقة تحقق الاستخدام الأمثل لها، حيث "يساعد حسن أداء الأسواق المالية لدورها بين المدخرين والمستثمرين من جهة، والمؤسسات المالية من جهة ثانية، على تخصيص الموارد في الاقتصاد الوطني، بشكل يجعل تحركاتها بين مختلف الاستخدامات على قدر من الكفاءة الاقتصادية.²

4. توفير وعاء يمكن من خلاله تسعير مخاطر الاستثمار المالي، ومن ثم الاستثمار بأنواعه المختلفة، بما يساهم في تحقيق مصالح المتعاملين في الحصول على القيمة الحقيقية للأوراق المالية، وتكوين تراكم رأسمالي لآجال مختلفة، وبشكل مستمر.

¹ محمد فتح الله النشار، التعامل بالأسهم في السوق الأوراق المالية، مرجع سبق ذكره، ص 45.
² جمال لعمارة، تحديات السوق المالي الإسلامي، الملتقى الدولي سياسة التمويل وأثرها على المؤسسات، بسكرة (الجزائر)، يومي 21 و22 نوفمبر 2006.

الفصل الأول: السوق المالي من منظور إسلامي

5. تمكين الإدارة المالية من تقليل المخاطر وتوزيعها من خلال التفضيل الزمني لإيراداتها حسب الحاجة بالإضافة إلى تنويع الاستثمارات والتوسع فيها.
6. تحقيق السيولة للأموال المستثمرة في شكل أوراق مالية بصورة سهلة
7. تجنب الآثار التضخمية إلى حد بعيد مقارنة بالاستثمار في السوق النقدي.
8. توفير جو المنافسة الضرورية لتأمين حرية المبادلات بفضل ما يسود السوق المالي من انتظام في التعامل ومعرفة بالأسعار وكبر عدد المتعاملين، مما يؤدي إلى زيادة حجم المبادلات، وبالتالي تحقيق معدل نمو مقبول في النشاط الاقتصادي.
9. تقديم أداة فعالة لمراقبة أداء القطاع الخاص لاسيما شركات المساهمة، وتوفير طريقة لتبادل المعلومات حول فرص الاستثمار الأمر الذي يزيد من كفاءة قرارات المستثمرين.
10. توفير البيانات والمعلومات عن الفرص الاستثمارية المتاحة ومواقعها وتكاليفها، حيث يساعد وجود سوق مالي ناجح ومتطور في جذب رؤوس أموال خارجية للمشاركة في مشروعات محلية، وذلك للمدى الذي تسمح به قوانين الاستثمار والشركات والإجراءات التنظيمية للنشاط الاقتصادي.
11. رفع درجة الوعي الجماهيري بأهمية التعامل في أسواق الأوراق المالية وتحويلهم إلى مستثمرين فاعلين في الاقتصاد القومي .
12. المساعدة في زيادة مستويات الإنتاج في الاقتصاد من خلال تمويل الفرص الاستثمارية التي تؤدي إلى رفع مستويات الإنتاج وبالتالي رفع مستويات التشغيل أو التوظيف وبالتالي تحقيق مستويات أفضل للدخول سواء على المستوى الفردي أو المستوى القومي¹.

¹ عبد الله الطاهر، موفق علي خليل، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص 399.

الفصل الأول: السوق المالي من منظور إسلامي

المبحث الثاني: السوق المالي من منظور إسلامي

يختلف مفهوم السوق المالي في الإسلام عن المفاهيم التقليدية السابقة الذكر، من حيث انه يهدف إلى جعل المعاملات المالية تعقد في شكل منظم، ومتفق عليه بين الأطراف المتعاملة، ووفقاً لآجال مختلفة، بناءً على قواعد وقيم الشريعة الإسلامية.

المطلب الأول: مفهوم السوق المالي من منظور إسلامي

هناك اختلاف بين مفهوم سوق المالية التقليدي ومفهومها الإسلامي، حيث تهدف هذه الأخيرة إلى جعل المعاملات المالية تبنى وفق قواعد وقيم الشريعة الإسلامية، ووجدت عدة تعاريف للسوق المالي الإسلامي منها:

1. ومن هنا يمكن تعريف سوق الأوراق المالية الإسلامية هي سوق مراعية لأحكام الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالأدوات المالية المتداولة في السوق وأساليب التعامل في إطاره ومن حيث نوعية المتعاملين فيه¹.
2. أنها سوق تقل فيها المضاربة على أسعار الأوراق المالية بدرجة كبيرة، وذلك بسبب المنع الشرعي لكثير من المعاملات، وبسبب السياسة المالية المعتمدة على الزكاة، والتي تفرض عبئاً مرتفعاً على المتاجرة بالأدوات المالية والعملات بينما تفرض عبئاً بسيطاً على الامتلاك الطويل للأدوات المالية بدافع الاستثمار².
3. أنها سوق تهتم بالسوقين الأولية والثانوية بشكل مكافئ، وتعتبر أن معيار كفاءة الأسواق المالية، هو مدى تمويلها للمشروعات المنتجة الجديدة، ولا تركز على حجم التداول القائم على كم موجود أصلاً في الأدوات المالية، باعتباره المؤشر الأساسي لتقدير مدى كفاءة السوق المالية³.
4. أنها سوق لا تكون أدوات الدين والإقراض هي الغالب في تعاملاتها، وإنما تشجع وتحفز على أدوات الملكية بشكل واسع، وتستحدث من الصيغ الاستثمارية، كل ما يخدم عمليات التبادل الحقيقي للسلع والخدمات¹.

¹ حسين حسن شحاتة، المنهج الإسلامي لتشخيص ومعالجة أزمات سوق الأوراق المالية، الاقتصاد الإسلامي، الصادرة عن بنك دبي الإسلامي بدولة الإمارات العربية المتحدة، العدد 216، 1999، ص 13.

² نفس المرجع، ص 74.

³ عبد المؤمن بلباقي، أصول المعاملات المالية على مذهب المالكية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الطبعة الأولى، دار الهدى للنشر، الجزائر، 2004، ص 71.

الفصل الأول: السوق المالي من منظور إسلامي

ومن التعريف السابقة نستنتج أنهما سوق خالية من الاحتكارات والرشاوي والمعلومات المضللة، التي تؤثر في تحديد أسعار الأوراق المالية، مبنية على قواعد الشريعة الإسلامية.

المطلب الثاني: أدوات السوق المالي الإسلامي:

تنوعت وتعددت أدوات السوق المالي الإسلامي والذي بدوره يحقق قواعد الشريعة الإسلامي في المعاملات المالية ونذكر منها ما يلي:

1. أدوات المشاركة

أي سندات المشاركة المستمرة والمتناقصة حيث يقوم المتعاملين بإبرام عقد مشاركة تتمثل في سندات يمثل كل سند حصة أو سهم مشاركة في رأس مال مشروع، ويتم تعيين هيئة لإدارة المشاركة بحسب شروط نشرة الإصدار مع الأخذ بعين الاعتبار الشروط الشرعية لعقد المشاركة، ويتم تداول هذه الحصص في السوق المالي الإسلامي وتحديد نوع المشاركة إذا كانت مستمرة أو متناقصة، وذلك لقاء عائد فعلي حقيقي حسب نتيجة المشروع من ربح أو خسارة.

2. أدوات البيوع (المراجحة والسلم والإستصناع)

حيث تقوم جهة معينة في السوق المالي بإصدار سندات بيوع يمثل كل سند حصة في رأس مال المشروع لتمويل السلع والبضائع كما هو الحال في المراجحة المؤجلة كما في السلم والإستصناع وذلك لقاء عمولة لهذه الجهة وتتولى هذه الجهة متابعة المستحقات وتوزيع الأرباح الفعلية لأصحاب السندات أو الأسهم.²

3. أدوات المنافع:

وهي سندات الإجارة التي تقوم على أساس عقد الإجارة المعروف في الفقه الإسلامي حيث تقوم جهة معينة تملك عقارات مؤجرة تدر دخلا بشكل منتظم بإصدار سندات إجارة للتداول بين المتعاملين ويمثل كل سند حصة في ملكية العقار يستحق حامله بحسب نصيبه في هذا العقار جزء من الإيراد المتحقق، أو تقوم جهة معينة بشراء أصول ثابتة مثل معدات أو سيارات وتقوم بإصدار سندات تمثل مجموعها رأس مال هذه الأصول

¹ نفس المرجع، ص 73.

² محي الدين محمود عمر، أثر استخدام معايير المحاسبة والمراجعة من منظور إسلامي في الحد من الازمات المالية، مرجع سبق ذكره، ص 30.

الفصل الأول: السوق المالي من منظور إسلامي

وتقوم بإدارتها من تأجير وصيانة وتأمين ولفاء عمولة، ومن ثم تحويل صافي المتحقق لحاملي السندات أو الأسهم.

4. الأسهم

حسب الضوابط التي ذكرناها في فكل أسهم الشركات أيا كان نوع النشاط يمكن قبوله في السوق المالية الإسلامية ما عدا الأسهم المحرمة أي التي تعتمد عن شركات تتعامل بالمحرمات أو بأساليب محرمة شرعا.

5. صكوك الإجارة

وهي تطرح لجمع مبلغ لشراء عين كبير وتأجيرها تأجيرا تشغيليا أو منتهيا بالتملك لجهة ما، ويوزع عائد إقساط الإجارة على حملة الصكوك، مع رد جزء من قيمة العين إن كان تأجيرا منتهيا بالتملك، ويتم تداول هذه الصكوك في السوق المالي الإسلامي لأن حامل الصك يملك الجزء الشائع الذي يمثله الصك في العين المؤجرة وميزة هذه الصكوك تدر لحاملها عائدا ثابتا هو نصيبه في أقساط الإجارة، وبالتالي فيها غناء عن السندات ذات الفوائد الربوية التي تتميز بوجود عائد ثابت محدد مقدما.¹

6. صكوك المشاركة

وتطرح لجمع مبلغ من المال يمثل حصته في رأس مال الشركة (مثل الأسهم) ولكن تختلف عنها في كونها مؤقتة بمشروع معين أو مدة معينة، ولحامل الصك الحق في ملكية جزء شاسع من صافي أصول الشركة وحق في الربح الذي يتحقق، ويمكن تداولها بقيمة سوقية معبرة عن التغيرات التي تحدث في قيمة أصول المشاركة ومعدل الربح الموزع.

7. صكوك المضاربة

وهي مثل صكوك المشاركة والاختلاف فيها أن حملة صكوك المضاربة يحصلون على جزء أما الخسارة العادية التي لم يتسبب فيها مدير المضاربة فيتحملها حملة الصكوك.

¹محي الدين محمود عمر، مرجع سبق ذكره، ص31.

الفصل الأول: السوق المالي من منظور إسلامي

8. صكوك المراجعة

وتطرح لجمع مبلغ لتمويل عملية شراء سلعة وبيعها لعميل بتكلفة الشراء زائد ربحا يتفق عليه عند عقد البيع، ويكون لحملة الصكوك الحق في المبلغ المحصلة من العميل بالإضافة إلى الربح المحدد في العقد، وهذه لا يمكن تداولها لأنها دين الصك الذي عليه بالقيمة الاسمية.

9. صكوك السلم

تطرح لجمع مبلغ لتسليمه إلى مورد لشراء سلعة منه، تسلم بعد مدة ويكون حق حامل الصك مؤجلا إلى حين استلام السلع وبيعها، فتصفي الصكوك بالحصول على المبلغ الأصلي زائد الربح من بيع السلع، وهذه لا يجوز تداولها لأنه لا يجوز بيع السلع قبل قبضها من ناحية ولأنها تمثل دينا، وتداول الديون له ضوابط لا يتيسر معه تداول الصكوك.

10. صكوك الإستصناع

وتطرح لجمع مبلغ لإنشاء مبنى أو صناعة آلة أو معدة مطلوبة من مؤسسة معينة بمبلغ يزيد عن المبلغ اللازم لصناعتها وحقوق حملة الصكوك تتمثل فيما دفعوه ثمنا لهذه الصكوك إضافة إلى الربح الذي يمثل الفرق بين تكلفة الصناعة وثمان البيع، وهذه لا يجوز تداولها مثل السلم.¹

المطلب الثاني: مبادئ السوق المالي الإسلامي

تتعدد مبادئ السوق المالي الإسلامي باختلاف الأدوات المالية المتبادلة، غير أن هناك مبادئ شرعية عامة تميز السوق المالي الإسلامي وتعطيه أهمية أكثر.

1. الالتزام بالضوابط الأخلاقية والشرعية

بشكل عام تدخل الإسلام بميكل السوق حيث حرم كل عقد يؤدي إلى الربا والظلم والغرر والغبن والتدليس وفلسفة الإسلام في ذلك أنها شروط أساسية للمنافسة الشريفة، وبطبيعة الحال ينطبق هذا المبدأ على السوق المالي الإسلامي، أي السوق المنضبط بالضوابط الشرعية، ولم يتدخل الإسلام بآلية السوق

¹ عبد المؤمن بلباقي، أصول المعاملات المالية على مذهب المالكية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الطبعة الأولى، دار الهدى للنشر، الجزائر، 2004، ص75.

الفصل الأول: السوق المالي من منظور إسلامي

(العرض الطلب) لأنها من الحريات الطبيعية التي أقرتها الشريعة الإسلامية كشرط مكمل وكافي لأداء السوق بكفاءة.

2. الاستثمار الحقيقي وليس الوهمي

في الأسواق المالية المعاصرة تكثر المضاربات غير الأخلاقية من بعض المتعاملين بالسوق المالي فيقومون بشراء الأوراق المالية وبيعها ليس بغرض الاستثمار أو الربح ولكن بغرض التأثير على الأسعار لصالحهم و هذا ما يؤدي إلى ظهور ميول احتكارية في هذه الأسواق، لكن في السوق الإسلامي لا توجد مثل هذه المضاربات لأن الناظر في العقود الإسلامية يرى أنها عقود تهدف إلى الاستثمار الحقيقي وليس الوهمي مثل المشاركات والبيوع والإيجارات وغيرها من العقود بالإضافة إلى ذلك فإن الإسلام قد حرم الاحتكار فقال عليه الصلاة والسلام " المحتكر ملعون والجالب مرزوق "

3. المساهمة الحقيقية في التنمية الاقتصادية

إن من شروط تحقيق قيمة مضافة في الاقتصاد أن تكون الاستثمارات فيه حقيقية، وهذا ما تتميز به الأسواق المالية الإسلامية كما ذكرنا آنفاً، وهذا مبدأ مهم من مبادئ الاقتصاد الإسلامي، حيث انه لا يوجد تناقض بين الأهداف الكلية للمجتمع في التنمية الاقتصادية وآلية تعامل الأفراد في السوق الإسلامية.

4. الالتزام بالقيم الإسلامية

يجب أن تتوفر روح الإيمان والأخلاقية والسلوكية في كل الأمور، ومنها المعاملات في السوق المالي الإسلامي كون هذه القيم تقي من الآثار السلبية لحدوث الأزمات المالية الناتجة عن ممارسة الاحتكارات، أو التدليس، أو المقامرة وغيرها.

5. تجنب مختلف المعاملات الربوية

سواء في مجال الديون (ربا النسيئة)، أو في مجال البيوع (ربا البيوع) باعتبار أن الفوائد الربوية هي المولد والمنشط للأزمات الاقتصادية بصفة عامة، والأزمات في السوق المالي بصفة خاصة.

1

¹ عبد المؤمن بلباقي، أصول المعاملات المالية على مذهب المالكية، مرجع سبق ذكره، ص76.

الفصل الأول: السوق المالي من منظور إسلامي

6. تجنب البيوع غير المشروعة

التي يتم بعضها في سوق الأوراق المالية المعاصرة مثل بيع الغرر، بيع العينة، بيع بالكالي، بيع ما ليس عندك، بيعتين في بيعة واحدة، بيع النجش... الخ.

7. ضبط وترشيد وتوجيه الاستثمارات: نحو المشروعات الضرورية ذات المنفعة العامة، بما يساهم في تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية في حفظ الدين والعقل والنفوس والعرض والمال، وهدف تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

8. شيوع الصدق والشفافية: والأمانة في المعاملات المالية، وتقديم البيانات والمعلومات الصحيحة حول العقود والصفقات وظروف المختلفة للسوق المالي.

9. الوفاء بالعهود والعقود: وتداول الأوراق المالية الإسلامية الراضجة في السوق المالي الإسلامي، استحداث منتجات مالية من شأنها أن تشجع المدخرين المحليين على توظيف أموالهم، وكذا إعادة توطين الأموال المهاجرة خارج البلاد الإسلامية.

المبحث الثالث: الإفصاح في السوق المالي

نجد الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية من حيث أنه عرض للمعلومات المهمة للمستثمرين وغيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المشروع على تحقيق أرباح في المستقبل وقدرته على سداد التزاماته، ويعرف هندركسن الإفصاح بأنه "إعلام مستخدمي التقارير المالية بكل ما يساعدهم على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة.

المطلب الأول: مفهوم الإفصاح وأنواعه:

نظرا لأهمية الإفصاح المحاسبي في اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق المال من قبل مختلف الفاعلين من أفراد، ومؤسسات جعل للإفصاح المحاسبي أهمية بالغة ومن تعاريفه نجد:

أولا: تعريف الإفصاح

1. قد عرف خالد أمين عبد الله مفهوم الإفصاح المحاسبي بأنه "يرتكز على ضرورة إظهار القوائم المالية للمعلومات الرئيسية ذات الأهمية النسبية بصورة صحيحة ودقيقة بحيث تخدم جميع المستفيدين منها"¹.

خالد أمين عبد الله، الإفصاح ودوره في تنشيط التداول في أسواق رأس المال العربية، مجلة القانون العربي، العدد 92، تشرين أول 1995، ص38.

الفصل الأول: السوق المالي من منظور إسلامي

2. كما أن شوي يعرف الإفصاح بأنه يربط بين درجة الإفصاح وتخفيض حالة عدم التأكد لدى المستفيدين من خلال نشر معلومات اقتصادية لها علاقة بالمشروع، سواء كانت معلومات كمية أو نوعية تساعد المستثمر على اتخاذ قراراته والتخفيض من حالة عدم التأكد لديه عن الأحداث الاقتصادية المستقبلية¹.
3. ويمكن تعريف الإفصاح بأنه الوضوح وعدم الإبهام في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد الحسابات والقوائم المالية والتقارير المحاسبية².
4. كما عرف الإفصاح المحاسبي على أنه تقديم للمعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل ومضمون صحيح وملائم لمساعدتهم على اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والمستخدمين الخارجيين بأن واحد³.
5. ومن جهة أخرى تم تعريف الإفصاح المحاسبي على أنه إظهار كافة المعلومات التي تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم أو التقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون أي لبس أو تضليل⁴.

ومن التعاريف السابق يمكن إعطاء التعريف التالي للإفصاح: عبارة عن صورة تترجم صدق وأمانة وشفافية وشمول المعلومات الخاصة بالتقارير المالية من أجل خدمة ومساعدة متخذي القرارات على مختلف مستوياتهم.

ثانياً: أنواع الإفصاح

يمكن الإشارة إلى أنواع الإفصاح تبعاً للأهداف من خلال مايلي:

1. الإفصاح الكامل: يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات اثر محسوس على القارئ، و يأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، و لا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد

¹ Frederick, Choi, Financial Disclosure and Entry to the European Capital, Journal Accounting Research, autumn,1972, P-160.

² مرجع سبق ذكره، ص 161.

³ محي الدين محمود عمر، أثر استخدام معايير المحاسبة والمراجعة من منظور إسلامي في الحد من الازمات المالية، مرجع سبق ذكره، ص 44.

⁴ مرجع سبق ذكره، ص 45.

الفصل الأول: السوق المالي من منظور إسلامي

إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.

2. الإفصاح العادل: يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية إذ يتوجب

إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.

3. الإفصاح الكافي: يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية،

ويمكن أن يلاحظ مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيراً مباشراً في اتخاذ القرار ناهيك عن أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

4. الإفصاح الملائم: هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة

نشاطها، إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم هو أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية¹.

5. الإفصاح التثقيفي (الإعلامي): أي الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات مثل

الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم

المالية، الإفصاح عن الإنفاق الرأس مالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله، ويلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى².

6. الإفصاح الوقائي: يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية بحيث تكون

غير مضللة لأصحاب الشأن والهدف الأساسي لذلك حماية المجتمع المالي (المستثمر العادي) ذو القدرة المحدودة على استخدام المعلومات لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من

¹محي الدين محمود عمر، مرجع سبق ذكره، ص 46.

² نفس المرجع، ص 47.

الفصل الأول: السوق المالي من منظور إسلامي

الموضوعية فالإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنها يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين.¹

المطلب الثاني: عناصر القوائم المالية

تعبر القوائم المالية عن المعلومات التي تخص الأداء والوضعية المالية من اجل اتخاذ القرارات الاقتصادية.

أولاً: الميزانية (قائمة المركز المالي)

تفصح الميزانية عن المركز المالي لوحدة اقتصادية معينة في تاريخ محدد وتوفر الميزانية معلومات للمستخدمين عن طريق طبيعة ومقدار الاستثمار في أصول المنشأة والتزامات المنشأة لدائنيها وحق إعلان صافي أصول المنشأة.

عموما تساهم الميزانية في عملية التقرير المالي عن طريق توفير أساسي يتمثل في ما يلي:

1. حساب معدلات العائد.
2. تقييم هيكل رأس المال في المنشأة.
3. تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في المنشأة، لغرض التحكم في درجة المخاطر.²

ويعبر مصطلح السيولة Liquidity على مقدار الوقت الذي يتوقع مروره قبل أن يتحقق أصل معين أو يتحول إلى نقدية أو قبل أن يسدد التزام معين حيث يهتم كل من مانحي الإتمان قصير وطويل الأجل بالنسب المالية قصيرة الأجل مثل النسبة النقدية أو الأصول النقدية على الالتزامات المتداولة لتقدير قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها الحالية والمستحقة، و بنفس الطريقة يدرس أصحاب حقوق الملكية الحاليين والمرتبين سيولة المنتظرة لتقدير احتمال استخدام التوزيعات النقدية أو زيادتها أو إمكانيات التوسع في العمليات، وكلما زادت السيولة كلما انخفض خطر فشل المنشأة . أما تعبير المرونة المالية flexibility financial فهو يشير إلى قدرة المنشأة على تعديل مقدار وتوقيت التدفقات النقدية حتى يمكنها الاستجابة إلى الاحتياجات والفرص غير المتوقعة، فالمنشأة التي

الطيف زيود وآخرون، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد رقم 29، العدد رقم 01، سوريا، 2007، ص180.
² أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2007، ص 104.

الفصل الأول: السوق المالي من منظور إسلامي

لديها درجة كبيرة من المرونة المالية تكون أكثر قدرة على تجاوز الأزمات الصعبة التي تواجهها المنشأة، وان تتخطى الأزمات غير المتوقعة وان تنتهز فرص الاستثمار المربح غير المتوقع، وكلما زادت المرونة المالية عموماً كلما انخفض خطر فشل المنشأة.

ثانياً: قائمة الدخل:

إن الهدف الرئيسي لمعظم الوحدات الاقتصادية هو تحقيق الأرباح والربح هو الزيادة في حقوق الملكية الناتج عن عمليات تلك الوحدة على النقيض من الخسارة التي تؤدي إلى نقص في حقوق الملكية، فعادة ما تؤدي الأرباح إلى زيادة إجمالي الأصول وبالتالي زيادة حقوق الملكية. وطالما إن الأرباح تعتبر من المبررات الجوهرية لوجود واستمرار أي وحدة اقتصادية فإن ذلك ما يبرز الأهمية الكبيرة لوظيفة نظام محاسبي يسعى لتوفير معلومات عن تلك الأرباح.

1. وهناك عدة مصطلحات بديلة تستخدم للدلالة على قائمة الدخل لعل أبرزها قائمة العمليات أو قائمة الأرباح والخسائر ومع ذلك فإن العنوان الأكثر شيوعاً هو قائمة الدخل وهي تستخدم لتقييم وحدة اقتصادية معينة عن طريق مقابلة الإيرادات المكتسبة خلال فترة معينة مع المصروفات التي حدثت للحصول على هذا الإيراد.¹

2. تكتسب قائمة الدخل أهميتها بسبب أنها توفر للمستثمرين والدائنين المعلومات تساعد على التنبؤ بمقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية في المستقبل، وتساعد التنبؤات الدقيقة بالتدفقات النقدية في المستقبل المستثمرين على تقدير القيمة الاقتصادية للمنشأة كما تساعد الدائنين على تحديد احتمال استرداد حقوقهم بالمنشأة.

3. وتساعد قائمة الدخل مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية في المستقبل بعدد من الطرق المختلفة، حيث يمكن للمستثمرين والدائنين استخدام معلومات قائمة الدخل في تقييم الأداء السابق للمنشأة، ورغم أن النجاح في الماضي لا يعني النجاح في المستقبل فإنه يمكن تحديد بعض الاتجاهات الهامة منه، وعند افتراض وجود علاقة ارتباط معقولة بين الأداء في الماضي والمستقبل، فإنه يمكن عمل تنبؤات بالتدفقات النقدية في المستقبل بقدر مناسب من الثقة.

¹دكتور أمين السيد احمد لطفي، نفس المرجع السابق، ص 122.

الفصل الأول: السوق المالي من منظور إسلامي

4. ومن ناحية أخرى، فإن قائمة الدخل تساعد المستخدمين على تحديد خطر (درجة عدم التأكد) عدم تحقيق تدفقات معينة، فالمعلومات عن المكونات المختلفة للدخل الإيرادات المصروفات و المكاسب والخسائر تبرز العلاقة بين هذه المكونات المختلفة، وتسمح هذه المكونات للمستخدم ، على سبيل المثال بتقدير أثر التغيير في الطلب على المنتج الشركة على الإيرادات و المصروفات (ومن ثم الدخل)، وبنفس الشكل، فإن الفصل بين الأداء التشغيلي والجوانب الأخرى للأداء في المنشأة يمكن أن يقدم دلائل مفيدة فإن العمليات التشغيلية هي عادة الوسائل الأساسية لتوليد الإيراد ومن ثم النقدية، فإن نتائج العمليات التشغيلية المستمرة و المنتظمة يكون لها عادة أهمية أكبر من نتائج الأنشطة والأحداث غير المتكررة.¹
5. وتستخدم قائمة الدخل بواسطة أطراف أخرى بخلاف المستثمرين والدائنين على سبيل المثال، يمكن للعملاء استخدام قائمة الدخل في تحديد قدرة المنشأة على تقديم السلع أو الخدمات المطلوبة، كما تقوم اتحادات العمال بدراسة الدخل بصورة دقيقة كأساس للمفاوضات حول الأجور، وتستخدم الحكومة قوائم دخل الشركات في صياغة السياسة الضريبية والاقتصادية.
6. وبصفة عامة ينتقد الاقتصاديون المحاسبين دائما على تعريفهم الدخل بدعوى أنهم لا يدرجون به العديد من البنود التي تساعدهم في نمو المنشأة وتطويرها، وقد عرف الاقتصادي الشهير hicks الدخل بأنه أقصى قيمة للمنشأة خلال الفترة بحيث تظل في نهاية الفترة بنفس الحالة التي كانت عليها في بدايتها مع ذلك، فإن أية محاولة لقياس حالة منشأة معينة عند أية نقطة زمنية ستكون بلا جدوى بدون وضع وتطبيق عدد من الافتراضات المحددة.

ثالثا: قائمة التدفقات النقدية

لا شك أن أحد الأهداف الأساسية الثلاثة للتقرير المالي هو تقدير مقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد الخاصة بالتدفقات النقدية، وتعرض كل من قائمة الدخل والميزانية إلى حد ما وبصورة ملخصة لمعلومات عن التدفقات النقدية للمنشأة خلال الفترة، على سبيل المثال، فإن الميزانية الشاملة قد تعرض

¹دكتور أمين السيد احمد لطفي، نفس المرجع، ص 137.

الفصل الأول: السوق المالي من منظور إسلامي

الأصول الجديدة التي تم اقتناؤها أو الأصول التي تم التخلص منها وكذلك الالتزامات الجديدة التي تحملتها الشركة أو تلك التي قامت بسدادها كما توفر قائمة الدخل معلومات عن الموارد الناتجة عن العمليات وان لم تكن كلها في صورة نقدية ولكن لا تعرض أي من هذه القوائم الملخص التفصيلي لكل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة أو مصادر استخدامات النقدية خلال الفترة، وللوفاء بهذه الحاجة يتم إعداد وعرض قائمة ماليا جديدة في قائمة التدفقات النقدية.

إن الغرض الرئيسي من قائمة التدفقات النقدية هو توفير معلومات ملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية للمنشأة خلال الفترة، ولتحقيق هذا الغرض وللمساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم في تحليلهم للنقدية، فان قائمة التدفقات النقدية تبرر عما يلي:

1. الآثار النقدية لعمليات المنشأة خلال الفترة.
2. صفقاتها الاستثمارية.
3. صفقاتها التمويلية.
4. صافي الزيادة أو النقص في النقدية خلال الفترة.

ويعد التقرير عن مصادر واستخدامات النقدية وصافي الزيادة أو النقص فيها من الأمور المفيدة لأن المستثمرين والدائنين والأطراف الأخرى يريدون أن يعرفوا ما يتعرض له أكثر الموارد سيولة في المنشأة وعلى ذلك فان قائمة التدفقات النقدية تعد مفيدة لأنها توفر إجابات عن الأسئلة البسيطة والهامة التالية:

- من أين جاءت النقدية خلال الفترة؟
- فيا استخدمت النقدية خلال الفترة؟
- ما هو مقدار التغير في رصيد النقدية خلال الفترة؟¹

¹ لطيف زيود واخرون، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص181.

الفصل الأول: السوق المالي من منظور إسلامي

رابعاً: قائمة التغيرات في حق الملكية

يجب على المنشأة أن تعرض قائمة التغيرات في حقوق الملكية وتوضح في صلبها ما يلي:

1. صافي الربح أو الخسارة عن الفترة.
2. كل بند من بنود الإيرادات والمصروفات والأرباح والخسائر والتي تم إثباتها مباشرة ضمن حقوق الملكية وفقاً لما تتطلبه معايير أخرى لمجموعة هذه البنود.
3. إجمالي البنود الناتجة من أعلاه موضحاً به بصورة منفصلة نصيب مساهمي الشركة الأم ونصيب الأقلية.
4. كل بند من بنود حقوق الملكية يتم إثبات التغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء.
5. يجب أن يتم أيضاً عرض ما يلي سواء ضمن قائمة التغيرات في حقوق الملكية أو ضمن الإيضاحات:
 - المعاملات مع أصحاب حقوق الملكية بصفتهم مع الإفصاح عن التوزيعات لهم بصورة منفصلة.
 - رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية الفترة وفي تاريخ الميزانية والحركة خلال الفترة.
 - تحليل ما بين رصيد كل نوع من أسهم رأس المال وكل بنود الاحتياطات في أول وآخر الفترة مع الإفصاح المستقل عن حركة كل منها.¹

إن التغيير في حقوق الملكية في المنشأة فيما بين تاريخين لميزانيتين متتاليتين يعكس الزيادة أو الانخفاض في صافي أصولها أو قيمتها خلال الفترة طبقاً لأساس التقييم المتبع والمفصّل عنه في القوائم المالية، وباستثناء التغير الناتج عن المعاملات مع أصحاب حقوق الملكية مثل زيادة رأس المال وإعادة شراء أسهم الشركة (أسهم الخزينة) والتوزيعات والتكلفة المباشرة المتعلقة بهذه المعاملات فإن التغيير في حقوق الملكية يتمثل في الأرباح الناتجة من أنشطة المنشأة سواء من خلال قائمة الدخل أو التي يتم إدراجها مباشرة بحقوق الملكية تطبيقاً للمعايير .

خامساً: الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

يجب أن تشمل الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ما يلي:

1. عرض أسس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية المتبعة.

¹ أمين السيد احمد لطفي، نفس المرجع السابق، ص 145.

الفصل الأول: السوق المالي من منظور إسلامي

2. الإفصاح عن البيانات الواجب الإفصاح عنها طبقا لمعايير المحاسبة، والتي لم يتم عرضها في صلب الميزانية وقائمة التغير في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية، بيانات إضافية وخاصة تلك التي لم يتم عرضها في صلب الميزانية أو قائمة الدخل أو قائمة التغيرات في حقوق الملكية أو قائمة التدفقات إلا أنها قد تكون لازمة لتفهم أي من هذه القوائم يجب أن تعرض الإيضاحات المتممة للقوائم المالية كلما كان ذلك ممكنا على نحو منتظم بحيث يكون مرتبة بصورة متسلسلة.

سادسا: إفصاحات أخرى

يجب على المنشأة أن تفصح عما يلي:

1. قيمة توزيعات الأرباح المقترحة أو المعلن عنها قبل تاريخ اعتماد إصدار القوائم المالية والتي يتم إثباتها كتوزيعات أرباح للمساهمين خلال الفترة والقيمة المتعلقة بقيمة السهم.
2. قيمة أي توزيعات متراكمة للأسهم الممتازة لم يتم إثباتها.
3. يجب على المنشأة أن تفصح عن البنود التالية إلا إذا كان قد أفصح عن البنود التالية إلا إذا كان قد أفصح عنها في البيانات المنشورة المرافقة للقوائم المالية:
 - مواطن المنشأة وشكلها القانوني وبلد التأسيس وعنوانها (محل النشاط إذا اختلف عن بلد التأسيس)
 - شرح ووصف لطبيعة نشاط المنشأة.
 - اسم الشركة الأم واسم الشركة المؤسسة للمجموعة.

المطلب الثالث: الغرض من القوائم المالية.

تعرف الأغراض المالية ذات الأغراض العامة بأنها القوائم المعدة لمقابلة احتياجات المستخدم الذي لا يكون في وضع يسمح له بطلب تقارير تعد خصيصا للوفاء بمتطلباته الخاصة، وتتضمن القوائم المالية ذات الأغراض العامة تلك القوائم التي تقدم ضمن تقارير ذات صفة العموم مثل التقرير السنوي أو نشرة الاكتتاب. تمثل القوائم المالية للمؤسسة عرضا هيكليا ذا طابع مالي لمركزها المالي وما أنجزته من معاملات، وتهدف القوائم المالية ذات الأغراض العامة إلى توفير المعلومات عن المركز المالي ونتائج النشاط والتدفقات النقدية التي تفيد كثيرا مستخدميها في اتخاذ القرارات، كما تساعد أيضا في إظهار نتائج استخدام الإدارة للموارد المتاحة لها.

الفصل الأول: السوق المالي من منظور إسلامي

ولتحقيق هذا الهدف فإن القوائم المالية تعطي بيانات عن الآتي:¹

1. الأصول، الالتزامات، حقوق الملكية، الإيرادات والمصروفات متضمنة الأرباح والخسائر، التغيرات الأخرى في حقوق الملكية، التدفقات النقدية، وتساعد هذه المعلومات، بالإضافة إلى المعلومات الأخرى الواردة في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، مستخدمي القوائم المالية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة وخاصة توقيت واحتمالية توليد هذه التدفقات النقدية.

تقوم إدارة المؤسسة بتقرير منفصل عن القوائم المالية تستعرض فيه الصورة العامة للأداء المالي والمركز المالي للمؤسسة وظروف أهم حالات عدم التأكد التي تواجهها، على أن يتضمن هذا التقرير كحد أدنى ما ورد بقانون الشركات ولائحته التنفيذية والقوانين الأخرى المنظمة لذلك. قد يتضمن هذا التقرير ما يلي:

2. العناصر الأساسية التي تحدد الأداء المالي والتي تتضمن التغيرات في البيئة المحيطة بالمؤسسة على مواجهة تلك التغيرات وتأثيرها عليها وكذلك سياستها في الاستثمارات المتاحة لديها بالإضافة إلى سياسة توزيع الأرباح.

3. مصادر تمويل المؤسسة ومعدلات الالتزام إلى حقوق الملكية التي تسعى المؤسسة لتحقيقها.

4. الإيضاحات تحتوي على معلومات بالإضافة إلى ما تم عرضه بالقوائم المالية وتقدم الإيضاحات شرحاً وتوضيحاً للبنود المعروضة في تلك القوائم.²

المفترض أن يكون لدى مستخدمي القوائم المالية مستوى معقول من المعرفة بالإعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية كما أن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية.

¹حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص186.
² نفس المرجع، ص 146.

الفصل الأول: السوق المالي من منظور إسلامي

خلاصة الفصل:

في الوقت الذي أثبتت فيه الصناعة المصرفية الإسلامية نجاحها ومساهمتها في تطوير نظرية الاقتصاد الإسلامي في الفترات الزمنية الأخيرة، ظهر تحدٍّ جديد يتمثل في إنشاء سوق مالي إسلامي يؤسس وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، ويخضع في عمله لضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية، وهذا من شأنه أن يجعل النظام المالي الإسلامي أكثر استقلالية عن النظام التقليدي، ومحققاً للمصداقية الشرعية، والكفاءة الاقتصادية، إن السوق المالية التقليدية من حيث أصل فكرتها تؤدي دوراً أساسياً ومهماً في النمو الاقتصادي، إلا أن هذه السوق هي في حالتها الراهنة، ليست النموذج المحقق لأهداف الاقتصاد الإسلامي وغاياته علاوة على أهداف أطراف المتعاملين في السوق المالي الإسلامي، بل إن السوق المالية التقليدية يترتب عليها العديد من الآثار التي تعيق التنمية، خاصة بعد التغيرات الهيكلية التي شاهدها بورصات الأوراق المالية من حيث التحرر المالي، والحد من القيود أمام الاستثمار الأجنبي، وحرية تدفق رؤوس الأموال واستثمارها عبر الحدود، وانفتاح الأسواق بعضها على بعض مما سهل انتقال مخاطر الأزمات المالية عبر الحدود وبين الأسواق.

الفصل الثاني
المراجمعة المالية

الفصل الثاني: المراجعة المالية

تمهيد:

نظرا لاختلاف أنظمة المحاسبة ومعايير المراجعة بين الدول، وحاجتهم الملحة لتوحيد المعلومات المحاسبية قصد تسهيل الاستفادة منها، فقد ظهرت عدة محاولات للتوحيد المحاسبي بدء من التوافق بين الدول الى اصدار معايير دولية للمحاسبة والمراجعة قصد التوصل إلى التوافق والتماثل التام.

ومن ابرز هذه الهيئات نجد مجلس المعايير الدولية للمحاسبة ، الذي يسعى لطرح المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IAS/IFRS، ونجد الاتحاد الدولي للمحاسبين عبر مجالسه المختلفة والتي يسعى من خلالها الى اصدار المعايير الدولية للمراجعة والفحص والتأكيد والخدمات ذات العلاقة.

ويشمل هذا الفصل على ماهية المراجعة في المبحث الأول ويتطرق إلى اصدار المعايير الدولية للمراجعة في المبحث الثاني أما المبحث الثالث فستتطرق الى المراجعة الدولية من خلال ابراز الهيئات الدولية للمراجعة ومعايير هذه الأخيرة.

الفصل الثاني: المراجعة المالية

المبحث الأول: ماهية المراجعة

إن ظهور المراجعة وتطورها جاء تبعا لتطور الحياة البشرية اقتصاديا واجتماعيا عبر العصور، وذلك لتلبية حاجات المجتمع المتزايد من المعلومات والبيانات الموثوقة والعادلة عن سلامة تسيير أنشطة المؤسسات والشركات في حياتها العملية

المطلب الأول: مفهوم المراجعة.

لقد تعددت الجوانب التي تم التطرق إليها في تعاريف المراجعة، وهذا باختلاف الهيئات والإطراف الصادرة عنها ورغم الاختلاف الشكلي بين هذه المفاهيم، إلا أنها تصب في نفس الهدف، ونذكر أهم هذه التعاريف فيما يلي :

1. جاء تعريف جمعية المحاسبة الأمريكية American accounting associator للتدقيق كما يلي:¹

" المراجعة " هي عملية منظمة و منهجية لجمع و تقييم الأدلة و القرائن بشكل موضوعي، التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة، وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة "

2. كما عرف اتحاد المحاسبين الأمريكيين المراجعة المحاسبية على أنها: " إجراءات منظمة لأجل الحصول على الأدلة المتعلقة بالإقرارات أو بالأرصدة الاقتصادية والأحداث، وتقييمها بصورة موضوعية، لتحديد درجة العلاقات بين هذه الإقرارات ومقياس معين، وإيصال النتائج إلى المستفيدين.²

من خلال التعريفين، يمكن استخلاص ما يلي:

➤ عملية المراجعة عملية منظمة، وبالتالي فهي قائمة على مخطط مسبق.

1 أمين السيد احمد لطفي ، المراجعة بين النظرية و التطبيق، الطبعة الأولى، دار الثقافة لنشر ، مصر ، 2003، ص30.
2 شعباني لطفي، المراجعة الداخلية مهنتها و مساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2004، ص 21.

الفصل الثاني: المراجعة المالية

- يشترط على عملية المراجعة جمع أدلة وقرائن إثبات، يبيي المدقق رأيه من خلالها حول عدالة القوائم المالية من عدمها.
- أن يلتزم المراجع الحياد في جمعه للأدلة ، أي أن تتم بصفة موضوعية بعيدة عن كل تحيز.
- أن تتعدى عملية الفحص المعلومات المقدمة في القوائم إلى فحص النظام المحاسبي، والذي يعتبر المصدر لهذه المعلومات.
- إيصال المراجع لتقرير يتضمن رأيه حول مصداقية القوائم المالية لصالح الأطراف الطالبة له.

3. جاء تعريف **Bonnault et Germond** للمراجعة على انه: "اختبار تقني صارم وبناء بأسلوب منظم من طرف مهني مؤهل ومستقل، بغية إعطاء رأي معلل على نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة، وعلى مدى احترام الواجبات في إعداد هذه المعلومات في كل الظروف، وعلى مدى احترام القواعد والقوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها في مدى تمثيل هذه المعلومات للصورة الصادقة وللوضعية المالية ونتائج المؤسسة".¹

4. بناء على تعريف مصنف الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين الفرنسي، فان المراجعة، فحص من مهني مؤهل ومستقل، لإبداء رأي حول انتظام ومصداقية الميزانية وجدول حسابات النتائج لمؤسسة ما".²

بناء على التعريفين الثالث والرابع يمكن استخلاص مايلي :

- المراجعة هي فحص انتقادي بناء المعلومات المالية.
- إضافة الى عنصر الكفاءة، يشترط في شخص المراجع عنصر الاستقلالية.
- رأي هذا المراجع يكون معللا، أي أن يتضمن مجموعة من الأدلة.
- أن يتأكد المراجع من التقيد بالقوانين والمبادئ المحاسبية .

1 أمين السيد احمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 32.

2 سردوك فاتح، دور المراجعة الخارجية للحسابات للنهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2004، ص 58.

الفصل الثاني: المراجعة المالية

بالتالي يمكن صياغة تعريف بسيط وشامل للمراجعة على انه:

" فحص انتقادي مخطط يقوم به شخص محترف ومستقل، للتأكد من صحة ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة وكذا النظام المحاسبي، يدلي من خلاله المراجع برأي فني محايد وموضوعي مدعم بأدلة وقرائن إثبات في تقريره."

كما نلاحظ من التعاريف السابقة أنها ركزت على ثلاث نقاط أساسية هي:¹

➤ **الفحص:** يقصد به فحص البيانات و السجلات للتأكد من صحة و سلامة العمليات التي تم تسجيلها تحليلها وتبويبها، أي فحص القياس الكمي أو النقدي للأحداث الاقتصادية الخاصة بنشاط المؤسسة.

➤ **التحقيق:** يقصد به الحكم على مدى صلاحية نتائج الأنظمة الفرعية للنظام الإداري كأداة للتعبير السليم لواقع المؤسسة وعلى مدى تمثيل المركز المالي للوضع الحقيقية للمؤسسة في فترة زمنية معينة.

نشير إلى أن الفحص والتحقيق عمليتان مترابطتان، ينتظر من خلالهما تمكين المراجع من إبداء رأي فني محايد فيما إذا كانت عملية القياس للأحداث الاقتصادية أدت الى انعكاس صورة صحيحة وسليمة لنتيجة ومركز المؤسسة الحقيقي.

➤ **التقرير:** يقصد به بلورة نتائج الفحص والتحقيق في شكل تقرير يقدم إلى الأطراف المعنية، سواء كانت داخل المؤسسة أو خارجها، ونستطيع أن نقول بأن التقرير هو العملية الأخيرة من المراجعة وثمرته.

المطلب الثاني: أنواع المراجعة.

هناك أنواع عديدة للمراجعة، تختلف والزاوية التي ينظر منها كل باحث ومهني فيها، إلا أن ذلك لا يغير من جوهر عملية المراجعة، وسنقوم بدراسة أنواع المراجعة على النحو التالي:

➤ من حيث الإلزام .

1 مسعود سديقي، دور المراجعة في إستراتيجية التأهيل الإداري للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة الباحث، العدد الأول، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2000، ص65.

الفصل الثاني: المراجعة المالية

➤ من حيث مدى الفحص (حجم الاختبارات).

➤ من حيث توقيت عملية المراجعة.

➤ من حيث نطاق عملية المراجعة.

➤ من حيث القائم بعملية التدقيق.

أولا : من حيث الإلزام.

تنقسم المراجعة من حيث الإلزام القانوني إلى نوعين، مراجعة إلزامية، ومراجعة اختيارية.

1. المراجعة الإلزامية.

يحث القانون القيام به، حيث يلزم المؤسسة بضرورة تعيين مراجع خارجي لمراجعة حساباتها واعتماد القوائم المالية الختامية لها، ويترتب عن عدم القيام به وقوع المخالف تحت طائلة العقوبات المقررة¹

2. المراجعة الاختيارية.

يطلق عليها في بعض الأحيان بالمراجعة الخاصة، وهي غير الملزمة بقانون، وتكون بطلب من إدارة المؤسسة أو ملاكها وتكون واجبات المراجع هنا محددة وفقا لاتفاقه المسبق مع الطالب لعملية المراجعة².

ففي المؤسسات الفردية وشركات الأشخاص، قد يتم الاستعانة بخدمات مراجع خارجي لمراجعة حسابات المؤسسة واعتماد قوائمها المالية الختامية، نتيجة للفائدة التي تحقق من حيث اطمئنان الشركاء على صحة المعلومات المحاسبية عن نتائج الأعمال والمركز المالي، والتي تتخذ كأساس لتحديد حقوق الشركاء وخاصة في حالة لانفصال أو لانضمام شريك جديد أما في حالة المؤسسات الفردية، فوجود المدقق يعطي الثقة للمالك في دقة البيانات المستخرجة من الدفاتر وتلك التي تقدم إلى الجهات الخارجية وخاصة مصلحة الضرائب.

ثانيا: من حيث مدى الفحص (حجم الاختبارات).

1 - سردوك فاتح، دور المراجعة الخارجية للحسابات للنهوض بمصادقية المعلومات المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص 66.
2 محي الدين محمود عمر، مراجعة الحسابات بين المعايير العامة والمعايير الدولية، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارة و علوم التسيير، المركز الجامعي المدية، الجزائر، 2008، ص 28.

الفصل الثاني: المراجعة المالية

تنقسم المراجعة وفق حجم الاختبارات إلى نوعين:

1. مراجعة شاملة (تفصيلية).

المقصود به أن تشمل عملية المراجعة كافة القيود و الدفاتر والمستندات والإعمال التي تمت خلال السنة المالية ويتطلب هذا النوع من المراجعة جهدا ووقتا كبيرين بالإضافة إلى كونه يكلف نفقات باهظة، فهو يتعارض مع عاملي الوقت والتكلفة والتي يحرص المراجع على مراعاتها باستمرار، وبالتالي فإن استخدامه يقتصر على المؤسسات ذات الحجم الصغير¹.

2. مراجعة اختبارية.

ظهر هذا النوع من المراجعة مع ظهور الشركات الكبرى، ويرتكز على أساس فحص عينة ينتقيها المراجع من مجموع الدفاتر والسجلات والحسابات والمستندات الخاصة بالمؤسسة على أن يتم تعميم النتائج، ويعتمد حجم العينة على مدى قوة وسلامة نظام الرقابة الداخلية، ففي حالة توافر أخطاء كثيرة في الدفاتر والسجلات وجب على المراجع توسيع حجم العينة.

ثالثا : من حيث توقيت عملية المراجعة .

وفق هذا المعيار يمكن تقسيم المراجعة الى نوعين :

1.مراجعة مستمرة.

تم من خلاله عمليات الفحص و إجراء الاختبارات خلال السنة المالية ككل وفقا لبرنامج زمني محدد مسبقا سواء كانت بطريقة منتظمة، كأن تتم بصفة أسبوعية أو شهرية ... أو بطريقة غير منتظمة، وهذا النوع من المراجعة يتبعه المراجع بصفة خاصة في حالة².

1محي الدين محمود عمر ، مرجع سابق ذكره،ص 29.

2 محمد أمين مازون، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2011،3، ص 13.

الفصل الثاني: المراجعة المالية

- كبر حجم المؤسسة وكذا كبر وتعدد عملياتها.
- عدم التمكن من تقييم نظام الرقابة الداخلية للحكم على مدى كفاءته.
- توافر عدد كبير من مساعدي المراجع، ما يمكنهم من التردد على المؤسسات بصفة مستمرة ولهذا النوع مزايا وعيوب يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ) مزايا المراجعة المستمرة:

- يمكن للمراجع إن يقوم بمراجعة أكثر تفصيلا نظرا لوجود الوقت الكافي على مدار السنة.
- كثرة تردد المراجع على المؤسسة له أثره في انتظام العمل وإنجازه بسرعة ودقة وتقليل فرص ارتكاب الغش والتلاعب.
- تمكن المراجع من الانتهاء من المراجعة النهائية بوقت قصير.
- تصحيح المؤسسة للأخطاء بصورة سريعة، ويمكن من اكتشاف التلاعب قبل أن يستفحل.
- انتظام العمل بالنسبة لأعمال المراجع، حيث يوزع وقت مساعديه على المؤسسات المختلفة التي تقوم بتدقيقها طوال السنة.

ب) عيوب المراجعة المستمرة:

- هناك احتمال لتلاعب الموظفين في الأعمال التي سبق تدقيقها.
- عرقلة أعمال المؤسسة أثناء القيام بالمراجعة.
- ترهق المراجع ومساعديه نظرا لامتدادها لوقت طويل واحتمال دخول المراجع في الروتين.
- التردد الكثير للمراجع على المؤسسة قد ينتج عنه صلات مع الموظفين قد تضر بمصالح العمل أو ينجم عنها إحراج في حالة اكتشافه للخطأ.¹

1 محمد أمين مازون، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 14.

الفصل الثاني: المراجعة المالية

ثانيا : المراجعة النهائية.

يتميز بكونه يتم بعد انتهاء السنة المالية وإعداد الحسابات و القوائم المالية الختامية ويلجأ المراجع الخارجي الى هذا الأسلوب عادة في المؤسسات صغيرة الحجم والتي لا تتعدد فيها العمليات بصورة كبيرة. ومن المزايا التي تحققها المراجعة النهائية:

➤ تخفيض احتمالات التلاعب وتعديل البيانات والأرقام التي يتم مراجعتها، حيث إن جميع الحسابات تكون قد تمت تسويتها وإقفالها.

➤ عدم حدوث ارتباك في العمل داخل المؤسسة، لان المراجع و معاونيه لن يترددوا كثيرا على المؤسسة ولن يحتاجوا الى السجلات والدفاتر إلا بعد الانتهاء من عملية الإقفال.

➤ تضعف من احتمالات السهو من جانب المدقق ومساعديه في تتبع العمليات وإجراء الاختبارات لمحدودية الوقت.

إلا انه يعاتب على المراجعة النهائية بعض النقاط:

➤ قصر الفترة الزمنية للقيام بعملية المراجعة.

➤ القيام بعملية المراجعة بعد إقفال الدفتر السنة المالية قد يؤدي الى عدم الاهتمام من جانب العاملين بالمؤسسة بأداء الأعمال المطلوبة منهم لعلمهم إن الأخطاء أن الأخطاء لن تكتشف إلا بعد نهاية السنة المالية، وبالتالي لديهم الفرصة لتسوية الأخطاء خلال العام وقبل البدء في عملية المراجعة.

➤ اكتشاف الأخطاء والتلاعب في نهاية السنة المالية قد يترتب عنه عدم العلاج أو محاولة تفادي تراكم الأخطاء لان توقيت اكتشاف الأخطاء والتلاعب سيكون بعد فترة طويلة من وقوعها.

الفصل الثاني: المراجعة المالية

قد يؤدي الى ارتباك العمل وإرهاق العاملين في مكاتب المراجعة، خاصة إذا كانت تواريخ نهاية السنة المالية للمؤسسات التي يراجع حساباتها واحدة أو متفرقة¹.

رابعا: من حيث نطاق عملية المراجعة .

تنقسم المراجعة من حيث النطاق الى ما يلي:

1. مراجعة كاملة

هي المراجعة التي لا تضع فيه الإدارة أو الطرف المتعاقد مع المراجع قيودا حول مجال و نطاق عمله، هذا لا يعني قيام المراجع بفحص كل العمليات التي تمت خلال الدورة، ولكن يشترط في تقرير المراجع في نهاية عمله والذي يتضمن رأيه الفني والمحايد أن يمس كل القوائم المالية دون استثناء، ولكن المراجع حرية اختيار المفردات التي يخضعها لاختباراته مع تحمله المسؤولية كاملة حول كل المفردات².

2. مراجعة جزئية

هو العمليات التي يقوم بها المراجع و تكون محدودة الهدف أو مواجهة لغرض معين، كفحص العمليات النقدية خلال فترة معينة، أو فحص عمليات البيع النقدي أو الأجل خلال فترة محددة، أو فحص حسابات المخازن، أو التأكد من جرد المخزون.

تهدف المراجعة الجزئية الى الحصول على تقرير متضمنا الخطوات التي اتبعت والنتائج التي توصل إليها الفحص، ولا يهدف الى الحصول على رأي فني محايد عن مدى عدالة القوائم المالية ومدى دلالتها للمراكز المالية ونتيجة الأعمال كما هو في التدقيق الكامل، ويجب على المراجع في المراجعة الجزئية الحصول على عقد كتابي يوضح المهمة المطلوب قيامه بها ونطاقها ليحمي نفسه ولا ينسب إليه تقصير في الأداء.

1 محمد أمين مازون، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، مرجع سابق ذكره، ص،15.

2 عبد السلام عبد الله السعيد أبو سرعة، التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3، 2010، ص 24.

الفصل الثاني: المراجعة المالية

خامسا : من حيث القائم بعملية المراجعة .

يمكن تقسيم عملية المراجعة من حيث القائم بها الى نوعين أساسيين

1. المراجعة الداخلية

هذا النوع من المراجعة تقوم مصلحة متواجدة على مستوى المؤسسة، لها الحرية التامة في الحكم والتمتع بالاستقلالية في التصرف، وتحويل للمراجعة الداخلية مهام التقييم و التطابق والتحقق ، وعمل المراجعة الداخلية هو عمل دائم كونه ينفذ من طرف مصلحة دائمة بالمؤسسة .¹

عرفه المعهد الفرنسي للمراجعين والمراقبين الداخليين على انها" عبارة عن فحص دوري للوسائل الموضوعة تحت تصرف مديرية قصد مراقبة وتسيير المؤسسة، هذا النشاط تقوم به مصلحة تابعة لمديرية المؤسسة والمستقلة عن باقي المصالح الأخرى " .

الأهداف الرئيسية للمراجعين الداخليين في إطار هذا النشاط الدوري هي التأكد مما إذا كانت الإجراءات المعمول بها تتضمن الضمانات الكافية، أن المعلومات صادقة، العمليات شرعية، التنظيمات فعالة، الهياكل واضحة ومناسبة.

2. المراجعة الخارجية

المراجعة الخارجية هي التي تتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة، بغية فحص البيانات والسجلات المحاسبية والوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية، من اجل إبداء رأي فني محايد حول صحة وصدق المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي المولد لها، وذلك لإعطائها المصدقية حتى تنال القبول العام والرضا لدى مستعملي هذه المعلومات من الأطراف الخارجية (المساهمون، المستثمرين، إدارة الضرائب، وهيئات أخرى)².

1 عبد السلام عبد الله السعيد أبو سرعة، مرجع سبق ذكره، ص،14.

2 صديقي مسعود ، براق محمد، انعكاس تكامل المراجعة الداخلية و الخارجية على الأداء الرقابي ، المؤتمر العلمي الدولي حول الداء المتميز للمنظمات و الحكومات، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة،08 و 09 مارس 2005،ص25.

الفصل الثاني: المراجعة المالية

كربط بين المراجعة الداخلية والخارجية، يمكن القول أنه بوجود المراجعة الداخلية على مستوى المؤسسة فإن ذلك يعطي نوعاً من الثقة للمراجع الخارجي في صحة ومصداقية حساباتها ونتائج أعمالها كما يمكن أن يعتمد على بعض إجراءات وأعمال المراجع الداخلي.

المطلب الثالث : أهداف وأهمية المراجعة

عموماً، فإن هدف مراجعة الحسابات هو إعطاء رأي في محايد عن كون التقارير المالية تعبر بصورة صادقة عن المركز المالي ونتائج أعمال الفترة للمؤسسة محل المراجعة.

أولاً : أهداف المراجعة

كما أسلفنا الذكر في إطار التطور التاريخي للمراجعة، فقد صاحب هذا التطور تطور في الأهداف وكذا على مستوى التحقق والفحص، إضافة إلى درجة الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :

الفصل الثاني: المراجعة المالية

جدول رقم 1 : التطور التاريخي لأهداف المراجعة .

الفترة	الهدف من المراجعة	مستوى التحقق أو الفحص	أهمية الرقابة الداخلية
قبل 1850	اكتشاف الغش والاختلاس	تفصيلي	غير مهمة
1850-1905	اكتشاف الغش والخطأ والاختلاس	بعض الاختبارات تفصيل مبدئي	غير مهمة
1905-1933	تحديد عدالة المركز المالي واكتشاف الغش والخطأ	فحص اختباري تفصيلي	درجة اهتمام بسيطة
1933-1940	تحديد عدالة المركز المالي واكتشاف الغش والخطأ	اختباري	بداية الاهتمام
1940-1960	تحديد عدالة المركز المالي واكتشاف الغش والخطأ	اختباري	اهتمام قوي وجوهري
1960 حتى الآن	مراقبة الخطط، تقييم نتائج الأعمال تحقيق الرفاهية الاجتماعية وغيرها	اختباري	أهمية جوهرية للبدء بعملية التدقيق

المصدر: غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر (الناحية النظرية)، دار السيرة للنشر، الأردن 2006، ص18.

من الملاحظ أن الفترة التي صاحبها تطورات على مستوى الهدف من المراجعة هي الفترة التي أعقبت الثورة الصناعية والتي كانت بمثابة نقطة التحول التي انبثق عنها ظهور شركات كبرى تغير نشاطها على سابقاتها من ذلك النشاط البسيط الى شركات ذات نشاطات متنوعة ووسائل مختلفة و ملكية منفصلة عن الإدارة .

الفصل الثاني: المراجعة المالية

كما كان للقضاء الإنجليزي في تلك الفترة دور هام في تطور أهداف المراجعة، ولعل الدليل على ذلك العبارة المشهورة للقاضي LOPASE في قضية حلج القطن في سنة 1896، والتي وصف فيها المراجع بأنه كلب حراسة وليس كلب ذا حاسة شم قوية لاقتفاء اثر المجرمين.¹ والمغزى من هذه العبارة أن الهدف الأساسي من عملية المراجعة ليس اكتشاف الأخطاء أو الغش، وإنما يظهر ذلك كنتيجة ثانوية لعملية المراجعة.

1. الأهداف التقليدية :

أ) أهداف رئيسية .

- التحقق من صحة ودقة وصدق البيانات المحاسبية المثبتة بالدفتري، ومدى الاعتماد عليها.
- إبداء رأي في محايد يستند على أدلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي.

ب) أهداف فرعية .

- اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر و السجلات من أخطاء أو غش.
- تقليل فرص إرتكاب الأخطاء والغش، يوضع ضوابط وإجراءات تحول دون ذلك.
- اعتماد الإدارة عليه في تقرير ورسم السياسات الإدارية واتخاذ القرارات حاضرا أو مستقبلا .
- طمأننة مستخدمي القوائم المالية وتمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة لاستثماراتهم.
- معاونة دائرة الضرائب في تحديد مبلغ المضاربة.
- تقدير التقارير المختلفة وملء الاستمارات للهيئات الحكومية لمساعدة المراجع.

2. الأهداف الحديثة أو المتطورة .

- مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها ومدى تحقيق الأهداف، وتحديد الانحرافات وأسبابها و طرق معالجتها.
- تقييم نتائج الأعمال وفقا لأهداف مرسومة.

1 أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر، الأردن، 2000، ص09.

الفصل الثاني: المراجعة المالية

➤ تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة عن طريق منع الإسراف في جميع نواحي النشاط.

➤ تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع.

بالإضافة الى الأهداف العامة والتي تطرقنا لها، هناك أهداف أخرى عملية وميدانية نذكر منها مايلي :

عرض القوائم (الإفصاح):

يهدف المراجع من خلال هذا البند الى التأكد من المؤسسة تقيدت بما تنص عليه المعايير والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً والطرق والسياسات المحاسبية المتبناة من قبلها، فضلاً عن قياس درجة الثبات في تطبيق هذه الطرق من فترة الى أخرى، مما يجبر المراجع على التقرير حول هذه المشاهد المرتبطة بالواقع الفعلي للمؤسسة والمؤثرة على درجة مصداقية عناصر القوائم المالية المفحوصة والمعلن عنها¹

1. الشمولية

يعني إن كل العمليات قد تم تسجيلها من قبل المؤسسة وقت حدوثها دون أي استثناءات، وحتى يتأكد المراجع من ذلك عليه الاطلاع على كل الدفاتر والسجلات، وذلك بغرض توفير معلومات محاسبية شاملة تعبر عن وضعية المؤسسة.

2. الوجود والتحقق

أي إن يتأكد المراجع من إن جميع العناصر الواردة في الميزانية من أصول وخصوم موجودة فعلاً.

3. الملكية والمديونية

هنا يجب على المراجع إن يتأكد عن طريق الوثائق القانونية من ملكية المؤسسة لكل الأصول الواردة في الميزانية وإن الديون مستحقة فعلاً لأطراف أخرى، وقد تكون هذه الأخيرة عن طريق المصادقات مثلاً.

1 مسعود صديقي، نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3، 2004، ص26.

الفصل الثاني: المراجعة المالية

4. التقييم

يعني هذا المبدأ أنه على المراجع التأكد من كون كل العمليات المحاسبية تم تقييمها وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، مع ثبات طرق التقييم من دورة لأخرى.

5. إبداء رأي فني

الهدف الأساسي لمراجع الحسابات هو إعطاء رأي فني محايد مدعم بأدلة وقرائن إثبات حول عدالة تمثيل القوائم المالية ونتيجة الأعمال.

لذلك ينبغي عليه في إطار عملية المراجعة القيام بالفحص وإجراء¹ :

- التحقق من الإجراءات والطرق المطبقة.
- مراقبة عناصر الأصول والخصوم.
- تقييم الهيكل التنظيمي.
- التأكد من التسجيل السليم للعمليات.
- التأكد من التسجيل السليم لكل الأعباء والنواتج التي تخص السنوات السابقة.
- محاولة الكشف عن حالات الغش، التلاعبات والأخطاء.

ثانيا : أهمية المراجعة

إن أهمية المراجعة تتمثل في كونها وسيلة تُخدم جهات كثيرة ذات مصلحة مع المؤسسة سواء كانت أطرافاً داخلية أو خارجية، إذ تعتمد إلى حد كبير على البيانات المحاسبية لاتخاذ قرارات ورسم خطط مستقبلية، ومن بين المستفيدين من المراجعة نجد:

1 - محمد أمين مازون، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، مرجع سبق ذكره ، ص 58.

الفصل الثاني: المراجعة المالية

1. إدارة المؤسسة

تعتمد إدارة المؤسسة على التدقيق بشكل كبير خاصة في عملية التخطيط المستقبلي لتحقيق أهدافها المسطرة مسبقاً، وبالتالي فإن مصادقة المراجع على قوائمها سيمنحها درجة كبيرة من الثقة ويزيد من نسبة الاعتماد عليها، كما يعتبر مفتاح الحكم على مستوى أداء أعضاء مجلس الإدارة.

2. الملاك والمساهمين

إن ظهور شركات المساهمة ذات الامتداد الإقليمي وانفصال الإدارة عن الملاك عزز من أهمية المراجعة، فكان لا بد من طرف يضمن التسيير الأمثل لأموال المساهمين ومنع حدوث اختلاس وتلاعبات، كما إن تقرير مراجع الحسابات يساهم في جلب مستثمرين جدد يضمن لهم أكبر عائد ممكن.

3. الدائنين والموردين

يعتمد هؤلاء على تقرير المراجع بصحة وسلامة القوائم المالية، ويقومون بتحليلها لمعرفة المركز المالي والقدرة على الوفاء بالالتزام¹ وكذا درجة السيولة لدى المؤسسة، ما يضمن لهم تحصيلهم لحقهم لدى المؤسسة.

4. الزبائن

اهتمام هذه الشريحة بالمعلومات ينحصر بمعرفة استمرارية الوحدة الاقتصادية، وخاصة عند ارتباطهم معها بعاملات طويلة الأجل، وإذا كانوا معتمدين عليها كمورد رئيسي وأساسي للبضاعة أو المواد الأولية.²

5. العاملين

هم والمجموعات المثلة لهم مهتمون بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية أرباب عملهم، كما أنهم مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المشروعات على دفع مكافآتهم، ومنافع التقاعد وتوفر فرص العمل.

1 مسعود صديقي، نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، 2004، ص29.

2 عبد الصمد نجم الجعفري، إباد رشيد القرشي، دراسة حول دور مراقب الحسابات ومسؤوليته في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، جامعة بغداد، العراق، 2006.

الفصل الثاني: المراجعة المالية

6. البنوك ومؤسسات الإقراض الأخرى

بغرض توسيع نشاطاتها أو لمواجهة عسر مالي، تلجأ المؤسسات إلى القروض من المؤسسات المالية، غير إن هذه الأخيرة عليها معرفة درجة الخطر ومعرفتها لقدرة المؤسسات على السداد مستقبلاً، وتعود في ذلك إلى تقرير مراجع الحسابات الذي يؤكد صدق القوائم المالية وتمثيلها للمركز المالي للمؤسسة.

تعتمد بعض أجهزة الدولة على البيانات التي تصدرها المشروعات في العديد من الأغراض، منها مراقبة النشاط الاقتصادي أو رسم السياسات الاقتصادية للدولة أو فرض الضرائب، وهذه جميعاً تعتمد على بيانات واقعية وسليمة، وقد بينت لجنة الاتحاد الدولي للمحاسبين عند إصدار المعايير عام 2002 أن أهمية المراجعة (المصلحة العامة) تكون في مايلي:

- يساعد في وضع القرارات الإدارية السليمة.
- يساعد خبراء الضرائب في بناء الثقة والكفاءة عند التطبيق العادل للنظام الضريبي.
- استغلال موارد المؤسسات بكفاءة وفعالية.

المبحث الثاني : إصدار المعايير الدولية للمراجعة .

تهدف معايير الدولية للمراجعة الى الحد من الاختلافات في ميدان المراجعة، ونتيجة لكثرة نماذج المراجعة لذلك كان لبد من وضع معايير الدولية للمراجعة للحد من هذه الاختلافات ويسعى هذا المبحث الى تطرق لمختلف صدور معايير الدولية للمراجعة وأهميتها وتبني هذه الأخيرة للمراجع .

المطلب الأول: كيفية صدور المعايير الدولية للمراجعة.

بسبب التغيرات العالمية وحدة المنافسة والرغبة في توحيد الممارسات المتعلقة بالمحاسبة والمراجعة، نشأت الحاجة إلى وضع معايير دولية للمراجعة، تصدر بواسطة لجنة ممارسات المراجعة الدولية IAP المنبثقة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين.

الفصل الثاني: المراجعة المالية

أولاً : لجنة المراجعة الدولية .¹

1. أعطيت لجنة المراجعة الدولية صلاحية ومسؤولية محددة وهي إصدار مسودات وأدلة المراجعة الدولية بالنيابة عن مجلس الاتحاد.

2. يتم اختيار أعضاء اللجنة لمدة خمس سنوات من ممثلين تعينهم منظمات الدول الأعضاء التي يختارها مجلس الاتحاد لعضوية اللجنة وعلى الممثل الذي تعينه المنظمة أو المنظمات الأعضاء أن يكون عضواً فيها.

3. ضمت اللجنة الأولى في عضويتها ممثلين عن أستراليا، كندا، فرنسا، جمهورية ألمانيا الاتحادية، الهند اليابان، المكسيك، هولندا، الفلبين، المملكة المتحدة، أيرلندا والولايات المتحدة الأمريكية.

4. يفترض كلما أمكن ذلك أن تضم اللجان الفرعية المنبثقة عن اللجنة ممثلين عن الدول غير الأعضاء حتى يتم الحصول على أكبر قدر ممكن لوجهات النظر المختلفة.

تعتبر المعايير الدولية التي تصدر عن الاتحاد الدولي IFAC بمعرفة لجنة ممارسات المراجعة الدولية IPAC إطاراً متجانساً وقابلًا للتطبيق على المستويات المهنية الدولية والتي لا تعارض مطلقاً مع معايير المراجعة المتعارف عليها من ناحية ولا تحرم على أية دولة إصدار معايير مراجعة خاصة بها .

قبل الخوض في معايير المراجعة الدولية لا بد من التفريق بين كل من التوحيد على مستوى المعايير والتناسق، ويكمن الفرق الأساسي بينهما في أن التوحيد يعني أن تكون هناك معايير موحدة حول العالم بينما التناسق يعني أن تسن كل دولة معاييرها بما يتلاءم مع بيئتها المحلية على أن تكون تحت سقف المعايير الدولية كحد أدنى²

1 - محمد أمين مازون ، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، مرجع سبق ذكره ، ص 69.

2 محمد أمين مازون ، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، نفس المرجع السابق ، ص 70.

الفصل الثاني: المراجعة المالية

فمعايير المراجعة الدولية هي قرائن توضح العرف المهني الدولي المتفق عليه والتي يمكن اللجوء إليها عند قصور المعايير المحلية.¹

تجدر الإشارة الى أن سلطة إصدار وتعديل معايير المراجعة الدولية حالياً هي من صلاحيات مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولية IAASB.

ثانياً : كيف و لماذا تصدر معايير المراجعة الدولية .

يراعي عند صدور معايير المراجعة الدولية ما يلي:

1. انه طالما أن معايير المراجعة الوطنية تختلف بدرجة أو بأخرى من دولة إلى أخرى، فانه من المهم لصدور معايير مراجعة دولية مراعاة مثل هذه الاختلافات ومحاوله الوصول إلى معايير دولية تحظى أو يراد لها أن تحظى بالقبول العام دولياً، وهذا ما تفعله لجنة ممارسة المراجعة الدولية المنبثقة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين.

2. أن اللجنة عندما تضع معايير المراجعة الدولية فإنها تستهدف تطبيقها على مراجعة القوائم المالية إلا انه لا ينع أن يتم موافقة هذه المعايير إذا لزم الأمر بحيث تطبق على خدمات مهنية ومعلومات أخرى كما هو الحال بشأن:

➤ فحص القوائم المالية ربع سنوية .

➤ اختبار القوائم المالية التقديرية.

➤ تجميع القوائم المالية.

3. أن معايير المراجعة الدولية تشمل المبادئ والإجراءات الأساسية وكذا الإرشادات الخاصة بها، ويجب فهم المعايير والإجراءات في ضوء الإرشادات الخاصة بها.

1 عبد الحميد معيوف الشعري ، معايير المراجعة الدولية و مدى إمكانية استخدامها في تنظيم الممارسة المهنية بالمملكة العربية السعودية ، الإدارة العامة للبحوث ، ط1 ، الرياض ، 1994 ، ص33.

الفصل الثاني: المراجعة المالية

4. يمكن لمراجع الحسابات في مجالات وظروف معينة أن تقرر الخروج على معايير المراجعة الدولية طالما كان ذلك لأغراض الحرص على تحقيق كفاءة وأهداف المراجعة، ولكن عليه أن يقدم التبريرات الكافية لمثل هذا الخروج¹.
5. القاعدة لن تطبق معايير المراجعة الدولية على كافة عمليات مراجعة الحسابات والاستثناء أن يتم تطبيقها على أمور معينة، وإن حدث فيجب أن يتم الإشارة إلى ذلك صراحة.
6. تصدر لجنة ممارسات التدقيق الدولية مجموعة من الإصدارات يهدف توفير المساعدة العملية لمراجع الحسابات في تطبيق معايير المراجعة من ناحية ولتطوير الممارسة المهنية من ناحية أخرى، وغني عن القول بأن مثل هذه الإصدارات لا تحل محل معايير المراجعة الدولية وبالقطع ليس لها نفس سلطة هذه المعايير.
7. عادة تتبع لجنة ممارسة المراجعة الدولية الخطوات التالية عند إصدار معيار دولي للمراجعة.
- تكوين لجنة فرعية لاختيار الموضوعات التي تحتاج عمل دراسات منفصلة ومتعمقة حولها.
 - تقوم اللجنة الفرعية بإجراء الدراسة المعمقة على الموضوع المختار.
 - تقوم اللجنة الفرعية بإعداد مسودة المعيار المقترح.
 - تقوم اللجنة الفرعية بتوثيق الدراسة المرفقة بالمعيار المقترح.
 - إذا أقرت لجنة ممارسة المراجعة الدولية مسودة المعيار المقترح، يتم توزيعه على لجان الاتحاد الدولي للمحاسبين وكذا المنظمات الدولية ذات الصلة لإبداء الرأي والتعليق على المسودة.
 - تتسلم لجنة ممارسة المراجعة الدولية تعليقات وأراء هذه الأطراف على مسودة المعيار المقترح ثم تقوم بتنقيح صياغة المعيار.
 - بعد ذلك يتم إصدار المعيار في صورته النهائية.

1 سايج فايز، أهمية تبني المعايير المراجعة الدولية في ظل الإصلاح المحاسبي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير والتجارة، جامعة البلديّة 2، الجزائر، 2015، ص 66.

الفصل الثاني: المراجعة المالية

المطلب الثاني : أهمية معايير الدولية للمراجعة والانتقادات الموجهة لها .

لمعايير المراجعة الدولية فوائد عديدة على شرط أن تكون هذه المعايير مناسبة ومقبولة ومتعارف عليها، وأن تكون موثقة بشكل تحريري ومبلغة لكل أعضاء المهنة لإزالة أي غموض من أذهانهم، ويلزم إعادة النظر فيها من حين لآخر حتى تحقق الفوائد المرجوة منها وإخضاعها للتحسين والتطوير لغرض مسيرتها للظروف المستجدة من جهة ومعالجتها لأوجه القصور والثغرات التي تظهر خلال تطبيقها من جهة أخرى.

أولا : أهمية معايير الدولية للمراجعة

يمكن أن نرد سبب هذه الأهمية الى الاعتبارات التالية:¹

1. تعتبر بمثابة المكمل للمعايير الوطنية.
2. تشجيع التعاون بين مكاتب المراجعة المحلية و الدولية.
3. إن تغيرات التي تمس العولمة، تحرير التجارة الدولية، وتكنولوجيا المعلومات ستفرض الحاجة لتوحيد معايير المراجعة، وستكون معايير المراجعة الدولية هي الأساس في هذا التوحيد.
4. إن معايير المراجعة الدولية أكثر تجانسا بين الدول بالمقارنة بغيرها من المعايير الوطنية لدول كثيرة.
5. إن انتشار الشركات متعددة الجنسيات يوجب الاعتماد على معايير المراجعة الدولية في مراجعة حساباتها.

حدد Moonitz سبعة عوائد محددة، يعتقد أنها تنبع من نشر معايير دولية للمراجعة ووضعها محل التطبيق والالتزام:²

1. وجود مجموعة من المعايير الدولية للمراجعة والتي يكون هناك علم بضرورة تطبيقها سوف يعطي مستخدمي تقارير المراجعين الموجودين في بلدان أخرى ثقة، وعن طريق إضفاء الثقة في مصداقية على القوائم المالية التي يقوم بإعداد تقرير عنها.

1 سايج فايز، مرجع سبق ذكره ص ص77،78.

2 أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة الدولية و عولمة أسواق رأس المال، الطبعة الاولى، دار نشر الثقافة، مصر، 2005، ص ص282،280 .

الفصل الثاني: المراجعة المالية

2. إن وجود معايير دولية للمراجعة سوف يفرض الحصول على تلك الفوائد التي تنتج من وجود معايير دولية للمحاسبة، عن طريق تزويد القارئ بتأكيد كبير للمحاسبة، قد تم التمسك والالتزام بها.
3. إن معايير المراجعة الدولية سوف توفر حوافز إضافية لتحسين وتوسيع مجموعة معايير محاسبة الدولية.
4. إن معايير المراجعة الدولية عن طريق إضافة جوانب القوة لمعايير المحاسبة الدولية سوف تساعد القراء والمستخدمين على القيام بمقارنات مالية دولية.
5. إن وجود معايير دولية للمراجعة سوف يساعد على تدفق رأس المال اللازم لاستثمارات، ولاسيما في المجالات والمناطق التي هي في طريقها للتطور والتنمية.
6. إن تطوير مجموعة دولية من المعايير سوف يجعل من السهولة بمكان للبلاد التي في طريقها للنمو أن تنتج معايير محلية للمراجعة، وتلك المجموعة تكون ذات فائدة لها.
7. إن المراجعة الفعالة و الذي سيتم بالمصادفة يعتبر ضروريا في كافة المجالات التي يكون خلالها فصل بين الإدارة (التي تنتج التقارير المالية) و الأطراف الخارجية (التي تستخدم تلك التقارير) إن الحاجة لمثل تلك الفعالية والمصدقية تتعاضد في حالة الشركات المتعددة الجنسية حيث تكون الإدارة منفصلة عن الأطراف الخارجية، كما أنها تتسم بالكثير من الاختلافات سواء في الثقافة أو النظم الاقتصادية والسياسية والحدود الجغرافية ... الخ، لذلك فإن معايير المراجعة الدولية تعتبر في هذا الخصوص أكثر أهمية مقارنة بنظيرتها في البيئة المحلية.

ثانيا : الانتقادات الموجهة لمعايير المراجعة الدولية .¹

هناك العديد من الانتقادات الموجهة لموضوع تدويل معايير المحاسبة والمراجعة، فقد تم الجدل في عام 1971 (قبل تكوين مجلس معايير المحاسبة الدولية) بان عملية وضع معايير دولية هي حل بسيط لمشكلة معقدة وتشكك هذه الانتقادات في أن المعايير الدولية ستكون بالمرونة الكافية بحيث تتناول الفروق الكبيرة في الخلفيات والتقاليد و البيئة الاقتصادية، وبعض الأقطار التي يمكن أن ترفضها من الناحية السياسية لأنها تتعارض مع السيادة القومية.

1 أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال، دار الثقافة لنشر، مصر، 2005، ص ص، 219، 218.

الفصل الثاني: المراجعة المالية

يرى بعض المراقبين أن عملية وضع معايير المراجعة والمحاسبة الدولية هي حركة تكتيكية تقوم بها مكاتب محاسبية دولية لتوسيع أسواقها، و يقال أن مكاتب المحاسبة الكبرى هي ضرورة لازمة لتطبيق المعايير الدولية في البيئات القومية.

وقد ذكر احد المعلقين الآتي :

" لا يبدو أن تناسق المبادئ المحاسبية ومعايير المراجعة الدولية يمكن أن يتحقق، فهناك الكثير من الجماعات القومية ذوي المصالح في المحافظة على معاييرهم وممارساتهم و التي تكونت من خلال الاعتبارات السياسية، ولا يوجد هيئة لها القدرة والسلطة بحيث تلزم التطبيق العالمي لها "

المطلب الثالث : مزايا و أساليب تبني المعايير الدولية للمراجعة.

إن تبني المعايير الدولية للمراجعة يقدم العديد من المزايا و المنافع لمكاتب المراجعة و لمستخدمي القوائم المالية و لمهنة المراجعة أو المحاسبة بشكل عام ، حيث إن تبني المعايير الدولية للمراجعة يقدم العديد من المزايا و المنافع لمكاتب المراجعة و لمستخدمي القوائم المالية و لمهنة المراجعة أو المحاسبة بشكل عام، ومن مزايا نجد:

أولاً: مزايا تبني المعايير الدولية للمراجعة

بالنسبة لمكاتب المراجعة التي تتبنى المعايير فان المنفعة الأساسية تتمثل في تسهيل المجال لهذه المكاتب بالعمل على المستوى الدولي، والتي تشترط شروط معينة توفرها المعايير الدولية، كما أن تبني المعايير من قبل المكاتب يجعل الطلب على أسهمها أكثر وخاصة من قبل المستثمرين الأجانب¹.

أما بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية، فان مزايا هذا التبني تتمثل في توفير تقارير مراجعة ذات جودة عالية وقابلة للمقارنة مع المؤسسات الأخرى في دول أخرى، كما أن تبني المعايير الدولية يوفر حد أدنى من الإفصاح يساعد مستخدمي القوائم المالية في عملية اتخاذ القرارات المالية الرشيدة، كما تعتبر تقارير المراجعة المعدة بناء على تلك المعايير أكثر سهولة للفهم والاستيعاب من قبل المستخدمين الأجانب لتقارير المراجعة².

1 سايج فايز، أهمية تبني المعايير المراجعة الدولية في ظل الإصلاح المحاسبي، مرجع سبق ذكره ، ص 84.

2 نفس المرجع ، ص 85.

الفصل الثاني: المراجعة المالية

أما بالنسبة لمهنة المحاسبة والمراجعة، فإن تبني المعايير الدولية يساعد على الارتقاء في المهنة من حيث توفير محاسبين مؤهلين قادرين على العمل وفق هذه المعايير في معظم دول العالم، كما يساعد على توحيد العديد من إجراءات المراجعة و المصطلحات المتعلقة بالمحاسبة والمراجعة بين الدول المختلفة، كما يساعد تبني المعايير الدولية على النهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة في الدول التي لا يوجد لديها معايير محاسبية ومراجعة خاصة بها، حيث تتميز المعايير الدولية بأنها وضعت بناء على ظروف واحتياجات معظم الدول ولم تكن موجهة الى دول محددة كما أنها تمتاز بقبولها وتبنيها من قبل العديد من دول العالم، مما يسهل بالتالي مقارنة تقارير المراجعة بناء عليها لمؤسسات من دول مختلفة.

ثانيا : أساليب تبني المعايير الدولية للمراجعة

أن تبني وتطبيق المعايير الدولية سيكون بالضرورة ، مختلفا بالنسبة لكل دولة ، وربما تتفاوت الحالات على سبيل المثال، من حالة انتقالية إلى معايير المحاسبة والمراجعة الدولية ممن قامت بتطويرها الدولة ذاتها الى تبني المعايير الدولية بالنسبة لأساس محدود لمعايير تم تطويرها سابق، وفي كافة الحالات نجد أن ذلك يعد مشروعا مهما يتطلب الالتزام والتخطيط بعناية مع الاهتمام بدرجة مساوية بعملية التبني والتطبيق المستدام للمعايير (التدريب، فهم واستيعاب المعايير، والبرامج اللازمة للتأكد من التطبيق).¹

هناك عدة أساليب تستخدم لتبني المعايير الدولية للمراجعة، وهي :

1 التبني الكامل للمعايير : تقوم بعض المؤسسات بتبني المعايير الدولية للمراجعة كليا بنسبة 100 % وإضافة أي متطلبات تشريعية أو وطنية لها، وتنتهج بعض الدول هذا الأسلوب نتيجة لعدم وجود جهات مختصة تقوم بوضع المعايير، وهذا ينطبق على كثير من الدول النامية والتي ترغب في دخول الأسواق العالمية.

2 استخدام المعايير الدولية للمراجعة في تطوير معايير وطنية في ضل عدم وجود اختلافات هامة :

إن بعض الدول لا تقبل تبني المعايير الدولية للمراجعة دون مراجعة دقيقة للاختلافات ما بين المعايير الوطنية ومعايير المراجعة الدولية، وفي هذه الحالة فإن الدول تقوم بعمليات مراجعة ومقارنة لتحديد الاختلافات إن وجدت، وفي حالة عدم وجود اختلافات مهمة تقوم الدول بوضع ملاحظة في نهاية كل معيار من معاييرها

1 الفقرة 145 من دليل الاتحاد الدولي للمحاسبين بعنوان : تأسيس وتطوير هيئة محاسبية مهنية ، ص 111.

الفصل الثاني: المراجعة المالية

الوطنية يوضح الالتزام بهذا المعيار لأغراض وطنية سوف يكون بمثابة التزاما. بمعايير المراجعة الدولية ولا داعي لإجراءات مراجعته أخرى عند إعداد تقرير يشير الى أن المراجعة قد تمت وفقا للمعايير الدولية للمراجعة.

ثالثا : استخدام المعايير الدولية للمراجعة في تطوير معايير وطنية في ظل وجود اختلافات هامة

في حالة وجود اختلافات هامة بين المعايير الوطنية ومعايير المراجعة الدولية تقوم الدول بوضع ملاحظات في نهاية كل معيار تحدد فيه مدى الاختلافات بين المعيار الوطني والدولي مع تفسير لهذا الاختلاف، وأن الهدف من ذلك هو تنبيه المراجع الى الاختلافات التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند إعداد تقريره والذي يوضح فيه أن المراجعة التي قام بها تمت وفقا للمعايير الدولية للمراجعة ففي حالة تطلب المعيار الدولي إجراءات مراجعته إضافية غير مطلوبة في المعيار المحلي، فإنه يجب على المراجع أن يقوم بهذه الإجراءات إذا كان يريد الالتزام بمعايير المراجعة الدولية، ولقد تم تبني المعايير الدولية للمراجعة في 126 دولي، حتى أوت 2012، باستخدام احد الأسس التالية:¹

1. استخدام المعايير الدولية للمراجعة بموجب قانون أو تشريع

يوجب استعمال المعايير الدولية للمراجعة الصادرة عن مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولي في مراجعة القوائم المالية ذات الغرض العام وعدد الدول التي استعملت هذه الطريقة هي 11 دولة.

2. تبني المعايير الدولية للمراجعة

يتم استخدام المعايير الدولية للمراجعة في تطوير معايير وطنية (لا توجد معايير مراجعة محلية منفصلة)، وعدد الدول التي استعملت هذه الطريقة هي 32 دولة.

3. وجود معايير محلية تنسجم مع المعايير الدولية للمراجعة

1 موقع الاتحاد الدولي للمحاسبين : يمثل الملحق رقم 04 الدول المتبنية للمعايير الدولية للمراجعة حتى أوت 2012.

الفصل الثاني: المراجعة المالية

حيث يتم اعتماد المعايير الدولية للمراجعة بالموازاة مع المعايير المحلية، وربما تكون هناك تعديلات وطنية عليها، ولكن هذه التغييرات حتى وإن وجدت، فيجب أن تكون مسايرة لسياسة التعديلات التي ينتهجها مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولي، وعدد الدول التي استعملت هذه الطريقة هي 29 دولة.

4. حالات أخرى

ففي بعض الحالات، فإنه ما يتوفر من معلومات، غير كافي لتقييم عملية التبني المحلي، خاصة في ترجمة المعايير الدولية للمراجعة إلى المعايير المحلية، إذ يمكن أن لا تسايرها الترجمة في الزمن نتيجة التحديثات، وبالتالي فهي تشير إلى أن معايير المراجعة المحلية المقبولة عموماً تتألف من أوّلاً مشابهةً للمعايير الدولية للمراجعة، وبالتالي فإنه ليس من الواضح ما إذا كانت التعديلات أو الاختلافات الموجودة مع المعايير الدولية للمراجعة تلي متطلبات سياسة التعديلات التي ينادي بها مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولية، وأخيراً فإن هناك بعض الدول التي أعلنت التقارب مع المعايير الدولية للمراجعة كهدف، ولكنها مازالت تسعى لتحقيق هذا الهدف، من خلال الملاحظات التفسيرية التي توفر نظرة حول عملية التبني، وعدد الدول التي استعملت هذه الطريقة هي 54 دولة¹.

المبحث الثالث: المراجعة الدولية.

ستتطرق من خلال هذا المبحث الى مفهوم المعايير الدولية للمراجعة بمثابتها استرشاد وقاعدة أساسية للمراجع تمكنه من مواصلة عمله ثم سنركز على الهيئات الدولية للمراجعة التي بدورها تهتم بتنظيم وتسيير واصدار المعايير الدولية للمراجعة التي ستتكلم عنها بإيجاز.

المطلب الأول: مفهوم المعايير الدولية للمراجعة.

تعتبر المعايير الدولية للمراجعة إحدى المراكز الأساسية لعمل المراجع سواء أكان داخلياً أو خارجياً، وتساهم تلك المعايير على مواكبة التطورات التي تحدث في مجال المحاسبة أو المراجعة.

1 موقع الاتحاد الدولي للمحاسبين : يمثل الملحق رقم 04، الدول المتبنية للمعايير الدولية للمراجعة حتى أوت 2012.

الفصل الثاني: المراجعة المالية

فمن خلال هذا المفهوم نستنتج أن المعايير الدولية للمراجعة تكون محدثة وفقا للمتطلبات المستجدة حيث يستفيد منها المراجع الخارجي بشكل أفضل.

كما تمثل المعايير الدولية للمراجعة، أنماط السلوك المهني التي يجب على المراجع القيام بها عند تنفيذه لمهمته وتعبر عن المستوى المعقول من العناية المهنية، ومتعارف عليها بين أعضاء المهنة، فهي بمثابة قواعد استرشادية تمكن أعضاء المهنة من الرجوع إليها عند إصدار أحكامها.¹

➤ وعليه نستنتج أن المعايير الدولية للمراجعة تختص في تنظيم السلوك المهني للمراجع.

كما تمثل المعايير الدولية للمراجعة، إطار متجانس وقابل للتطبيق من المستويات المهنية الدولية، والتي لا تتعارض بالمرّة مع معايير المراجعة المتعارف عليها من ناحية، ولا تحرم على أية دولة إصدار معايير مراجعة وطنية خاصة بها.²

➤ ومنه نستنتج أن المعايير الدولية للمراجعة مرنة ويمكن تعميمها بين كل الدول.

كما تعتبر المعايير الدولية للمراجعة بمثابة مقياس الأداء المهني فالمعايير تعتبر بمثابة النموذج (أو النمط) الذي يستخدم في الحكم على نوعية العمل الذي يقوم به مراجع الحسابات، وتحدد معايير المراجعة المسؤولية التي يتحملها المراجع نتيجة قيامه بالفحص، فمن الضروري أن يتم الفحص وفق معايير متعارف عليها وذلك حتى لا يتحمل المراجع مسؤولية في حالة ظهور أي غش أو تلاعب بعد ذلك، فمن خلال هذا المفهوم نرى ان المعايير الدولية للمراجعة أنها تحمي المراجع في حالات الغش والاحتيال أو القصور.

➤ وكمفهوم عام فإن المعايير الدولية للمراجعة، تمثل قواعد استرشادية توضح العرف المهني الدولي للمهنة، والذي يجب على المراجع إتباعه .

المطلب الثاني: هيئات والمكاتب المراجعة الدولية.

اهتمت الهيئات ومكاتب الدولية للمراجعة بتوحيد الدولي للمعاملات من أجل تسهيلها والتنسيق والتوافق من أجل إصدار معايير دولية للمحاسبة والمراجعة تخدم مختلف الفاعلين لقرارات المالية والاقتصادية.

1 سايج فايز، أهمية تبني المعايير المراجعة الدولية في ظل الإصلاح المحاسبي، مرجع سبق ذكره، ص 87 .
2 محمد سمير الصبان وعبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية – المفاهيم الأساسية واليات التطبيق وفقا للمعايير المتعارف عليها و المعايير الدولية – ، الدار الجامعية ، مصر ، 2002 ، ص 156 .

الفصل الثاني: المراجعة المالية

أولاً: هيأت المراجعة الدولية

1. الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC

يتمثل في المنظمة التي ترعى مهنة المحاسبة على نطاق العالم، ويعمل الإتحاد مع أعضائه ومن تسببه البالغ عددهم 157 المنتشرين في 118 دولة لحماية المصلحة العامة من خلال تشجيع المحاسبين بكافة أنحاء العالم على استخدام ممارسات مهنية عالية الجودة، يمثل أعضاء ومن تسبوا الإتحاد الدولي للمحاسبين، وأغلبية هيئات محاسبية مهنية وطنية، وقد ظهر الإتحاد الدولي للمحاسبين إلى الوجود نتيجة لمبادرات سنة 1973، إذ وافق على إنشائه المؤتمر الدولي للمحاسبين الذي عقد في ميونيخ وحضرته 63 هيئة محاسبية تمثل 49 دولة، أوكلت له مهمة تطوير وتحسين مهنة المحاسبة وكل ما يرتبط بها في العالم بإصدار معايير متجانسة قادرة على تأطير الخدمات ذات جودة عالية للمصلحة العامة¹.

2. لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC

هي عبارة عن هيئة مستقلة دورها يتمثل في إعداد المعايير حتى تمكن استعمالها من قبل الشركات والمؤسسات لدى إعداد القوائم المالية في جميع أنحاء العالم وتشكل هذه المنظمة من 19 عضو يتم انتقائهم من قبل لجنة التعيين ويشترط في تركيبته ممثليه ان يكونوا ممثلون في الأسواق المالية العالمية، والتنوع في الأصول الجغرافية والمهنية، وذلك حسب التوزيع التالي:

06- أعضاء من أمريكا الشمالية.

06- أعضاء من اوروبا.

04- أعضاء من اسيا.

03- أعضاء من كل المناطق الجغرافية مع احترام التوازن الجغرافي الكلي.

ويتم اختيار 05 أعضاء من بين 19 عضو يتم تعيينهم للفدرالية الدولية للمحاسبين، وتعود نشأة IASC

1 محي الدين محمود عمر، أثر استخدام معايير المحاسبة و المراجعة من منظور إسلامي في الحد من الأزمات المالية، مرجع سبق ذكره، ص، 159.

الفصل الثاني: المراجعة المالية

إلى مؤتمر الدولي العاشر للمحاسبة الذي عقد في سنة 1972 بسيدني في استراليا، حيث اقترح اللورد ينسون الذي كان قد طلب منه انشاء هيئة دولية للمحاسبة بناء على مجموعة من الدراسات الدولية للمحاسبين، تكون مهمتها تكوين وصياغة معايير المحاسبة الدولية، وبعد الاجتماع المنعقد بين AICPA.CICA .CAEW و ICAS معهد المحاسبين القانونيين باسكتلندا تم الاتفاق على توسيع مشاركة الدول وتشكيل هيئة دولية ومن بين مشاركيها فرنسا، كندا، اليابان، مكسيكو، هولندا، الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، المانيا، استراليا، لحضور اجتماع لندن في مارس 1973، وفيه تم انشاء لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) في 29 جوان 1973، وهي الهيئة المسؤولة على اصدار المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة.

3. الاتحاد الأوربي

تشكل الاتحاد الأوربي للخبراء المحاسبين والاقتصاديين الماليين عام 1951 من اجل حل المشاكل المرتبط بالمجال المحاسبي والاقتصادي والمالي لدول الاتحاد، وفقا للجان متخصصة في دراسة هذه المشاكل، لكنه لم يستمر في عمله نتيجة لتباعد المصالح والآراء، فتم إنشاء في سنة 1986 الفيدرالية الاوربية للخبراء المحاسبين FEE التي تهتم بالجوانب المحاسبية والمتعلقة بالمراجعة، والإبقاء على جزء من نشاطها بالجوانب المحاسبية في شكل UEC اتحاد خبراء المحاسبة، وتشكل هذه الفيدرالية من 30 هيئة مهنية تمثل 19 دولة ويوجد مقرها في بروكسل والتي أصدرت 20 معيار حول التطبيقات المراجعة من خلال لجنة توصيات مراجعة الحسابات (ASB)¹.

ثانيا: مكاتب المراجعة الدولية

لعل أكثر ثلاثة عوامل مؤثرة في قرار التفضيل بين مكاتب المراجعة هي:²

➤ التعامل السابق بين هيئات المكاتب والعمل.

➤ أتعاب المراجع.

1 محي الدين محمود عمر، المرجع سابق، ص 163.
2 محمد أمين مازون، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، مرجع سبق ذكره ص 51.

الفصل الثاني: المراجعة المالية

➤ السمعة والشهرة لشركة أو هيئة المراجعة.

بالتطرق لعنصر السمعة، وموازية مع تعرض عديد الشركات مؤخرا للإفلاس والانهيار، صاحب ذلك رفع العديد من القضايا ضد مكاتب المحاسبة والمراجعة التي تولت مراجعة تلك الشركات، ولم يكن في تقاريرها ما يفهم منه تصريحاً أو تلميحاً أن تلك الشركات في خطر، ولعل أشهر تلك القضايا، السمعة السيئة التي تبعت هيئة المراجعة العالمية ARTHUR ANDERSEN التي قامت بمراجعة حسابات شركة ENRON عملاق الطاقة الأمريكية، WORLD COM ثاني أكبر شركة اتصالات أمريكية المفلستين.

هذا السياق يعني أن الأبقى هو الأفضل، والأفضلية قد تقاس بمعايير كثيرة مختلفة، لكن لا شك أن من أهمها معايير الجودة، وكذلك الجودة لها مقاييس شتى، وقد تختلف تلك المقاييس من مجتمع لآخر، ومن وقت لآخر ومن بيئة لأخرى.¹

عند التطرق الى جانب العرض في المراجعة الدولية، نجدتها عادة تنقسم الى نوعين رئيسيين من مكاتب، تتمثل في مكاتب للمراجعة الأربعة الكبرى، ومكاتب المراجعة الأخرى.

ثالثا : مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى .

شهد سوق المراجعة تمركزا كبيرا باتجاه مكاتب الضخمة التي اكتسبت سمعة جيدة جعلتها تخرج من حدود معينة إلى مستوى الدولة ثم الإقليم الذي يضم عددا من الدول ثم جميع أنحاء العالم، حيث كانت ثماني هيئات كبرى تسيطر على نسبة كبيرة من سوق المراجعة للشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية في أنحاء العالم كافة، ثم اندمجت بعض هذه مكاتب الثمانية الكبار مع بعضها الآخر خلال عقد التسعينات إلى أن أصبحت خمسا كبارا، و لكن أكبر هذه هيئات ANDERSEN ARTHUR تعرضت للتصفية في أعقاب فضيحة ENRON، حيث تم بيع مكاتبها مع العاملين فيها في الشرق الأوسط إلى ERNST AND YOUNG، أما مكاتب الأربعة الباقية فهي:

1. DELOITTE

2. PRICEWATER HOUSE COOPER

1 محمد أمين مازون، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر ، مرجع سبق ذكره ،ص53.

الفصل الثاني: المراجعة المالية

3. ERNST AND YOUNG

4. KPMG¹

بالرغم من إن معظم تلك مكاتب ما تزال هيكلتها كشركات تضامن قومية بدلا من كونها ذات مشاركة دولية في الأرباح، فإنها تشارك كمنشأة رئيسية دولية ومن خلالها يتم تطوير تكنولوجيا وإجراءات وتوجيهات ذات طبيعة عالمية.²

رابعا : مكاتب المراجعة الأخرى

يمكن أن تعامل تلك مكاتب على أنها تمثل مجموعة متجانسة، فمن جهة هناك عدد كبير من مكاتب المحاسبية الصغيرة التي تضم عددا قليلا من المهنيين، ومن جهة أخرى هناك مكاتب لديها شبكة أعمال دولية أيضا على الرغم من عدم امتدادها الموسع مقارنة بشبكة أعمال الأربعة الكبار³.

خامسا : المقارنة بين مكاتب المراجعة الكبرى و الباقية .

جدول رقم 2 : المقارنة بين مكاتب المراجعة الكبرى و مكاتب الأخرى .

مكاتب المراجعة الكبرى	مكاتب الأخرى
-تفضل تطبيق المعايير الصادرة عن الهيئات المهنية الدولية والمحلية.	-لا تميل كثيرا الى تطبيق جميع معايير المراجعة خصوصا المستحدث منها.
- استخدام دائم لأسلوب عينات المراجعة.	-أسلوب عينات المراجعة لا يحظى بالاهتمام المطلوب.
-تعمل على وضع مخطط عمل ملائم لأعمال مراجعة الحسابات.	-تستخدم وسائل لتقييم نظام الرقابة الداخلية دون أن يضع المراجع فيها خطة مراجعة معينة ومحددة.

1 حسين احمد دحدوح ، حسين يوسف القاضي ، مراجعة الحسابات المتقدمة – الإطار النظري و الإجراءات العملية - ، مرجع سبق ذكره ، ص76 .

2 أمين السيد أحمد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة، الطبعة الثانية، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2007 ، ص65 .

3 نفس المرجع السابق ، نفس الصفحة .

الفصل الثاني: المراجعة المالية

-تعمل على تحقيق الفعالية في إنجاز أعمال التدقيق و ربما تحقق الكفاية المطلوبة.	-قد تحقق كفاية عالية ولا تحقق الفعالية المطلوبة تماما
-قد تكون أقل تنافسية كونها تشكل عبء من ناحية التكاليف	-قد تكون أكثر تنافسية بسبب أتعاب المراجعة المنخفضة
-تعمل على انتهاج أساليب جديدة تزيد من جودة الخدمات المؤداة بغض النظر عن التكاليف المقابلة لها.	-لا تنتهج أساليب جديدة ومتطورة عند أدائها لأعمال المراجعة لتخوفها من انعكاسها على التكاليف.

إبراهيم طه عبد الوهاب ، المراجعة -نظرية العلمية و الممارسة المهنية -جامعة المنصورة ، 2004ص79

سادسا : أعضاء فريق العمل المهنيين .

يقوم الشركاء بتعيين أعضاء فريق عمل لمساعدتهم في أداء عملهم، والشكل الهرمي التنظيمي في هيئات المراجعة الدولية يوضحه الشكل البياني اللاحق (الشكل رقم 3)، والذي يتضمن الشركاء، المديرين المشرفين، والمراجعين الأوائل أو المراجعين المسؤولين، والمحاسبين التنفيذيين.

الفصل الثاني: المراجعة المالية

جدول رقم 3 : مهام أعضاء فريق العمل المهنيين على مستوى هيئات المراجعة الدولية.

التدرج الوظيفي للمراجع	سنوات الخبرة المطلوبة	المهام الموكلة إليه
مساعد مراجع	صفر-2 سنة	<ul style="list-style-type: none"> ➤ أداء الأعمال الموكلة إليه ومعظمها مراجعة تفصيلية ➤ إعداد أوراق المراجع . ➤ اختبارات الدقة الحسابية. ➤ يخبر المراجع المسئول بأي مشكل تتعلق بالمحاسبة أو المراجعة قد تقابله.
المراجع المسئول	2-5 سنوات	<ul style="list-style-type: none"> ➤ المساعدة في تخطيط عملية المراجعة. ➤ توزيع المهام على فريق المراجعة. ➤ الإشراف على عمل مساعدي المراجع.
المدير	5-10 سنوات	<ul style="list-style-type: none"> ➤ التأكد من وضع خطة للمراجعة. ➤ الإشراف على إعداد ومراجعة برنامج للمراجعة. ➤ مراجعة تقرير المراجع. ➤ قد يكون المدير مسؤولا عن أكثر من عملية مراجعة في ذلك الوقت.
		<ul style="list-style-type: none"> ➤ التوصل الى اتفاق مع العميل على نطاق الخدمة المؤداة.

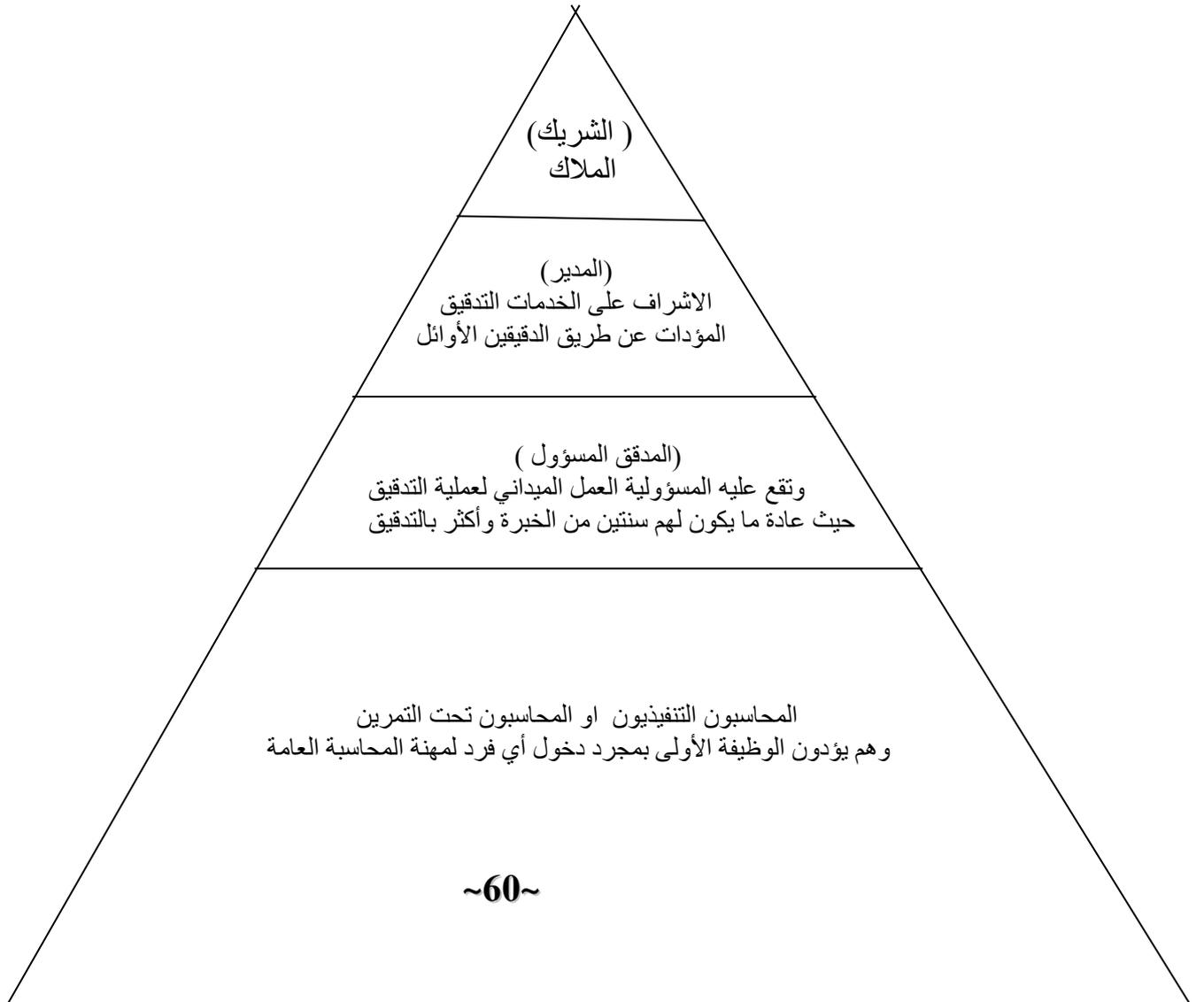
الفصل الثاني: المراجعة المالية

الشريك	أكثر من 10 سنوات	<ul style="list-style-type: none">➤ التأكد من التخطيط الجيد لعملية المراجعة.➤ التأكد من توافر الخبرات والمهارات الكافية لدى فريق المراجعة .➤ الإشراف على فريق المراجعة.➤ التوقيع على النهائي للمراجعة.
--------	------------------	---

المصدر: حاتم محمد الشيشيني ، أساسيات المراجعة - مدخل معاصر - ، المكتبة العصرية، مصر، 200 ص71.

فيما يلي التدرج الهرمي لأعضاء فريق عمل مكاتب المراجعة الدولية:

شكل رقم 1: التدرج الهرمي لأعضاء فريق العمل المهنيين على مستوى مكاتب المراجعة الدولية:



المصدر: أمين السيد احمد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة، مرجع سبق ذكره، ص 51.

المطلب الثالث معايير المراجعة الدولية.

تجدر الإشارة الى أن معايير المراجعة الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي لا تعطي الأولوية في التطبيق عندما تتعارض مع الأنظمة المحلية الخاصة بتدقيق المعلومات المالية في أي بلد، ويتم الالتزام التلقائي بهذه المعايير في الحالات التي تتفق فيها هذه الأنظمة مع المعايير الدولية.¹

لقد صدر عن الاتحاد الدولي حتى بداية عام 1988 م 27 معياراً، فيما يلي بيان مبوب لها حسب سنة صدورها.²

➤ في عام 1980 صدرت ثلاثة معايير هي:

1. أهداف ومجالات مراجعة الحسابات (جانفي).
2. كتاب تكليف مراجع الحسابات (جانفي).
3. المبادئ الأساسية في المراجع (سبتمبر).

➤ عام 1981 صدرت أربعة معايير أخرى هي:

4. التخطيط (فيفري).

1 محمود السيد الرفاعي، المراجعة في إطار النظرية و الممارسة ، الطبعة الثانية ، مكتبة الجلاء الجديدة للنشر، مصر 1992، ص136.

2 محمود السيد الرفاعي، المرجع السابق، ص ص139، 140.

الفصل الثاني: المراجعة المالية

5. الاعتماد على مراجع آخر (جويلية).
6. دراسة وتقييم النظام المحاسبي و الضوابط الداخلية المرتبطة به (جويلية).
7. رقابة الجودة في أعمال المراجعة (سبتمبر).
- في عام 1982 صدرت أربعة معايير هي:
8. أدلة الإثبات في المراجعة (جانفي).
9. التوثيق (جانفي).
- 10 الاعتماد على عمل المراجع الداخلي (جويلية).
- 11 الغش والخطأ (أكتوبر).
- في عام 1983 صدر معياران آخران هما:
- 12 المراجعة التحليلية (جويلية).
- 13 تقرير المراجع عن البيانات المالية (أكتوبر وعدل في جانفي 1989).
- في عام 1984 صدرت أربعة معايير أخرى هي:
- 14 المعلومات الأخرى الواردة في مستندات عمليات مالية تم مراجعتها (فيفري).
- 15 المراجعة في بيئة المعالجة الآلية للبيانات (فيفري).
- 16 أساليب المراجعة بالاستعانة بالحاسب الآلي (أكتوبر).
- 17 الجهات التابعة (أكتوبر).
- في عام 1985 صدرت خمسة معايير أخرى هي:

الفصل الثاني: المراجعة المالية

18 الاستفادة من عمل الخبير (فيفري).

19 العينة في عمليات المراجعة (فيفري).

20 أثر بيئة المعالجة الآلية للبيانات على دراسة وتقييم النظام المحاسبي (سبتمبر).

21 توقيت تقرير المراجع (الأحداث ما بعد تاريخ الميزانية) (أكتوبر).

22 الإقرارات الصادرة عن الإدارة (أكتوبر).

➤ في عام 1986 صدر معياران آخران هما:

23 مبدأ الاستمرار (جانفي).

24 تقارير خاصة للمراجع (أكتوبر).

➤ في عام 1987 صدرت ثلاثة مراجع أخرى هي:

25 الأهمية النسبية و خطر المراجعة.

26 مراجعة البيانات التقديرية في المحاسبة (أكتوبر).

27 فحص المعلومات المالية المتوقعة.

صدرت المعايير في إصدارات زمنية متتابعة حسب الأهمية النسبية ثم أعاد الاتحاد تبويب هذه المعايير طبقاً لارتباطها بمراحل عملية المراجعة.

أصبح لدينا بناء على ذلك رقمان لكل معيار، أحدهما طبقاً لتاريخ الإصدار، والثاني طبقاً لموضوع المعيار، وأخذ التبويب الأول ترقيماً يبدأ من الرقم 1، في حين أخذ التبويب الثاني ترقيماً يبدأ من رقم 200 بعد تقسيم عملية التدقيق كما يلي:¹

1. المسؤوليات: خصص لهذه المجموعة من المعايير الأرقام من 200 إلى 299 وعدده 6 معايير

1 محي الدين محمود عمر، مراجعة الحسابات بين المعايير العامة والمعايير الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ص 63، 65.

الفصل الثاني: المراجعة المالية

2. التخطيط: خصص لهذه المجموعة من المعايير الأرقام من 300 إلى 399 وعددها 3 معايير.
 3. الرقابة الداخلية: خصص لهذه المجموعة من المعايير الأرقام من 400 إلى 430 وعددها معياران.
 4. الإثبات: خصص لهذه المجموعة من المعايير الأرقام من 500 إلى 599 وعددها 12 معيار.
 5. استخدام عمل الآخرين: خصص لهذه المجموعة من المعايير الأرقام من 600 إلى 699 وعددها 3 معايير.
 6. انتهاء عملية المراجعة: خصص لهذه المجموعة من المعايير الأرقام من 700 إلى 799 وعددها معياران.
 7. مجالات متخصصة: وخصص لهذه المجموعة من المعايير الأرقام من 800 إلى 899 وعددها 4 معايير.
- لازمت معايير المراجعة الدولية جملة من الإصدارات والتعديلات إلى أن وصلت إلى ما هي عليه حالياً يمكن تبويب المعايير الدولية وفق أحدث إصدار في الجدول التالي:

الفصل الثاني: المراجعة المالية

جدول رقم 4 : معايير المراجعة الدولية وفق آخر إصدار.

رمز المعيار	عنوان المعيار	رمز المعيار	عنوان المعيار
ISA 200	أهداف مراجعة الحسابات ومبادئه العامة.	ISA520	الإجراءات.
ISA 210	شروط الارتباط بمهمة المراجعة.	ISA530	عينة المراجعة و الوسائل الاختيارية.
ISA 220	الرقابة على أعمال المراجعة.	ISA540	مراجعة التقديرات المحاسبية.
ISA 220	التوثيق (إعداد أوراق عمل المراجع).	ISA550	الأطراف ذات العلاقة.
ISA 240	الغش والخطأ.	ISA560	الأحداث اللاحقة.
ISA 250	دراسة القوانين واللوائح عند أداء عملية المراجعة للقوائم المالية.	ISA570	الاستمرارية.
ISA 260	توصيل أمور المراجعة للأشخاص المسؤولين عن الحكومة.	ISA580	إقرارات الإدارة.
ISA 300	التخطيط	ISA600	الاعتماد على أعمال مراجع آخر.
ISA 315	الفهم الكافي للمؤسسة ومحيطها وأخطارها.	ISA610	الاعتماد على المراجع الداخلي.
ISA 320	الأهمية النسبية.	ISA620	الاعتماد على أعمال الخبراء

الفصل الثاني: المراجعة المالية

تقرير المراجع عن القوائم المالية.	ISA700	إجراءات المراجع استجابة للأخطار المقيمة.	ISA 330
المقارنات.	ISA710	المراجعة في حالة استخدام العميل.	ISA 402
المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية.	ISA720	أدلة الإثبات في المراجعة.	ISA 500
تقرير المراجع عن مهام المراجعة ذات الأغراض الخاصة.	ISA800	الأرصدة الافتتاحية في العمليات الجديدة.	ISA 510

المصدر : محمد أمين مازون، مرجع سبق ذكره ،ص56.

يلاحظ مما سبق ما يلي:¹

1. الإصدار الأول للمعيار ليس نهائياً، وعادة ما يقوم الاتحاد الدولي بإعادة صياغة المعيار بالإضافة أو الحذف أو التعديل كلما تطلب الأمر ذلك، من خلال متابعة التطبيق في الدول الأعضاء.
2. البعض يعتبر هذه الإصدارات معايير والبعض الأخر يعتبرها إرشادات والبعض الثالث يعتبرها أدلة، وأياً كان الأمر فإن ترجمة كلمة **standards** قد تغلب مصطلح المعايير.
3. لا توجد علاقة واضحة بين مجموعة المعايير الصادرة في عام واحد والمعايير الصادرة في السنوات المختلفة، مما يشير إلى أن صياغة وإصدار المعيار تبررها الحاجة من غالبية الأعضاء في الاتحاد، وإن كانت مجموعة المعايير الصادرة في السنوات الثلاثة الأولى تمثل المدخل الأساسي وممارسة المراجعة، مما يؤكد ذلك ما قام به الاتحاد الدولي للمحاسبين بإعادة تبويب وإصدار لهذه المعايير في شكل موضوعي.
4. ضرورة توافر سلطة الالتزام بتطبيق هذه المعايير في الدول الأعضاء حتى يتسع نطاق تطبيقها والتعرف على الآثار الحقيقية لذلك.
5. يجب الإشارة هنا إلى أن القاعدة هي المعايير المحلية إن وجدت أقوى من المعايير الدولية يمكن وضع تعديلات على المعايير الدولية، ولكن هيئة المراجعة التابعة للاتحاد تطلب من أعضائها عند وضع أو حذف

1 محمود السيد الناعي، دراسات في المعايير الدولية للمراجعة - تحليل و إطار التطبيق -، مرجع سبق ذكره ، ص 77 78 .

الفصل الثاني: المراجعة المالية

أو تعديل معيار (قاعدة) جديدة أن تأخذ بعين الاعتبار تطابق المعيار (المعايير) الجديدة مع المعايير الدولية، وهذا ما عملته بريطانيا في سنة 1995 عندما عدلت 14 (أربعة عشر) معياراً.¹

كما تمتاز معايير المراجعة الدولية ببعض الخصائص من أهمها:

- التركيز على تفصيلات إجراءات العمل الميداني، الأمر الذي يشكل بعض القيود على إمكانية تحرك المراجعين، وإن كان ذلك ميزة تتمثل في تقليل التفاوت والاختلاف والقرب من الموضوعية قدر الإمكان عند إتمام عملية المراجعة.
- استخدمت اللجنة لفظ إرشادات مراجعة دولية، ولا شك أن تلك التسمية أكثر تحفظاً، وذلك لتوفير قدر جيد من المرونة عليها لترك المجال مفتوحاً أمام المنظمات المهنية في دول العالم للاسترشاد بتلك المعايير وإتاحة الفرصة أمامها حتى يمكن تكييفها مع الظروف البيئية بكل دولة.
- تعتبر هذه المعايير أكثر عمومية وشمولاً من غيرها، لأنها صادرة عن تجمع دولي كبير يضم معظم دول العالم، وبالتالي فهي تمثل الإطار العام الذي ينظم مهنة المراجعة ويلقى قبولا عاماً على النطاق الدولي كما أنها تعتبر قواعد أساسية عامة يجب إتباعها من قبل مزاولي المهنة عند الحاجة إليها.

1 هادي التميمي ، المرجع السابق ، ص 34 .

خلاصة الفصل

لا شك أن هناك نتائج عديدة سوف تترتب عن ظاهرة الاقتصاد والتجارة، ولعل أبرزها زوال الموانع والحواجز التي تفصل بين أسواق الدول النامية والأسواق الدولية، بمعنى أن كلا من سوق السلع وسوق الخدمات وكذلك سوق رأس المال تجد لها امتدادا في السوق الدولية المناظرة، ونتيجة لذلك فإن أسهم الشركات المدرجة في سوق الدول المتقدمة لن تجد عائقا يمنع من تداولها في أسواق المال الموجودة في الدول الأخرى، ولهذا وجب البحث عن السبل الكفيلة لتحسين الخدمات المهنية التي يقدمونها وجودتها كي يكون

في مقدورهم الصمود أمام المنافسة الحرة، ولن يتأتى ذلك إلا عن طريق:

➤ اعتماد معايير على درجة عالية من الجودة.

➤ الالتزام بنظام عالمي مقبول دوليا للتأهل المهني

وقصد الوصول إلى مستوى التوحيد الدولي للمراجعة، ونظرا للصعوبات التي قد تكتنف تحصيل هذا الهدف المتمثلة في تقبل الدول المختلفة لها، وتقوم العديد من بلدان العالم بمحاولة التقريب بين الاختلافات على مستوى التشريعات التي تحكم مهنة المراجعة .

الفصل الثاني: المراجعة المالية

الفصل الثالث:

السوق المالي

الماليزي الإسلامي

دراسة حالة

تطبيقية

تمهيد:

شهد الاقتصاد الماليزي قفزة نوعية خلال النصف الثاني من القرن الماضي، حيث ساهمت عدة ظروف بالنهوض بالاقتصاد المحلي للوصول به الى مراتب الاقتصاديات المتقدمة، وتعد التجربة الاقتصادية الماليزية بالحديث نسبيا، غير أن نموذجهما في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد تعد تجربة تستحق الدراسة، ومايلفت الانتباه اعتماد ماليزيا على مبادئ الاقتصاد الإسلامي، والعمل على تطوير أدواته ووسائله، مما مكن ماليزيا الدخول الى مرحلة جديدة من النمو والتطور.

ويعتبر السوق المالي الماليزي من الأسواق المالية الناشئة، والرائدة في ابتكار الأدوات المالية المتماشية مع احكام الشريعة الإسلامية، وهذا ما يجعلها ضمن الأسواق المالية القليلة التي تحظى بالاهتمام والمتابعة، لما تقدمه من تطور مستمر في الأدوات والعمليات المالية الإسلامية المستحدثة.

وفي وجود قسم سوق الأوراق المالية الإسلامية في البورصة الماليزية، لإصدار وتداول الأوراق المالية الإسلامية ومنها بالخصوص اصدار الصكوك الإسلامية من طرف الحكومة والشركات، زاد في نجاح التجربة الماليزية، مما يجعلها مركزا للصناعة المالية الإسلامية العالمية، وهذا في وجود هيئات رقابية شرعية ورسمية، تعمل على توفير المناخ المناسب لإجراء مختلف العمليات المالية في السوق المالي التقليدي أو الإسلامي بتكيفها وفق لأحكام الشريعة الإسلامية.

وجاء هذا الفصل ليدرر ويحلل الجوانب التطبيقية من خلال التطرق الى المبحث الأول لأهم هيئة دولية للمحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمبحث الثاني يتطرق الى دراسة السوق المالي الماليزي اما المبحث الأخير يدرس دور أهم الهيئات الرقابية في السوق المالي الماليزي والمؤشر المالي العالمي KLCI.

المبحث الأول: الهيئة الدولية للمحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).

جاءت الهيئة الدولية لتوفير الأدلة الإرشادية اللازمة لعمل الأسواق المالية الإسلامية وإعداد التقارير المالية بصورة موافقة لأحكام الشريعة ومبادئها، بالإضافة إلى وضع المعايير للمؤسسات المالية الإسلامية بما يدعم نمو الصناعة وتطورها.

المطلب الأول: مفهوم الهيئة الدولية للمحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).

اهتمت الهيئة في تحقيق المعيرة والتجانس بين الممارسات المالية الإسلامية الدولية والتقارير المالية للمؤسسات المالية بالتوافق مع أحكام الشريعة ومبادئها.

أولاً: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI):

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية منظمة دولية مستقلة، وقد أُطلق على هذه الهيئة سابقاً اسم (هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية). بموجب اتفاقية التأسيس الموقعة من عدد من المؤسسات المالية الإسلامية بتاريخ 1990/02/26 في الجزائر، وتم تسجيلها في البحرين بتاريخ 1991/03/27 كهيئة عالمية ذات شخصية معنوية مستقلة لا تسعى إلى الربح.

وتهدف الهيئة إلى تطوير فكر المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية، ونشر ذلك الفكر وتطبيقاته عن طريق التدريب وعقد الندوات وإصدار النشرات الدورية وإعداد الأبحاث وغير ذلك من الوسائل، وإعداد وتفسير ومراجعة وتعديل معايير المحاسبة والتدقيق لتلك المؤسسات وذلك بما يتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وبما يلاءم البيئة التي تنشأ فيها تلك المؤسسات¹.

وتقوم الهيئة بإصدار معايير المحاسبة والتدقيق والأخلاقيات ومعايير الضبط والمعايير الشرعية المختصة بالصناعة المصرفية والمالية الإسلامية، فقد تم اعتماد 79 معياراً حتى نهاية 2006، موزعة على النحو التالي: (دار المراجعة الشرعية، 2007، 11-12)

* 5 معايير للمراجعة

* 25 معياراً محاسبياً

* معيارين للأخلاقيات

* 6 معايير للضبط

¹Accounting and Auditing organization for islamic Financial institution www.aaofi.com. 12 :44 PM

* 41 معيارا شرعيا (بخلاف 13 معيار تحت الدراسة) .

وتحظى هذه المعايير بقبول دولي وإقليمي واسع ومطبقة حاليا في عدد من المؤسسات المالية الإسلامية في دولة البحرين والأردن ولبنان وقطر والسودان وسوريا ويسترشد بها في دول أخرى مثل استراليا واندونيسيا وماليزيا وباكستان والسعودية وجنوب أفريقيا¹.

وكان لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية السابق في إصدار هذه المعايير وكلها تصب في خانة الغرض من الإفصاح في إدارة المؤسسة المالية الإسلامية، المبنية على الشفافية والعدل في التعامل وعدم أكل أموال الناس بالباطل، وهو ما تنادى به المؤسسات الدولية المهتمة بمبادئ ومعايير حوكمة الشركات.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للهيئة

1- الأمانة العامة: تتكون الأمانة العامة من الأمين العام والجهاز الفني والإداري. بمقر الهيئة، والأمين العام هو المدير التنفيذي للهيئة ويقوم بتنسيق أعمال كل من الجمعية العمومية، ومجلس الأمناء، ومجلس المعايير، والمجلس الشرعي، واللجنة التنفيذية واللجان الفرعية، ويتولى الأمين العام مهمة المقرر في اجتماعات هذه الأجهزة، كما يتولى تصريف أعمال الهيئة، والتنسيق، والإشراف على الدراسات والإجراءات الخاصة بإعداد البيانات والمعايير والإرشادات التي تصدرها الهيئة، ويقوم بتوثيق الصلة بين الهيئة والجهات الأخرى ذات الهدف المماثل، وكذلك بين الهيئة والمؤسسات المالية الإسلامية، وتمثيل الهيئة في المؤتمرات، الندوات واللقاءات العلمية.

2- مجلس الأمناء: يتكون مجلس الأمناء من (20) عضوا غير متفرغ تعينهم الجمعية العمومية لمدة (5) سنوات. ويمثل أعضاء مجلس الأمناء الفئات المتعددة من جهات رقابية وإشرافية، وإعداد معايير المحاسبة والمراجعة، ومحاسبين قانونيين، ومستخدمي القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية، وقد حددت المادة الحادية عشرة من النظام طريقة اختيارهم. ويجتمع مجلس الأمناء مرة في السنة على الأقل، وتصدر قراراته بأغلبية الأعضاء المشاركين في التصويت وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي فيه رئيس المجلس.

ومن المهام التي تشملها اختصاصات مجلس الأمناء الأتي:

(أ) تعيين أعضاء مجالس الهيئة وإعفاؤهم وفقا لأحكام النظام الأساسي للهيئة.

(ب) تدبير المصادر المالية لتمويل الهيئة واستثمار أموالها.

¹International Federation of Accountants(2009) , Handbook of International Standards on Auditing and Quality Contro. www.ifac.org. 05/05/2016. 13:20 PM

(ج) تعيين عضوين من بين أعضائه في تشكيل اللجنة التنفيذية.

(د) تعيين الأمين العام للهيئة.

وبالرغم مما تضمنه النظام الأساسي من سلطات وصلاحيات لمجلس الأمناء فإنه لا يجوز له ولا لأي من اللجان المنبثقة عنه بما في ذلك اللجنة التنفيذية الحق في التدخل في أعمال مجالس الهيئات الأخرى، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ولا توجيهها بأي وجه من الوجوه إلى القيام بأي مهمة أو مشروع متعلق بأعمالها وأنشطتها.

3- اللجنة التنفيذية: تتكون اللجنة التنفيذية من (6) أعضاء، رئيس وعضوان من مجلس الأمناء والأمين العام ورئيس مجلس المعايير ورئيس المجلس الشرعي، ومن مهامها مناقشة خطة العمل والموازنة التقديرية السنوية، ومناقشة القوائم المالية وتقرير المراجع الخارجي، واعتماد لائحة التوظيف واللائحة المالية، وتجتمع اللجنة التنفيذية بدعوة من الأمين العام مرتين على الأقل سنويا وكلما دعت الحاجة بناء على طلب رئيس اللجنة أو الأمين العام.

4- الجمعية العمومية: تتكون الجمعية العمومية للهيئة من جميع الأعضاء المؤسسين والأعضاء المشاركين والأعضاء المراقبين، ويحق للأعضاء المراقبين حضور اجتماعاتها دون حق التصويت، والجمعية العمومية هي السلطة العليا في الهيئة، وتجتمع مرة في السنة على الأقل.

5- المجلس الشرعي: يتكون المجلس الشرعي من أعضاء لا يزيد عددهم عن عشرين عضوا يعينهم مجلس الأمناء لمدة خمسة سنوات من الفقهاء الذين يمثلون هيئات الرقابة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، الأعضاء في الهيئة وهيئات الرقابة الشرعية في البنوك المركزية¹.
ومن المهام التي تشملها اختصاصات المجلس الشرعي الآتي:

➤ تحقيق التطابق أو التقارب في التصورات والتطبيقات بين هيئات الرقابة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، لتجنب التضارب أو عدم الانسجام بين الفتاوى والتطبيقات لتلك المؤسسات بما يؤدي إلى تفعيل دور هيئات الرقابة الشرعية الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية والبنوك المركزية.

➤ السعي لإيجاد المزيد من الصيغ الشرعية التي تمكن المؤسسات المالية الإسلامية من مواكبة التطور في الصيغ والأساليب، في مجالات التمويل والاستثمار والخدمات المصرفية.

¹ Accounting and Auditing organization for islamic Financial institution www.aoifi.com, 10/05/2016، 13 :05 PM.

- النظر فيما يحال إلى المجلس من المؤسسات المالية الإسلامية أو من هيئات الرقابة الشرعية لديها سواء كانت الإحالة لإبداء الرأي الشرعي فيما يحتاج إلى اجتهاد جماعي، أو للفصل في وجهات الرأي المختلفة، أو للقيام بدور التحكيم.
 - دراسة المعايير التي تعمل الهيئة على إصدارها في مجالات المحاسبة والمراجعة أو الأخلاقيات، والبيانات ذات الصلة، وذلك في المراحل المختلفة للتأكد من مراعاة هذه الإصدارات لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.¹
 - 6- مجلس معايير المحاسبة والمراجعة: يتكون مجلس المعايير من (20) عضواً غير متفرغين يعينهم مجلس الأمناء لمدة (5) سنوات، ويمثل أعضاء مجلس المعايير الفئات المتعددة من جهات رقابية وإشرافية، ومؤسسات مالية إسلامية، وهيئات رقابية شرعية، وأساتذة جامعات، ومحاسبين قانونيين، ومستخدمي القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية.
 - ومن المهام التي تشملها اختصاصات مجلس المعايير الأتي:
 - إعداد واعتماد بيانات معايير وإرشادات المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتفسيرها.
 - إعداد واعتماد معايير الأخلاقيات والتعليم المتعلقة بمجال نشاط المؤسسات المالية الإسلامية.
 - إعادة النظر بغرض الإضافة أو الحذف أو التعديل في أي بيان من بيانات ومعايير وإرشادات المحاسبة والمراجعة.
 - إعداد واعتماد الإجراءات التنفيذية لإعداد المعايير ولوائح وإجراءات عمل مجلس المعايير.
- ويجتمع مجلس المعايير مرتين في السنة على الأقل، وتصدر قراراته بأغلبية أصوات الأعضاء المشاركين، وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي فيه رئيس المجلس.

المطلب الثاني: المعايير الشرعية للهيئة الدولية للمحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

من أهم الوظائف الأساسية للهيئة الدولية للمحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية هو إصدار المعايير الشرعية ومختلف معايير المحاسبة والضبط التي تساهم من فعاليات المؤسسات المالية الإسلامية، ومن أهم المعايير الشرعية نجد ما يلي:

1- المتاجرة في العملات :

1محمد غزال، دور الصكوك الإسلامية في تفعيل سوق الأوراق المالية دراسة حالة ماليزيا، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سطيف، 2013، ص 27.

يتناول هذا المعيار قضايا القبض الحقيقي والقبض الحكمي في المعاملات، واستخدام وسائل الاتصال الحديثة في التعامل بالمعاملات، وصرف ما في الذمة، والتعامل في العملات في الأسواق المالية، والمواعدة في بيع العملات، واشتراط الأجل أو إرجاء تسليم أحد البديلين في التعامل بالعملات، وبعض الحالات المطبقة في المؤسسات.

ولا يتناول هذا المعيار غير المتاجرة في العملات، ولا تأثير الصياغة في بيع الذهب والفضة، ولا الحوالات المجردة من عمليات الصرف، ولا حسم الكمبيالات.

2- بطاقة الحسم وبطاقة الائتمان:

يتناول هذا المعيار بطاقة الحسم وبطاقة الائتمان التي تصدرها المؤسسات لعملائها، ليتمكنوا بواسطتها من السحب من أرصدهم نقداً، أو الحصول على قرض، أو دفع أثمان المشتريات والخدمات وتشمل الأنواع الآتية:

- بطاقة الحسم الفوري DEBIT CARD
- بطاقة الائتمان و الحسم الأجل CHARGE CARD
- بطاقة الائتمان المتجدد CREDIT CARD

3- المدين المماطل:

يتناول هذا المعيار المدين المماطل، والكفيل المماطل، والمقاول أو المتعهد الذي يتأخر عن تنفيذ العمل فيصير مدينا بمقتضى الشرط الجزائي. ولا يتناول المعيار المدين المعسر أو المفلس، والمدين المتأخر عن سداد الدين لعذر شرعي.

4- المقاصة:

يتناول هذا المعيار انقضاء الالتزام بالدين عن طريق المقاصة. ولا يتناول هذا المعيار انقضاء الالتزام عن طريق الحوالة، والإبراء، والصلح عن الدين، والظفر بالحق و الإقالة.

5- الضمانات:

يتناول هذا المعيار الضمانات التي يقصد بها توثيق الالتزامات ومنع تعريض الديون للضياع أو المماطلة كالكتابة والشهادة، والكفالة والرهن والشيكات وسندات الإذن، مع بيان ما هو مشروع أو ممنوع من الضمانات، كما يتناول التمييز بين المضمونات، (وهي ما يضمن بالعقد أو باليد أي الحيازة) والأمانات

(وهي التي لا تضمن إلا بالتعدي أو التقصير أو مخالفة القيود) ولا يتناول هذا المعيار ضمان الإلتلاف والجنایات¹.

6- تحول البنك التقليدي إلى مصرف إسلامي:

يتناول هذا المعيار مقومات تحول البنك التقليدي إلى مصرف بموجب قرار بالتحول الكلي الفوري في تاريخ محدد يتم إعلانه، سواء كان القرار من داخل البنك، أم من خارجه بتملكه من قبل الراغبين في تحوله، والمدى الزمني للتحول، وأثر التحول على طرق تلقي الأموال وكيفية توظيفها، والمعالجة لكل من التزامات البنك وحقوقه قبل التحول ما قبض أو دفع منها وما لم يقبض أو لم يدفع، وكذلك الموجودات غير المشروعة لديه قبل التحول، ووجوه التصرف فيها. ولا يتناول هذا المعيار ما كان مباحا من أعمال البنوك ومكاسبها، إذ ليس محلا للتحول، لأنه لا محذور شرعا في الاستمرار عليه والانتفاع به، كما لا يتناول ما يتعلق بإنشاء البنوك التقليدية نوافذ أو إدارات أو وحدات إسلامية.

7- الحوالة:

يتناول هذا المعيار الحوالة التي يقصد منها تغيير المدين وهي حوالة الدين، ولا يتناول هذا المعيار حوالة الحق ولا التحويلات المصرفية ما عدا بعض الحالات التي فيها معنى الحوالة (حوالة الدين).

8- المراجعة للأمر بالشراء:

يتناول هذا المعيار عمليات المراجعة للأمر بالشراء بمراحلها المتعددة، وما يتعلق بضمانات الشروع فيها، مثل الوعد وهامش الجدية، وما يتعلق بضمانات المديونيات الناشئة عن المراجعة، ولا يتناول المعيار صكوك المراجعة لأنها ضمن معيار صكوك الاستثمار (5/5/1/5) وينظر البند (8/2/2) من المعيار ولا يتناول البيوع المؤجلة التي لا تتم على أساس المراجعة للأمر بالشراء، ولا بقية بيوع الأمانة، كما لا يتناول بيع المساومة.

9- الإجارة والإجارة بالتملك:

يتناول هذا المعيار إجارة الأعيان إجارة تشغيلية أو إجارة منتهية بالتملك، سواء كانت المؤسسة مؤجرة أم مستأجرة، ولا يتناول صكوك الإجارة لأنها ضمن معيار صكوك الاستثمار، ولا إجارة الأشخاص (عقد العمل) لان لها معيارا خاصا بها.

10- السلم والسلم الموازي:

¹ أسامة علي فقير الربابعة، المعايير الشرعية للمؤشرات الإسلامية دراسة وتحليل، جامعة اليرموك، الأردن، 2011، ص 22.

يتناول هذا المعيار السلم والسلم الموازي، سواء أكانت المؤسسة مشتريّة أم بائعة ولا يتناول إصدار صكوك السلم حيث أنّها ضمن معيار صكوك الاستثمار في البند (3/5/1/5) وينظر إلى البند 7 من هذا المعيار، ولا يتناول الإستصناع حيث أنّ له معيارا خاصا به.

11- الإستصناع والإستصناع الموازي :

يتناول هذا المعيار الإستصناع الموازي سواء أكانت المؤسسة مشتريّة أم بائعة، ولا يتناول صكوك الإستصناع لأنّها ضمن معيار صكوك الاستثمار¹.

12- الشركة (المشاركة) والشركات الحديثة:

يتناول هذا المعيار الشركات المعروفة في كتب الفقه بأنواعها القائمة على أساس شركة العقد، عدا ما استثنى منها لاحقا، كما يطبق على الشركات الحديثة بأنواعها، بما فيها المشاركة المتناقصة، ولا يتناول صكوك المشاركة، لأنّها ضمن معيار صكوك الاستثمار، ولا شركة الملك (حالة الشيوع في الملكية)، ولا الأحكام الخاصة بشركة المفاوضة، لأن تطبيقها نادر، فيرجع فيها عند الحاجة الى كتب الفقه، ولا المضاربة، لأن لها معيارا خاصا بها، كما لا يتناول المزارعة والمساقاة والمغارسة، ولا يتناول بالنسبة للشركات الحديثة، النظم والإجراءات الخاصة بها.

13- المضاربة :

يتناول هذا المعيار المضاربة بين المؤسسة والجهات أو الافراد، كما يتناول حسابات الاستثمار المشتركة وكذلك حسابات الاستثمار المخصصة إذا كانت تدار على أساس المضاربة، ولا يتناول هذا المعيار صكوك المضاربة، لأنّها ضمن معيار صكوك الاستثمار. كما لا يتناول بقية المشاركات لأن هناك معيارا خاصا بها.

14- الاعتمادات المستندية :

يتناول هذا المعيار الاعتمادات المستندية التي تنفذها المؤسسات، بناء على أمر عملائها أو بالأصل عن نفسها، ويتناول المعيار جميع أنواعها، وصورها، ومراحل تنفيذها، والعلاقات الناشئة بين اطرافها.

15- الجعالة :

يتناول هذا المعيار الأحكام الشرعية الأساسية للجعالة، وتطبيقاتها في الأنشطة التي لا يمكن فيها تحديد مقدار العمل، وتكون مستمرة طوال مدة محددة.

ولا يتناول هذا المعيار الإجارة على عمل أو إجارة الأشياء، كما لا يتناول عقود الصيانة أو شروط الصيانة التي تقترن بعقود أخرى، كشرط الصيانة مع عقد البيع، أو مع عقد الإستصناع (المقاول).

16- الأوراق التجارية:

¹أسامة عل فقير الرابعة، مرجع سابق ذكره، ص 29.

يتناول هذا المعيار الأوراق التجارية التي اقتصر عليها قانون جنيف الموحد للأوراق التجارية¹، وهي :
الكمبيالة، والسند الأمر (السند الاذني) والشيك، من حيث التعامل بها وفقا لأحكام و مبادئ الشريعة
الإسلامية، ولا يتناول هذا المعيار ما توافرت فيه خصائص الأوراق التجارية من غير الأنواع الثلاثة
المذكورة.

17- صكوك الاستثمار:

يتناول هذا المعيار صكوك الاستثمار، ويشمل ذلك صكوك ملكية الموجودات المؤجرة و ملكية المنافع
و ملكية الخدمات والمرابحة والسلم والإستصناع والمضاربة والمشاركة والوكالة في الإستثمار والمزارعة
والمساقات والمغارسة ولا يتناول هذا المعيار أسهم الشركات المساهمة لأنها ضمن معيار الشركة، كما لا
يتناول هذا المعيار أسهم الشركات المساهمة لأنها ضمن معيار الشركة ، كما لا يتناول وحدات الصناديق،
والمحافظ الاستثمارية.

18- القبض:

يتناول هذا المعيار القبض في العقود وما يقوم مقامه حكما (القبض الحكمي)، مع بيان كيفية تحقيقه في
العقار والمنقول، وفيما هو معين بذاته أو موصوف في الذمة، مع بيان من تقع عليه أعباء القبض
(نفقاته ومصروفاته) في العقود المختلفة، وأهم تطبيقاته المعاصرة.
ولا يتناول هذا المعيار القبض في غير العقود، مثل قبض الغاصب ونحوه، ولا صفة اليد القابضة من حيث
الضمان وعدمه، ولا القبض في المقاصة التي لها معيار خاص بها.

19- القرض:

يتناول هذا المعيار القروض وما يصاحبها من منافع أو تكاليف، سواء أكانت المؤسسة مقرضة أم مقترضة.

20- بيع السلع في الأسواق المنظمة :

يتناول هذا المعيار البيوع التي محلها السلع (COMMODITIES) كما يتناول أبرز أنواع
المشتقات DERIVATIVES وهي المستقبلات (FUTURES)، والاختيارات
(OPTIONS)، والمبادلات المؤقتة (SWAPS).

ولا يتناول المؤشرات ولا بيع الأوراق المالية أو الأوراق التجارية أو المعاملات، لان لها معايير خاصة بها،
كما لا يتناول البيوع التي تتم خارج الأسواق المنظمة.

21- الأوراق المالية (الأسهم والسندات):

يتناول هذا المعيار الأسهم من حيث إصدارها وتداولها، بما في ذلك الاستثمار فيها، والمتاجرة بها، وإيجارها
وإقراضها، ورهنها، والسلم فيها، وحكم إبرام العقود المستقبلية وعقود الاختيار وعقود المبادلات عليها

1 الجريد الرسمية الصادر عام 1350/1349 هجرية الموافق 1930/1931 ميلادية، العدد 24 وأخذت به معظم دول العالم .

كما يتناول هذا المعيار السندات التي تصدر بفائدة ربوية من حيث حكم إصدارها وتداولها ولا يتناول هذا المعيار صكوك الاستثمار، لأن لها معيارا خاصا بها.

22- عقود الامتياز:

يتناول هذا المعيار الأحكام الشرعية الأساسية لعقود الامتياز المتعلقة بالاستغلال، أو بالإنشاء، أو بالإدارة وتطبيق المؤسسات لها.

ولا يتناول هذا المعيار حقوق الامتياز القانونية أو الاتفاقية التي هي من الحقوق العينية التبعية، كما لا يتناول امتياز الترخيص، لحاجته إلى معيار خاص به¹.

23- الوكالة وتصرف الفضولي:

يتناول هذا المعيار الوكالة وتصرف الفضولي في المعاملات المالية لإبرام العقود، مثل البيع والإجارة والصلح أو للقيام بالتصرفات أو الخدمات أو الأعمال المادية، مثل القبض والدفع والتسليم كما يطبق على إدارة الأموال والعقارات والوكالة بالاستثمار.

ولا يتناول هذا المعيار الوكالة أو تصرفات الفضولي في مجال العبادات، مثل الزكاة لأن للزكاة معيارا خاصا بها ولا الوكالة في مجال الأحوال الشخصية أو العقوبات، أو الوكالة بالخصومة (المحاماة والمرافعة)، كما لا يشمل الوكالة في الاعتمادات المستندية، لأن لها معيارا خاصا بها.

24- التمويل المصرفي المجمع:

يتناول هذا المعيار عمليات التمويل المصرفي المجمع، سواء تلك التي تتم بين المؤسسات أو بينها وبين البنوك التقليدية، مع بيان العلاقات بين مجموع المؤسسات المشاركة، والعلاقات بين المؤسسات والعملاء.

25- الجمع بين العقود:

يتناول هذا المعيار العمليات التي تتضمن عقدين فأكثر في منظومة واحدة، من حيث التعريف، والصور والضوابط، والخصائص، والرخص، والتخفيفات المتعلقة بها، كما يتناول المواظأة (التفاهم المسبق) وأحكامها وخصائصها، كما يتناول أيضا أهم التطبيقات المعاصرة للجمع بين العقود.

26- التأمين الإسلامي:

يتناول هذا المعيار التأمين الإسلامي، من حيث تعريفه، وتكييفه، وخصائصه، ومبادئه، وأركانه، وأنواعه وتمييزه عن التأمين التقليدي، ووضع الضوابط التي يجب مراعاتها في المؤسسات المالية الإسلامية ولا يتناول الضمان الاجتماعي المنظم من الدولة.

27- المؤشرات:

¹ الجريد الرسمية الصادر عام 1350/1349 هجرية الموافق 1930/1931 ميلادية، العدد 24 وأخذت به معظم دول العالم .

يتناول هذا المعيار التعريف بالمؤشرات، وأسس حساباتها، وأهم أنواعها، وبيان طرق استخدامها، وحكم كل استخدام، والضوابط الشرعية للمؤشرات.

28- الخدمات المصرفية في المصارف الإسلامية :

يتناول هذا المعيار أهم الخدمات المصرفية التي لا تنطوي على (مداينة) وتقدمها المؤسسات إلى عملائها بوسائل وعمليات مباشرة معهم أو لصالحهم مع أطراف أخرى بهدف تسهيل العمليات والأنشطة المالية التي يزاولونها داخل وخارج المؤسسة.

ولا يتناول الخدمات التي تنطوي على مداينة ولا الخدمات الاستثمارية، كما لا يتناول الخدمات المصرفية التي صدرت بشأنها معايير شرعية، مثل المتاجرة في العملات، وبطاقة الائتمان، والحسابات الاستثمارية وتوزيع الربح، وصكوك الاستثمار.

29- ضوابط الفتوى وأخلاقياتها في إطار المؤسسات:

يتناول هذا المعيار جانب الفتوى باعتباره من المهام المنوطة بهيئات الرقابة الشرعية (الهيئات/الهيئة) للمؤسسات المالية الإسلامية (المؤسسة/المؤسسات)1

30- التورق:

يتناول هذا المعيار عمليات التورق سواء أكان المتورق هو العميل أم المؤسسة، في الصور التطبيقية المختلفة.

31- ضابط الغرر المفسد للمعاملات المالية:

يتناول هذا المعيار الغرر وأثره في المعاملات التي تجريها المؤسسات المالية الإسلامية (المؤسسة/المؤسسات)، سواء كان الغرر كثيرا أم يسيرا أم متوسطا، وسواء وقع الغرر في عقود المعاوضات وتدخل فيها المشاركات أم في عقود التبرعات أم في العقود الأخرى أم وقع في الشروط.

32- التحكيم:

يتناول هذا المعيار التحكيم في المعاملات المالية والأنشطة والعلاقات التي تتم بين المؤسسات، أو بينها وبين عملائها، أو موظفيها أو أطراف أخرى، سواء كانوا في بلد المؤسسة أم في بلد آخر.

33- الوقف :

يتناول هذا المعيار تعريف الوقف وأنواعه وأحكامه وأركانها وشروط كل ركن، وبيان الشروط التي يجب توافرها في الواقف والوقف، وطرق الانتفاع بالوقف وسبل تنمية وأحكام النظارة عليه وإدارته، ومدى إمكان المؤسسات المالية الإسلامية، بدور حيوي في تنمية موارد الوقف وطرق استثماره.

[أسامة عل فقير الربابعة، مرجع سابق ذكره، ص 29.

- 34-** إجارة الأشخاص:
ويتناول هذا المعيار إجارة منافع الأشخاص (الخدمات والأعمال) بين المؤسسات وبين غيرها من الجهات، أو الأفراد (أجيرا، أو مستأجرا).
ولا يتناول هذا المعيار عقود المضاربة، والوكالة بالاستثمار، والمساقات، والمزارعة، والمغارسة، والإستصناع.
- 35-** الزكاة :
يتناول هذا المعيار تحديد وعاء الزكاة للمؤسسات (بما فيها شركات التأمين الإسلامية) والشركات التي تنشئها المؤسسات أو تتبع لها (الشركة)، وبيان المطلوبات والمخصصات التي تحسم أو لا تحسم من الموجودات الزكوية، كما يتناول ما يتعلق بالمقادير الواجب إخراجها في الزكاة، وصرف الزكاة في مصارفها الثمانية والأحكام المتعلقة بها.¹
- 36-** العوارض الطارئة على الالتزامات :
يتناول هذا المعيار العوارض الطارئة على الالتزامات في إطار التطبيقات المتعلقة بصيغ التمويل والاستثمار التي تستخدمها المؤسسات المالية واثرتلك العوارض.
ولا يتناول عيوب الإرادة، ولا ما يقع باتفاق العاقدين من تصرفات.
- 37-** الاتفاقية الائتمانية
يطبق هذا المعيار على التسهيلات الائتمانية وما يترتب عليها من عوائد وعمولات، سواء أكانت بين المؤسسة وعملائها أم بين المؤسسة والمؤسسات الأخرى.
- 38-** التعاملات المالية بالإنترنت:
يتناول هذا المعيار بيان الأحكام المتعلقة بإبرام العقود المالية باستخدام شبكة الانترنت، سواء ما تعلق منها بإنشاء المواقع التجارية على الشبكة، أم بتقديم خدمة الاتصال بها، وبيان التكيف الشرعي لإبرام العقود باستخدامها، وتحديد زمان انعقاد العقد بهذه الوسيلة وبيان ما يتعلق بالقبض من أحكام عند إبرام العقود بالانترنت، إضافة إلى بيان الأحكام المتعلقة بحماية التعاملات المالية التي تبرم عبر الشبكة.
- 39-** الرهن وتطبيقاته المعاصرة:
يطبق هذا المعيار على الرهون التي تطلبها المؤسسة لتوثيق الديون والالتزامات التي تنشأ لصالح المؤسسة في ذمم عملائها من الأفراد والمؤسسات الأخرى، كما يطبق على الرهون التي تقدمها المؤسسة لجهات أخرى لتوثيق ما ينشأ في ذمة المؤسسة من ديون والالتزامات لصالح تلك الجهات، ويطبق أيضا على الرهون التي تحفظها المؤسسة لصالح جهات أخرى بصفتها عدلا أو وكيلًا.

¹أسامة عل فقير الربيع، مرجع سابق ذكره، ص 30.

-40

توزيع الربح في الحسابات الاستثمارية على أساس المضاربة:

يتناول هذا المعيار حسابات الاستثمار التي تدار على أساس المضاربة، ومبادئ تحقق الربح بشروط استحقاقه، وإحكام توزيعه بين المؤسسة، باعتبارها مضاربا، وأصحاب حسابات الاستثمار، باعتبارهم أرباب المال، وما يتوقف عليه تحقق الأرباح مثل تحديد المصروفات التي تحمل على الحسابات الاستثمارية والمخصصات والاحتياطات التي تقتطع من الأرباح. ولا يتناول هذا المعيار الحسابات التي تدار على أساس الوكالة بالاستثمار حيث أن لها معيارا خاصا بها.

-41

إعادة التأمين الإسلامي:

يتناول هذا المعيار إعادة التأمين الإسلامي، والاشتراك مع شركات التأمين أو إعادة التأمين التقليدية، ولا يتناول التأمين الإسلامي لوجود معيار خاص به.

المطلب الثالث: دور وأهمية الهيئة الدولية للمحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

الهيئة الدولية للمحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، دور كبير على الساحة المحاسبية والفكر المراجعي مما يمكنها فرض رقابة غير مباشر على مختلف المؤسسات المالية الإسلامية في العالم ومن أهم أدورها هي :

1- تطوير فكر المحاسبة والمراجعة والمجالات المصرفية ذات العلاقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية.

2- نشر فكر المحاسبة والمراجعة المتعلقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية وتطبيقاته عن طريق التدريب

وعقد الندوات وإصدار النشرات الدورية وإعداد الأبحاث والتقارير وغير ذلك من الوسائل.

- 3- إعداد وإصدار معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتفسيرها للتوفيق ما بين الممارسات المحاسبية التي تتبعها المؤسسات المالية الإسلامية في إعداد قوائمها المالية وكذلك التوفيق بين إجراءات المراجعة التي تتبع في مراجعة القوائم المالية التي تعدها المؤسسات المالية الإسلامية.
- 4- مراجعة وتعديل معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لتواكب التطور في أنشطة المؤسسات المالية الإسلامية والتطور في فكر وتطبيقات المحاسبة والمراجع.
- 5- إعداد وإصدار ومراجعة وتعديل البيانات والإرشادات الخاصة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية فيما يتعلق بالممارسات المصرفية والاستثمارية وأعمال التأمين .
- 6- السعي لاستخدام وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والبيانات والإرشادات المتعلقة بالممارسات المصرفية والاستثمارية وأعمال التأمين، التي تصدرها الهيئة، من قبل كل من الجهات الرقابية ذات الصلة والمؤسسات المالية الإسلامية وغيرها ممن يباشر نشاطا ماليا إسلاميا ومكاتب المحاسبة والمراجعة.
- 7- تنفيذ الأنشطة الأخرى، بما في ذلك اعتماد الالتزام بمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وذلك من أجل تحقيق مزيد من الوعي والقبول بمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المتعلقة بالمحاسبة والمراجعة والأخلاقيات والحوكمة والمبادئ الشرعية.
- 8- تقديم البرامج التعليمية والتدريبية، بما في ذلك برامج التطوير المهنية المتعلقة بالمحاسبة والمراجعة والأخلاقيات والحوكمة والمبادئ الشرعية والمجالات الأخرى المرتبطة بها وذلك من أجل زيادة المعرفة بالصيرفة والتمويل الإسلامي وتشجيع مزيد من التخصص فيهما. ويتم تنفيذ البرامج التدريبية والاختبارات وشهادات الاعتماد من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أو بالتنسيق مع المؤسسات الأخرى.

المبحث الثاني: السوق المالي الماليزي من منظور إسلامي.

سوق الأوراق المالية الماليزية كغيرها من الأسواق المالية الأخرى، لا تختلف عن المفهوم العام المعروف المتداول، كما أن نشأتها تعود إلى أواخر القرن التاسع عشر، في ظل الاحتلال البريطاني لها. ساهم وجود القطاع المصرفي الإسلامي في ماليزيا، لظهور وتعزيز إنشاء أدوات التمويل الإسلامي، مما ساعد في تعزيز وتطوير صناعة البنية التحتية للمؤسسات المالية الإسلامية الماليزية.

المطلب الأول: مفهوم سوق المال الماليزي والنشأة.

إن إنشاء لسوق الأوراق المالية الإسلامية حتميا حتى يواكب هذا النمو للصناعة المالية الإسلامية، مما يمكن الدولة الماليزية مواكبة التطورات التي شهدتها باقي الدول العالمية.

أولا: مفهوم سوق الأوراق المالية الماليزية:

المفهوم العام لسوق الأوراق المالية الماليزية يطابق المفهوم العام للسوق، بأنه ذلك المكان الذي يتم فيه التعامل بالأوراق المالية، المتوسطة وطويلة الأجل، من طرف الطالبين-أصحاب العجز المالي-والعارضين عليها-أصحاب الفائض المالي-، وفق قواعد ونظم تحكم عملية التبادل، وتسهر إدارة السوق على تطبيقها وهذا ما تم التطرق إليه في الفصل الأول.

ويضم سوق الأوراق الماليزية، كل من سوق الأوراق المالية التقليدي، إلى جانب سوق الأوراق المالية الإسلامي للأصول المتوسطة والطويلة الأجل، وسوق الميزداك MESDAQ، والبورصة المالية للمشتقات، ومركز لبوان LABUAN.¹

وكباقي الأسواق فهو يضم سوقين واحدة سوق منظمة، وأخرى غير منظمة لاسيما سوق السندات،² الذي يعتبر هذا الأخير من أهم الأسواق لتوفير الأموال الاستثمارية المتوسطة والطويلة الأمد، لمختلف المشاريع التنموية الماليزية و باعتبارها ميدان خصب للمنافسة بين الشركات لاجتذاب والحصول على رؤوس الأموال بهدف التطوير إلى الأحسن.

وتتعدد الأدوات المالية المتداولة فيها، من أسهم وسندات تقليدية وأسهم وصكوك إسلامية والسندات الحكومية وسندات الشركات الخاصة، وشهادات صناديق الإستثمار وعقود المستقبلات وغيرها.

ثانيا: مفهوم سوق الأوراق المالية الإسلامية الماليزية:

عرفت سوق الأوراق المالية الإسلامية الماليزية من طرف هيئة الأوراق الماليزية، بأنها " تلك السوق التي تتم فيها التعاملات بطريقة لا تؤدي لتناقض مع معتقدات المسلمين ولا الدين الإسلامي وتعتمد بشكل رئيسي على القوانين

1- عاطف وليم أندراوس، دور سوق الأوراق المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير في كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، غير منشورة، 2009، ص 380-383.

2- نبيل خليل طه سمور، سوق الأوراق المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، غير منشورة، 2007، ص 22.

الشرعية في تداولها المالية، وذلك يتحقق بانعدام الأنشطة المحرمة شرعا من هذه السوق، كالتعامل بالربا والميسر والغرر وغيرها"¹.

إذن، فهو سوق مالي يتوفر فيه فرص التمويل لمختلف الأنشطة الاقتصادية، وجمع لموارد مالية لاستثمارها في عمليات ونشاطات موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية وبما يحققه من رضاء نفسي للمستثمرين المسلمين. وتعد اليوم سوق الأوراق المالية الإسلامية الماليزية من أهم أقسام البورصة الماليزية، لما تمثله من قيمة بورصية، إذ تعد البورصة الأولى عالميا من حيث القيمة السوقية للصكوك المدرجة بها وتقدر بأكثر من 21 مليار دولار وهذا بتاريخ 2010/08/30²، وهي تلعب دورا هاما في دعم النمو الاقتصادي لماليزيا، إذ تعتبر سوق الأوراق المالية الإسلامية جزءا هاما مكملا لنظام الصيرفة الإسلامية وما يزيد في عمق واتساع للسوق المالية الماليزية، وما تقدمه من منتجات إسلامية متاحة للإستثمار، ذات جاذبية للمتعاملين المسلمين. وعرفت سوق الأوراق المالية الإسلامية عدة مراحل في تأسيسها، وهو ما سنقدمه في النقطة القادمة.

ثالثا: نشأة الأوراق المالية الماليزية.

شهد أول ظهور لصناعة الأسواق المالية في ماليزيا إلى أواخر القرن التاسع عشر، وهذا راجع لوجود الشركات البريطانية العاملة في مجال الصناعات المطاطية والتعدينية وما كانت تحتاجه من تمويلات لمشاريعها في هذا البلد.

1- تاريخ نشأة سوق الأوراق المالية الماليزية: يرجع تاريخ ظهور سوق أوراق مالية في ماليزيا، إلى سنة 1930 حيث أسست جمعية سماسرة بورصة سنغافورة (Singapore Stockbrokers' Association) ، كأول جمعية منظمة رسمية في إجراءات التعامل بالأوراق المالية، أما تأسيس سوق للأوراق المالية بالمفهوم المتعارف عليه تأخر حتى عام 1960، بتأسيس بورصة الملايو³ وتشكيلها من غرفتين للتعامل في نفس الأوراق المالية المدرجة، واحدة في سنغافورة وأخرى في كوالالمبور، وشكلتا سوق واحدة يتم الربط بينهما بخطوط الهاتف والفاكس.

¹ -Securities Commissions Malaysia, IslamicCapital Market, on line available at: <http://www.Sc. Com.my/sub. Asp 10/05/2016.21:45> .

² - Malaysian Business Magazine, bursa's sukuk coup, Malaysia, 16/05/2016.20 :18.

³ -Wan razazila wan abdullah and others, the evolution of the islamic capital market in malayisa, lincoln University, NEW ZEALAND, available at : <http:// www. Victoria. Ac. Nz/ sacl /about/ events/ past- events2/ past-conferences/ 6ahic/ publications/ 6AHIC- 75 FINAL paper. Pdf p2,09/05/2016,9:30>.

وفي عام 1964، تم تأسيس سوق الأوراق المالية الماليزية لیتم في سنة 1965 الفصل بين الغرفتين لیتم تأسيس بورصة في كل بلد على حدى، وسميتا باسم واحد " سوق الأوراق المالية الماليزية السنغافورية"، واستمر عمل البورصة وأداء وظائفها ككيان مشترك، حتى سنة 1973 لیتم التقسيم الفعلي للبورصة ویتم تشكيل كلا من:

- بورصة كوالالمبور للأوراق المالية برهاد بماليزيا.

- بورصة سنغافورة للأوراق المالية بسنغافورة.

وفي 14 أبريل 2004 تم تغيير إسم بورصة كوالالمبور إلى إسم " بورصة ماليزية برهاد" وهذا قصد تجديد لهياكل البورصة و تحسين موقع تنافسيتها والتطلع لمواكبة متطلبات التغير الحاصلة في العالم وما تقتضيه من طلبات زبائن البورصة وتوجهات السوق بصفة عامة.

وفي 18 مارس 2005 تم تسجيل بورصة ماليزيا في الجدول الأساسي لسوق الأوراق المالية الماليزية برهاد.¹

2- تطور سوق الأوراق المالية الماليزية: عملت الحكومة الماليزية على الإرتقاء بهذا السوق والدفع به إلى الأمام وجعله مصدرا حيويا للتنمية والعنصر الرئيس في تمويل الإقتصاد المحلي، مما أدى إلى إعتقاد " برنامج الخطة الرئيسية لسوق الأوراق المالية الماليزي "Malaysian Capital Market Master plan" وتحت رعاية وزير المالية الماليزية.

وبدأ العمل لتطوير الخطة الرئيسية لسوق الأوراق المالية الماليزية في 2001/02/22 والتي تتضمن 152 توصية تغطي 11 ناحية، ومن أهم الأهداف المسطرة الوصول إليها،² العمل على توفير البيئة الإستثمارية الملائمة وجعلها تتوافق مع متطلبات المستثمرين وإحتياجاتهم، وتشجيع إدارة الإستثمار الفعالة للمحافظ الإستثمارية، ومن الأهداف كذلك زيادة تنافسية وكفاءة المؤسسات العاملة في السوق، وكذا العمل على تنافسية مؤسسات الوساطة المالية.

ومن أهداف الخطة كذلك، تعزيز عمل أنظمة الرقابة الفاعلة والمنتظمة، بجعل سوق رأس المال المصدر الرئيس في العملية التمويلية للشركات الماليزية، والعمل على زيادة ماليزيا كمركز لإبتكار الصكوك، والوصول بها لأن

¹ -Bursa malaysia, corporate- history, on line available at : <http://www.bursamalaysia.com/corporate/about-us/corporate-history/10/05/2016>, 11 :33.

² -Mohamed Akaram Laldin, islamic financial system : the Malaysian experience and the way forward, p.p : 26-29 available at : www.emeraldinsight.com/journals.htm?articleid=1744958&show=abstract 16/05/2016,10:22.

تكون مركزا دوليا لسوق رأس المال الإسلامي، باعتبارها مركزا لتعليم المالية الإسلامية والتدريب والاستثمارات والبحوث.

وقد إنتهجت المراحل التالية للوصول إلى ذلك:¹

➤ المرحلة الأولى: من 2001 إلى 2004 عملت ماليزيا في هذه الفترة على تقوية الوسطاء والمؤسسات الإستثمار المحلي.

➤ المرحلة الثانية: من 2004 إلى 2006 وتميزت هذه المرحلة بتعزيز وتقوية القطاعات الأساسية، وجعلها أكثر تنافسية والعمل أكثر على جعل سوق الأوراق المالية بصفة تدريجية قابلة للإنتتاح.

➤ المرحلة الثالثة: 2006 إلى 2010 وتعد آخر مرحلة وتتميز بإنتتاح على الأسواق والشركات الأجنبية، مع تحصين لمؤسسات السوق المحلي والمرافق الملحقه بها، وذلك لمواجهة التحديات الدولية في مختلف جوانبها.

رابعا:نشأة سوق الأوراق المالية الإسلامية الماليزية وتطورها:

بدايات العمل بالإقتصاد الإسلامي في ماليزيا يعود إلى سنة 1962 بإنشاء لصندوق الحجاج، لتعرف بعدها قفزة نوعية في المالية الإسلامية بداية من سنة 1990 لتصبح في الوقت الحاضر من البلدان الرائدة في هذا الميدان.

1- نشأة السوق المالية الإسلامية الماليزية:

أول ظهور للأنشطة المالية الإسلامية يعود إلى أوائل الستينات، بتأسيس هيئة صندوق الحجاج في نوفمبر 1962م، ويدير هذا الصندوق، أموال الحجاج بشكل متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، أما التجسيد الحقيقي لتطوير العمل بالمالية الإسلامية وبالخصوص المصارف الإسلامية في ماليزيا فيعود إلى عام 1983م، مع إصدار قانون العمل المصرفي الإسلامي، والذي بدأ العمل به في 7 أبريل من نفس السنة، وتم بموجبه إستحداث مجموعة من الخدمات والمنتجات المصرفية وفق مبادئ شرعية إسلامية، وكان ذلك بتأسيس أول بنك إسلامي ماليزي وهو بنك إسلام ماليزيا برهاد،²تبع ذلك تأسيس شركة تأمين تكافلي إسلامي ماليزيا عام 1984 بعد صدور قانون التأمين الإسلامي في العام نفسه، إضافة إلى ظهور النواخذ الإسلامية في البنوك التجارية التقليدية المعروفة باسم نظام العمل المصرفي اللاربوي في عام 1993، التي تلقت مساندة من قبل الحكومة الماليزية حيث سمح البنك المركزي الماليزي للبنوك التقليدية الربوية إدخال الخدمات الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية.³

1 - محمد نور الدين غامن، تطور سوق الأوراق المالية الإسلامية، بحث مقدم لندوة الصكوك الإسلامية- التجربة الماليزية-، مركز الملك فهد للمؤتمرات، السعودية، 2008، ص12.

2 - OICV- IOSCO, ISLAMIC Capital Market Fact Finding Report, Report of the I.C.M Task Force of the international organisation of securities commissions, july 2004. P28.

3- نبيل خليل طه سمور، مرجع سابق، ص100.

2- تطور سوق الأوراق المالية الإسلامية الماليزية:

عرف التطور الحقيقي لسوق الأوراق المالية الإسلامية إلى أوائل التسعينات من القرن الماضي، حيث كانت الشركة الخاصة Shall Mdn. Sdn. Bhd أول شركة مصدرة للصكوك إسلامية في السوق المحلية في عام 1990، وقد تبع ذلك عدة إصدارات من الأدوات المالية الإسلامية الأخرى، مما كان له الأثر في زيادة تعميق سوق الأوراق المالية الإسلامية في ماليزيا وإتساعها.¹

كما تم تأسيس في سنة 1994، من طرف هيئة الأوراق المالية الماليزية للمؤسسات التالية، قسم خاص بسوق الأوراق المالية الإسلامية ليسمى فيما بعد بالسوق المالية الإسلامية، وتأسيس مجمع اللجنة الشرعية لدراسة الأدوات المالية الإسلامية.²

وفي إطار تنفيذ مبادئ الشريعة في إصدار الأوراق المالية، ولتسهيل قياس أداء الأسهم كان لابد من إستحداث مؤشرات إسلامية، فكان أول مؤشر للأسهم الإسلامية يصدر في ماليزيا من طرف BhdRHB Unit TrustManagment وذلك في ماي 1996، وكان ذلك متبوعا بإصدار مؤشر سوق داو جونز الإسلامي (DJIM) من طرف داو جونز في فيفري 1999 والمؤشر شامل الإسلامي (FTSE) من طرف مجموعة FTSE في أكتوبر 1999.³

وفي إطار تطوير سوق الأوراق المالية الإسلامية، تبنت سوق الأوراق المالية برهاد المعروفة حاليا بورصة ماليزيا بإصدار مؤشر يقيس حركة أسعار الأسهم الإسلامية سمي ب: (klse. Shariahe. Index)،⁴ في 17 أفريل 1999، ويضم الأسهم المتوافقة مع أحكام الشريعة، المدرجة في الجدول الرئيسي للبورصة الماليزية، بالإضافة إلى ذلك تصدر هيئة الأوراق المالية للقائمة الرسمية للأوراق المالية المتوافقة مع الشريعة القابلة للتداول في البورصة المالية الماليزية.

¹ -Mohamed Akaram Laldin, islamic financial system : the malaysian experience and the way forward, op cit, p19. Available at : (www. Emeraldinsight. Com/ journals. htm? articleid=1744958 &show=abstract),19/05/2016,18:15

² -Resolutions of the securities commission Shariah Advisory Council, securities commission of malaysia, Second Edition, Kuala Lumpur, 2006, p3.

³ -OICV- IOSCO, ISLAMIC Capital Market Fact Finding Report, Report of the I.C.M Task Force of the international organisation of securities commissions, op cit, p28.

⁴ -Mohamed Akram Laldin, islamic financial system : the malaysian experience and the way forward, op cit, p19 available at : (www. Emeraldinsight. Com/ journals. htm? articleid=1744958& show=abstract),19/05/2016.19:00.

ومن بين العوامل التي زادت في نمو وتطور هذه السوق مايلي:¹

- نمو الصناديق المالية الإسلامية، وزيادة حجم سوق الأسهم المالية الإسلامية المتداولة، بالإضافة إلى إستحداث المنتجات مبتكرة مثل الأدوات التمويلية كالصكوك الإستثمارية.
- بالإضافة إلى ظهور مؤسسات جديدة، مثل مؤسسات التصنيف ومؤسسات لوضع المؤشرات المتوافقة مع منتجات سوق الأوراق المالية الإسلامية، وتوحيد المعايير الشرعية للمنتجات وآلية الرقابة عليها.

وتمثلت هذه الخطوات الإيجابية في تطوير وتنظيم سوق رأس المال الإسلامية، فكانت له وظائف يقوم بها حتى يؤدي الدور المناسب له.

المطلب الثاني: أقسام سوق الأوراق المال الماليزي

تنقسم بورصة كوالالمبور سابقا أو بورصة ماليزيا حاليا حسب الأدوات المتداولة فيها إلى:

سوق الملكية، وسوق السندات، وسوق المشتقات، والسوق الماليزية الإسلامية لرأس المال، ومركز لبوان للتداولات المالية الدولية.²

وسيتم بحث كل سوق على حدى فيما يلي.

أولا: سوق الملكية:

تتمثل سوق الملكية في ماليزيا في أهم سوق وهو سوق الأسهم، الذي يوفر للمستثمرين فيه فرص كبيرة في تنمية وزيادة رؤوس أموالهم، كما توفر هذه السوق الفرصة لإستثمار طويل الأمد فهي تمكن لأن يصبح المستثمر مالكا لجزء من أصول الشركة المقيدة بالبورصة مما يسمح له بالحصول على جزء من أرباحها في نهاية السنة، أو بتحمل الخسارة إن تحققت.³

بالإضافة إلى ذلك، فإن جميع الأسهم المسعرة مقيدة بجدول تداول البورصة الماليزية، التي تأسست في عام 1973 بإسم بورصة كوالالمبور للأوراق المالية المحدودة Kuala Lumpur Stock Exchange BHD. وتحتكم هذه البورصة عدة قوانين شرعت من أجل توفير الظروف الملائمة لسير عملها منها قانون الشركات الصادر في عام 1965 وتعديلاته عام 1986، قانون صناعة الأوراق المالية لسنة 1983 وتعديلاته

¹ -Salman Syed Ali, Islamic Capital Market: products, Regulation & Development, IRTI, IDB, jeddah, 2008,p3.

² -Bursa malaysia, market, on line available at: <http://www.Bursamalaysia.com/market/10/04/2016,22:10>.

³ Bursa malaysia, market, on line available at : <http://www.Bursamalaysia.com/market/10/04/2016,22:55>.

سنة 1987، مجموعة القوانين في الحيازة والإندماج سنة 1987، قانون الحفظ المركزي لسنة 1991، قانون لجنة الأوراق المالية لسنة 1993 وتعديلاته سنة 2011، قانون سوق الأوراق المالية والخدمات لسنة 2007 وتعديلاته سنة 2011.¹

وفيما يلي يتم عرض أهم الأدوات المالية المتداولة في البورصة الماليزية، وفيها:

1- الأسهم العادية:

وهي تلك الوثيقة المالية التي تصدرها الشركة المساهمة، وتسمى أيضا بأسهم الملكية مما يجعلها حق في ملكية لرؤوس أموال الشركة، وتضمن لمالكها حقوقا من ملكية جزء من الشركة وحق في جزء من الأرباح الموزعة وحق التصويت في الجمعية العمومية للشركة وحق إنتخاب وإقالة المديرين وواجبات المالكين في تحمل للخسائر الناتجة عن عمل الشركة، وفي حالة تصفية الشركة يأتي حملة الأسهم العادية كآخر طرف يتم تسوية مستحقاتهم.²

2- الأسهم الممتازة:

هي تلك الأوراق المالية التي تعطي لحاملها الحق في الأولوية في الحصول على أرباح الشركة مع تحديد نسبة ثابتة لها عند الإصدار عند رغبتها في جمع مدخرات المستثمرين، لتمويل مشروعات جديدة أو مواجهة بعض الصعوبات المالية، مقابل سقوط حق حملتها في التصويت كما لهم الحق في الترتيب مقارنة مع حملة الأسهم العادية عند تصفية الشركة،³ ويمكن تنوعها في سوق الأوراق المالية الماليزية إلى:⁴

➤ **الأسهم الممتازة المشاركة:** وهي تلك الأسهم التي لها عائد ثابت من الربح مقابل عدم تمتعها بالمشاركة في الأرباح.

➤ **الأسهم الممتازة التراكمية:** وهي التي يحق لحملتها الحصول على أرباح تراكمية إضافة إلى عائد ثابت من الربح وتمنح قبل التوزيع على حملة الأسهم العادية.

➤ **الأسهم الممتازة الغير تراكمية:** وهي التي يفقد حاملها على الأرباح التراكمية في حين يحق لحملتها الحصول على عائد ثابت من الربح.

¹ Securities commission Malaysia, available at : [www. Sc. Com. My/ legislation](http://www.Sc.Com.My/legislation) 16/04/2016,11.33.

² -Bursa malaysia, market securitie, on line available at : [http:// www. Bursamalaysia. commarket/ securities/ equities/ products/ shares](http://www.Bursamalaysia.commarket/securities/equities/products/shares)16/04/2016,11:55.

³ - Bursa malaysia, market securitie, on line available at : [http:// www. Bursamalaysia. com/ market/ securities/equities/ products/ shares.](http://www.Bursamalaysia.com/market/securities/equities/products/shares) 16/04/2016,17:55.

⁴ - سعيده حرفوش، سوق الأوراق المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة المدينة: 2009، الجزائر، ص151.

- الأسهم الممتازة القابلة للإستدعاء: وهي التي يمكن إستدعاؤها من طرف الشركة في أي وقت، قبل الإستحقاق مقابل قيمة أعلى من قيمتها الإسمية.
- الأسهم الممتازة القابلة للتحويل: وهي تلك الأسهم التي تعطي لحاملها الحق في تحويلها إلى أوراق مالية أخرى عادة ما تكون أسهما عادية.
- وحدات الإستثمار العقاري: وهي وحدات الإستثمار في العقارات أو محفظة الأصول المجمعة لها، كما تمنح لحائزها إمتياز في إستثمار جزء من مبلغ العقار وسيولة عالية مقارنة بالإستثمار الحقيقي في العقارات، بالإضافة لحصول على عائد ثابت وإحترافية في التسيير.¹
- و يتم قيد الشركات التي تريد التسجيل في البورصة في إحدى الجدولين:²
- الجدول الأساسي Main Board: يتمثل في قائمة أولى من الشركات تسجل فيها وفقا لمتطلبات جد محددة، تضبطها إدارة السوق، تتمثل في الأساس قيمة رأس المال الذي لا يقل عن 60 مليون رينجت ماليزي.
- الجدول الثانوي: وهو عبارة عن قائمة ثانية تسجل فيها الشركات الأصغر، التي لها خصائص نمو جيدة ولا يقل رأس مالها عن 40 مليون رينجت ماليزي وأقل من 60 مليون رينجت ماليزي.
- في حين " بورصة ماليزيا لعرض الأسعار الأوتوماتيكية والتعاملات للأوراق المالية المحدودة" th Malaysian Exchange of Securities Dealing and Automated Quotation BHD-MESDAQ وهي عبارة عن تسجيل لأسهم الشركات المرتبطة بمجالات التقنية الحديثة والتكنولوجيا المتقدمة، والتي لم يتم تسجيلها في الجدولين السابقين.³
- ثانيا: سوق السندات:

عرفت سوق السندات في ماليزيا، تطورا ملحوظا من حيث حجم السوق ونوعية الأدوات المستعملة، حيث تركز هذه السوق العمل على تنوع القاعدة المالية بشكل جيد لتلبية الإحتياجات المتغيرة للإقتصاد الماليزي، وإتخذت الحكومة إجراءات متضافرة لتطوير هذه السوق، ويعكس ذلك نجاح هذه الجهود في النمو الكبير لسوق السندات حيث بلغت في نهاية ديسمبر 2010 ما يفوق 763 مليار رينجت ماليزي أي 97% من الناتج الداخلي الخام. وإعتبارها كواحدة من أسرع الأسواق السندات نموا في آسيا، غير أن الأزمة الإقتصادية التي ضربت البلاد

¹ -Bursa malaysia, market securitie, on line available at: [http:// www. Bursamalaysia. com/ market/ securities/equities/ products/ real- estate- investment- trusts- reits/](http://www.Bursamalaysia.com/market/securities/equities/products/real-estate-investment-trusts-reits/) 10/04/2016,22:30.

² -عاطف وليم أندراوس، مرجع سابق، ص385.

³ -نبيل خليل طه سمور، مرجع سابق، ص87.

عام 1997، أثرت على القطاع المصرفي بشكل كبير، حيث كان حذرا جدا في تقديم القروض الجديدة في فترة ما بعد الأزمة وكانت نسبة التمويل بالسندات تقارب إلى 10% من الناتج الداخلي الخام.¹ فكان التوجه نحو سوق السندات كبديل لجمع الأموال من طرف الشركات، غير أن هذه السوق واجهت مشاكل بنوية في عملية الإصدار في ذلك الوقت، حيث تراوح الوقت المستغرق للإصدار بين 9 إلى 12 شهرا، مما أدى بالحكومة للإسراع في علاج جوانب القصور الموجودة في سوق السندات، حيث عملت الحكومة على تأسيس هيئات لها في سنة 1999، لتوجيه السياسات وتحديد وتنفيذ الإستراتيجيات المناسبة من أجل تطوير السوق.²

كما تتداول كل من السندات الحكومية وسندات الشركات في السوق التقليدية والإسلامية، في أسواق منظمة وغير منظمة، ويمكن للمستثمرين المحليين والأجانب شراء وبيع أدوات الدين التقليدية والإسلامية. ويتم إدارة جميع الأوراق المالية في السوق بأمان وفقا" لنظام تحويل إلكتروني في الوقت الحقيقي للأموال والأوراق المالية"³ (Real time Electronic Transfer of Funds and Securities system) (RENTS)

ويتم تداول كلا من السندات الحكومية وسندات الشركات في ماليزيا⁴ وهي:

1. السندات الحكومية:

يقوم بإصدارها البنك المركزي الماليزي عادة تاريخ إستحقاقها طويلة الأجل، وتصدر لفترات متباينة حسب الظروف التي يمر بها إقتصاد البلد وحالة العجز في ميزانية الدولة، وتعد هذه السندات أكثر الأصول المالية سيولة في سوق رأس المال الماليزي.

وتم إصدار لأول مرة هذا النوع من السندات من الحكومة الماليزية في أواخر السبعينات، وكانت تعرف بإسم الأوراق المالية الحكومية الماليزية، وتمثل الهدف من إصدارها تمويل المشاريع التنموية للحكومة طويلة الأجل، كما تم إصدار سندات حكومية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

¹ -Bond info hub, abrief profil of bond market, available at : <http://rmbond.Bnm.Gov.My/portal/server.Pt,?open=514&objID=27275&parentname=MyPage&parentid=0&mode=2/10/004/2016.22:40>.

² -Bond market development in malaysia, overview available at : www.Sc.com.my/main.Asp?pageid=261&menuid=350&newsid=&linkid=&type=10/04/2016.12:30.

³ -Asian bonds online market structure overview available at : www.Asianbondsonline.Adb.Org/Malaysia/structure/overview.Php 16/04/2016.10:30.

⁴ - نيل خليل طه سمور، مرجع سابق، ص89.

2. سندات الشركات:

وهي تلك السندات التي تصدر عن القطاع الخاص بغرض تمويل المشاريع الإستثمارية لهذا القطاع، ولقد شهد إصدار هذا النوع من السندات تزايداً، في السنوات الأخيرة في ماليزيا وخاصة بظهور السندات الإسلامية. **ثالثاً: سوق المشتقات.**

ضمن الخطة المتبعة من طرف ماليزيا لتطوير نظامها المالي بصفة عامة وبورصة الأوراق المالية بصفة خاصة، ومع تزايد تدفق الإستثمارات الأجنبية نحو ماليزيا، أصبح من الضروري إدخال أدوات المشتقات المالية إلى السوق، لتؤدي دوراً هاماً في ديناميكية هذه الأخيرة، حيث بدأت صناعة المشتقات تتجلى في ماليزيا سنة 1980 مع إنشاء لبورصة كوالالمبور للسلع، وكانت عقود المستقبلات المتداولة في ذلك الوقت هي عقود المستقبلات لزيت النخيل الخام لتداول بعدها سائر العقود من مستقبلات وخيارات وعقود آجلة.¹

وفي 17 سبتمبر 2009 دخلت بورصة ماليزيا برهاد في شراكة إستراتيجية مع بورصة شيكاغو التجارية (CME) حيث تمتلك هذه الأخيرة ل 25% من رأس مال البورصة الماليزية للمشتقات برهاد والباقي تمتلكه بورصة ماليزيا برهاد، بهدف تحسين فرص عرض المشتقات الماليزية عالمياً، فضلاً عن التوزيع العالمي لمنتجات بورصة ماليزيا.²

وتنقسم سوق عقود المشتقات والخيارات إلى الأقسام التالية:³

1. عقود الخيارات: وهو يقتصر على نوع وحيد ويتمثل في عقود خيار الأسهم وهي عقود الخيار لمؤشر كوالالمبور (OKLI)
2. عقود المستقبلات: وتوجد العقود التالية:
3. عقود مستقبلات السلع: وتنقسم إلى عقود مستقبلات لزيت النخيل الخام (FCPO)، وعقود مستقبلات لزيت النخيل الخام بالدولار (FUPO)، وعقود مستقبلات لزيت نوات النخيل الخام (FPKO).

¹ - سعيدة حرفوش، مرجع سابق، ص157.

² -Bursa malaysia, corporate- history, on line available at : <http://www.Bursamalaysia.Com/corporate/about-us/corporate-history/10/09/2016>. 11:30.

³ -Bursa malaysia, derivatives, on line available at : <http://www.Bursamalaysia.Com/market/derivatives/10/09/2016>.22 :40.

4. عقود مستقبلات الأسهم: وتنقسم بدورها إلى عقود مستقبلات لمؤشر كوالالمبور (FKLI)، وعقود مستقبلات الأسهم الواحدة (SSfs).

ج- عقود المستقبلات المالية: وتحتوي على عقود مستقبلات لمعدل الإقتراض بين معدل السندات كوالالمبور لمدة ثلاثة أشهر (FKB3)، وعقود مستقبلات للأوراق المالية الحكومية الماليزية لمدة ثلاث سنوات (FMG3)، وعقود مستقبلات للأوراق المالية الحكومية الماليزية لمدة خمس سنوات (FMG5).

رابعا: مركز لبوان للتعاملات المالية الدولية: Lubuan International financial Exchange INC.

في سنة 1990 تم إنشاء مركز لبوان للتعاملات المالية الخارجية Lubuan International offshore financial Centre وفي 23 نوفمبر 2000 تم البدء بالتعامل في سوق لبوان الدولي للأوراق المالية lfx وقد جاء إنشاء هذا المركز ليكمل أنشطة السوق المالي المحلي، ويخضع لإشراف البورصة الماليزية برهاد، تعمل على توفير بيئة متميزة يعمل في إطارها هذا المركز، كما أنه يتمتع بمعاملات في جمع الأموال بسهولة ويسر، وبإعفاء من القيود الصرف الأجنبي، وتكلفة التعاملات منخفضة.¹

خامسا: السوق المالية الإسلامية الماليزية:

تؤدي هذه السوق منذ إنشائها، دورا هاما في البورصة الماليزية، شأنها شأن الأسواق الأخرى في دعم النمو والتطور الإقتصادي لماليزيا، وكون غالبية سكان ماليزيا من المالايين المسلمين، أدى عزوفهم على التعامل بالسندات التقليدية، بالسلطات الماليزية إلى إنشاء هذه السوق التي تعمل على توفير إحتياجات ماليزيا من الموارد المالية، وباستعمال أدوات الإستثمار المالي المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ويتم التعامل في سوق الأوراق المالية الماليزية في سوقين رئيسيين، الأولى سوق الإصدار الأولي، والثانية سوق التداول.²

1- السوق الأولي أو سوق الإصدار: وتنشط فيها كل من الحكومة والشركات الخاصة الماليزية، وتهدف من ذلك توفير التمويل اللازم للإستثماراتها القصيرة أو طويلة الأجل.

2- السوق الثانوي أو سوق التداول: ويتم تداول فيها الأوراق المالية المصدرة في سوق الإكتتاب، في أسواق منظمة كالبورصة الماليزية للأوراق المالية المحدودة أو في سوق MESDAQ، أو السوق الغير منظمة.

¹ -Lubuan Financial Exchange, about .as, on line available at : <http://lfxsys.lfx.com.my/content/about/about.Asp10/09/2013>.

² -نبيل خليل طه سمور، مرجع سابق، ص91.

ثانيا: أقسام سوق الأوراق المالية الإسلامية الماليزية:

تعد بورصة ماليزيا سوقا منظمة وسهلة الوصول إليها، لما تقدمه من منتجات متنوعة ومبتكرة. ولتعزير المنتجات المقدمة إلى المستثمرين، أنشأت بورصة ماليزيا سوق للأوراق المالية الإسلامية، وهذا بغية تطوير أسواق رأس المال المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والمنتجات والأدوات المتداولة فيها. ويمكن تقسيم سوق الأوراق المالية الإسلامية الماليزية، إلى سوق السلع وسوق الأسهم الإسلامية وسوق الصكوك وسوق المشتقات.¹

1- سوق السلع: ويتداول فيها جميع السلع التي يتاجر فيها وفق الأحكام الشرعية، وهذا من أجل تسهيل المعاملات التجارية والمالية وكذلك عمليات الاستثمار.

2- سوق الأسهم الإسلامية: ويتم تداول فيه جميع الأسهم المتوافقة مع مبادئ الشريعة، والتي تم الموافقة عليها من طرف اللجنة الإستشارية الشرعية، وتوفر فيها المعايير والخصائص المحدودة من قبلها. وهي ما تمثلت من 88% من إجمالي الأسهم المدرجة في البورصة الماليزية أو ما نسبته 64% من القيمة السوقية للبورصة، وهذا حتى 31 ديسمبر 2010.

3- سوق الصكوك: وهي من أهم أقسام السوق الإسلامية للأوراق المالية، وهذا لكونها تصدر بالعملة المحلية-الرينجت Ringgit الماليزي- أو بالعملات الأجنبية، مصدرة من قبل هيئات محلية أو دولية، مقيدة أو غير مقيدة، ويتم طلب تسجيل الصكوك الجديدة لدى البورصة الماليزية.

ثالثا: أدوات سوق الأوراق المالية الإسلامية الماليزية:

يمكن تقسيم تداول في سوق الأوراق المالية الإسلامية في ماليزيا كل من أدوات الملكية الإسلامية والصكوك الإسلامية والأدوات المالية الإسلامية المركبة.

1- أدوات الملكية الإسلامية:

تمثل الأدوات المالية للملكية الإسلامية في إبتكار لعديد الأدوات وذات تنافسية من الأسهم المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وما يتعلق بشهادات حق الشراء من الأسهم الجديدة ووحدات صناديق الإستثمار الإسلامية و صناديق الإستثمار المالي العقاري وصناديق التبادل التجاري والتي يتم إصدارها من طرف الشركات التي تم تصنيف

¹ -Bursa malaysia, Islamic Capital Market, on line available at : [http://www.Bursamalaysia.Com/misc/islamic markets brochure. Pdf](http://www.Bursamalaysia.Com/misc/islamic%20markets%20brochure.Pdf) 10/09/2013.

أوراقها المالية على أنها متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من هيئة طرف الأوراق المالية الماليزية، ما يسمح للمستثمرين في تنويع محفظة إستثماراتهم في مختلف القطاعات الإقتصادية.¹

2- الصكوك الإسلامية:

تعد التجربة الماليزية السبّاقة لإصدار الصكوك الإسلامية، وتعرف بأنها "عبارة عن شهادات متساوية القيمة وغير مجزأة في ملكية الأموال الإستثمارية، تحكمها مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية ومصادق عليها من طرف اللجنة الإستشارية الشرعية".² ويتم إصدار هذه الصكوك من طرف الشركات الخاصة وتخضع لرقابة هذه اللجنة، أما الصكوك الإسلامية الحكومية فتحضخ لرقابة البنك المركزي الماليزي.

3- الأدوات المالية الإسلامية المركبة:

وهي تلك الأدوات الإسلامية المبتكرة والتي توافق مع أحكام الشريعة، وهذا حتى يتمكن المتعاملين من حماية رؤوس أموالهم وأدوات إستثمارية تعتمد على الأصول، أو في معاملات ذات علاقة بالسلع.³ بالإضافة إلى:

4- سمسرة إسلامية للبورصة:

في التجربة الماليزية، توفر بعض شركات السمسرة خدمة السمسرة الإسلامية، والتي تساعد جمهور المسلمين وغيرهم للإستثمار في الأسهم المدرجة في البورصة الماليزية، والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية فقط. ومن أهم شركات السمسرة الإسلامية المشهورة في ماليزيا:

- بنك إسلامي برهاد ماليزيا-BIMB SECURITIES SDNBHDPIB SECURITIES

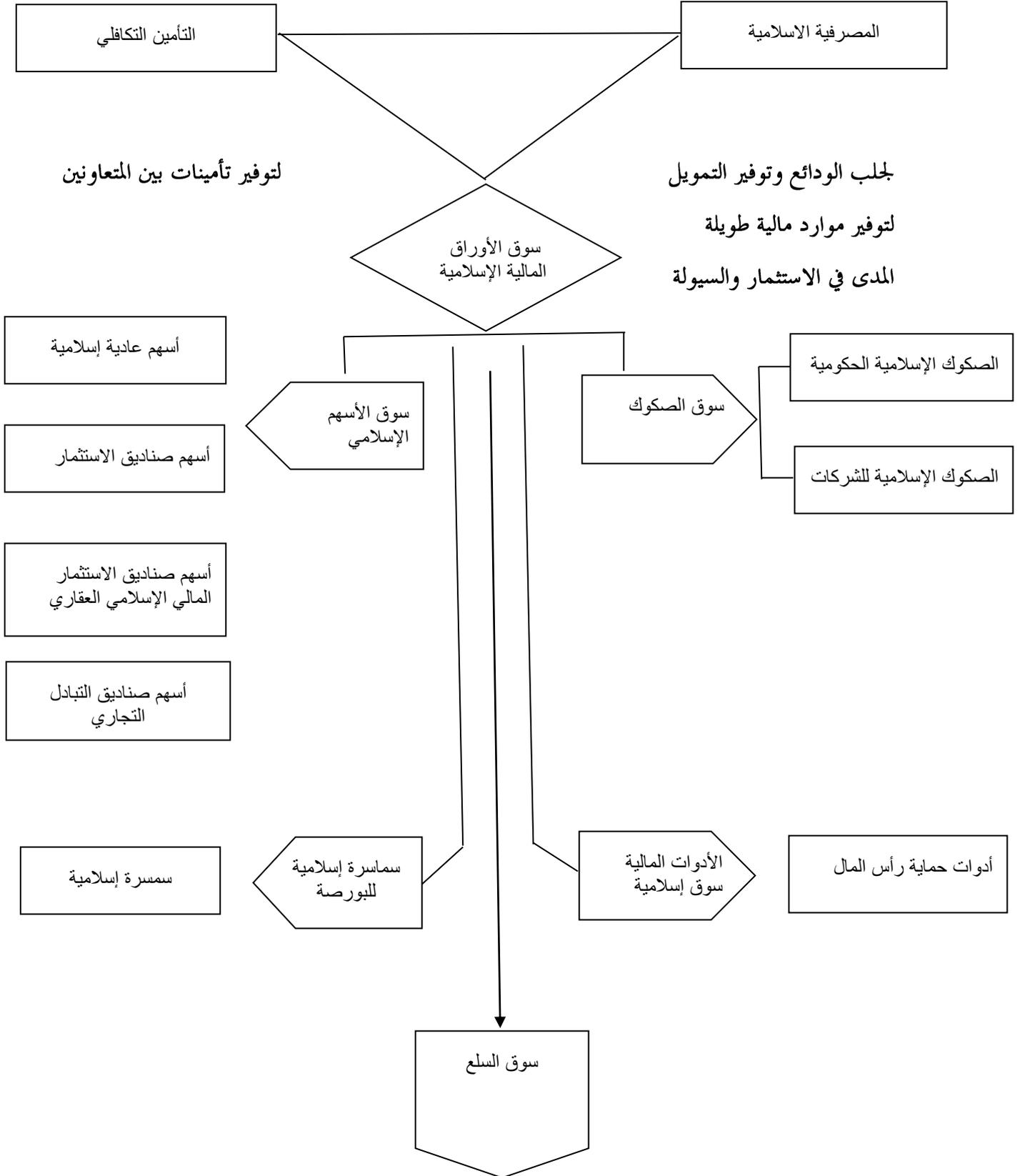
والشكل التالي يوضح لمكونات سوق الأوراق المالية الإسلامية ومكانتها ضمن النظام المالي الماليزي.

¹ -Wan razazila wan abdullah and others, the evolution of the islamic capital market in malaysia, Lincoln University, NEW ZEALAND, available at : <http://www.Victoria.Ac.Nz/sacl/about/events/past-events2/past-conferences/6ahic/publications/6AHIC-75FINAL-paper.Pdf>. P18.

² -Islamic Securities Guidelines (SUKUK GUIDELINES), Securities Commission of Malaysia, Kuala Lumpur, 2011, p5.

³ - محمد نور الدين غادم، تطور سوق الأوراق المالية الإسلامية، بحث مقدم لندوة الصكوك الإسلامية- التجربة الماليزية-، مركز الملك فهد للمؤتمرات، السعودية، 2008، ص17.

شكل رقم (02) : مكونات سوق المال الإسلامي ومكانته ضمن النظام المالي الماليزي



محمد نور الدين غادمن، تطور سوق الأوراق المالية الإسلامية، بحث مقدم لندوة الصكوك الإسلامية-التجربة الماليزية-، مركز الملك فهد للمؤتمرات، السعودية، 2008، ص17.

المطلب الثالث: وظائف سوق الأوراق المالية الإسلامية وتقسيماتها.

تقوم سوق الأوراق المالية الإسلامية الماليزية، بدور هام في تطوير وتحسين أداء نشاطها، وذلك من خلال عدة وظائف، كما أنها هي الأخرى تنقسم بدورها إلى عدة فروع.

وظائف سوق الأوراق المالية الإسلامية الماليزية:

تؤدي سوق الأوراق المالية الإسلامية الماليزية لعدة وظائف، من دعم للاقتصاد المحلي وتوفير لأدوات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة ومن توفير للفرص الاستثمارية ومن إشراف ورقابة، ويمكن إنجازها فيما يلي:

1- دعم الإقتصاد المحلي:

تعمل سوق الأوراق المالية الإسلامية دورا حيويا في دعم تنمية الإقتصاد المحلي، وذلك عن طريق تعبئة وتحويل مدخرات الأفراد والشركات إلى الوحدات ذات العجز، لتوظيفها في المشاريع التنموية للقطاع العام والخاص على أن يدفع الطرف الأخير لعائد يرضي به أصحاب رؤوس الأموال، مما ينتج عنه نمو وازدهار الإقتصاد المحلي.¹

2- الرقابة والإشراف على تعاملات السوق بما يتوافق مع الأحكام الشرعية:

ككل سوق مالية، توجد هيئة رقابة، وفي سوق الأوراق المالية الإسلامية الماليزية تشرف هيئة الأوراق المالية، عن طريق اللجنة الإستشارية الشرعية، على مطابقة وموافقة العمليات المعمول بها في السوق الإسلامي للأوراق المالية، وهذا بتوفير للأطر والقوانين الخاضعة لمبادئ الشريعة الإسلامية، والموافقة على إصدار الأدوات المالية الإسلامية، كما تعمل على تطوير المنتجات المالية الإسلامية في ماليزيا، وجذب الإستثمارات الأجنبية للإستثمار في السوق الإسلامية.²

3- توفير للأدوات المتوافقة مع أحكام الشريعة:

تمثل سوق الأوراق المالية الإسلامية للجهات المصدرة من حكومات وشركات، مكان إصدار الأدوات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من الأسهم والصكوك الإسلامية وأسهم الصناديق وغيرها، وهذا بعد

¹ -Alhabshi, Datuk Syed Othman, Development of Capital Market Under Islamic Principles, Conference on Managing & Implementing Interest – free Banking/ Islamic System, Concorde Hotel, Kuala Lumpur, Malaysia, january25-26, 1994, p6.

² -سعيدة حرفوش، مرجع سابق، ص163.

المصادقة عليها من طرف الهيئة الشرعية للسوق، وهذا لتعزيز ثقة المتعاملين في السوق والجهات المصدرة لتلك الأدوات المالية الشرعية.¹

4- إتاحة الفرصة للاستثمار الحلال للمسلمين:

توفر سوق الأوراق المالية الإسلامية عديد الفرص الاستثمارية في مجالات عديدة وأدوات مالية إسلامية مقبولة شرعا، وهذا بما يفضله أصحاب الأموال الفائضة من تقليل للمخاطرة ورجاء عائد مجزي ولفترات زمنية محددة خاصة في المدى القصير، مما يسمح للمستثمر بالمفاضلة في استثماراته وتسييلها عند الحاجة، وحتى لا يدع أمواله تتآكل عن طريق الزكاة.²

المبحث الثالث: المؤشر الشرعي كالمبور KLCI والهيئات الرقابية في السوق المالي الماليزي.

شهدت سوق الأوراق المالية الماليزية تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة، وذلك بتشجيع الحكومة الماليزية للنهوض بالقطاع المالي والارتقاء به إلى مصاف الدول المتقدمة، وقد كان لها ذلك، وكان لدور الهيئات الرقابية للسوق المالي الماليزي دورا هاما في تنظيمه وتطويره، وبالأخص هيئة الأوراق المالية الماليزية، وذلك بانتهاجها لطرق ومناهج واضحة ومحددة.

المطلب الأول: الهيئات الرقابية في سوق المال الماليزي.

عملت الحكومة الماليزية على تشكيل الجهات الرقابية لسوق رأس المال الماليزي التقليدي أو الإسلامي، وخضوعه لجهات رقابية محددة وبالأخص هيئة الأوراق المالية الماليزية، حتى يتسنى تنظيم عمل السوق وحماية حقوق المستثمرين بتشريع القوانين اللازمة لذلك، وفي هذا الصدد أصدرت بورصة ماليزيا مجموعة مختلفة من القواعد، تنص على المتطلبات التي يجب توافرها في الجهات الخاضعة للمراقبة، سواء عند الدخول أو على أساس إستمرار على الشركات، كما تدير وتراقب الإمتثال لهذه القواعد، وتأخذ الإجراءات اللازمة والصارمة وتنفيذها السريع، عند خرق القواعد والقوانين من طرف الجهات التي يثبت في حقها القوانين، وسنبرز أدوار الهيئات الرقابية العاملة في سوق الأوراق المالية الماليزية من خلال عرض العناصر الموالية:

أولا: الهيئات الرقابية في سوق الأوراق المالية الماليزية.

¹ - نبيل خليل طه سمور، مرجع سابق، ص102.

² - Alhabshi, Datuk Syed Othman, op-cit, p6.

تعمل البورصة الماليزية كمنظم لسوق الأوراق المالية الماليزية المحدودة، وبورصة المشتقات، كما لديها واجب مراقبة التعاملات، وضمان تسوية المبادلات، بشكل منظم في الأوراق المالية المودعة لبورصة ماليزيا، من خلال مرافقها المخصصة لهذا الغرض، ومن الجهات الرقابية الهامة العاملة في سوق رأس المال الماليزي نجد:

1- هيئة الأوراق المالية الماليزية:

تعد هيئة الأوراق المالية الماليزية، الهيئة الرقابية العليا والوحيدة لسوق الأوراق المالية الماليزية، وترتبط مباشرة بوزارة المالية الماليزية، وتقدم تقاريرها وحساباتها للبرلمان كل سنة.

أنشأت في 1 مارس 1993 تحت قانون هيئة الأوراق المالية الماليزية المعروف ب Securities Commission ACT 1993، ويسند لهذه الهيئة مجموعة من الوظائف والمهام والتي تشمل مايلي: ¹

أ/ تسجيل نشرة الاكتتاب PROSPECTUS " لكافة الشركات المدرجة في قائمة البورصة الماليزية للأوراق المالية بالإضافة للإشراف على السجلات وعمليات التبادل ومراقبة أنشطة البورصات وبيت المقاصة والإيداع المركزي.

ب/ الموافقة على إصدار سندات الشركات.

ج/ القيام بالمهام الرقابية على المعاملات المتعلقة بالأوراق المالية وعقود المستقبلات، ومراقبة الشؤون المرتبطة بمجال الحيازات والاندماحيات للشركات بماليزيا، زيادة على رقابتها للأنظمة المتعلقة بصناديق الاستثمار.

د/ الإشراف على كافة عمليات تسريح العمال وكذا التأكد من السير الحسن لعمل مؤسسات السوق وتشجيع التنظيم الذاتي لها.

والهدف من جميع هذه الوظائف التي تقوم بها الهيئة، هو حماية المستثمرين بالإضافة إلى المهام التنظيمية الموكلة لهذه الهيئة، فهي ملزمة أيضا بموجب القانون تشجيع وتعزيز تنمية سوق الأوراق المالية وسوق عقود المستقبلات في ماليزيا.

2- الهيئات الرقابية الفرعية لسوق الأوراق المالية الماليزية:

تتكون الجهات الفرعية المساندة لعمل هيئة الأوراق المالية الماليزية التي تخضع لرقابة وزارة المالية الماليزية، في مجموعة من الجهات الفرعية تساعد في تأدية وظائفها، وتتكون هذه الجهات من البورصة الماليزية برهاد والمؤسسات التابعة لها، وأهمها: ¹

¹ -Securities commission, what we do, available at : www. Sc . com. My/ main . asp? pageid=219& menuid= 188 newsid=& linkid= &type= 16/01/2016.

أ/ بورصة ماليزيا للأوراق المالية برهاد:

تم إنشاؤها في 4 ديسمبر 2003 وهي عبارة عن مؤسسة منظمة تتداول فيها الأوراق المالية، كما أنها مسؤولة عن كافة الأمور الرقابية المرتبطة بالأوراق المالية، والحرص على تنفيذ القوانين المنظمة للشركات المدرجة في البورصة، وذلك من أجل تحقيق بيئة استثمارية منظمة تتميز بدرجة عالية من الشفافية، وتعمل البورصة الماليزية للأوراق المالية على حظر العمليات المؤدية إلى عدم استقرار السوق المالي، وذلك عن طريق إصدار القوانين والإرشادات الخاصة، للرقابة على الأنشطة المزاولة في داخل أو خارج البورصة.

وتشرف وزارة المالية الماليزية على كافة الأنشطة التي تدار في البورصة الماليزية بصفة غير مباشرة، في حين تسند هيئة الأوراق المالية الماليزية المسؤولية الرقابة المباشرة، وبناء على ذلك فإن بورصة الأوراق المالية الماليزية برهاد، خاضعة لوزارة المالية الماليزية وهيئة الأوراق المالية الماليزية.²

وتسترشد بورصة الأوراق المالية ببعض المبادئ التنظيمية، والتي لا تتجزأ عن الأطر والقواعد التنظيمية لبورصة ماليزيا، وذلك قصد ضمان أكبر قدر من المساواة في تطبيق الإجراءات التنظيمية، وهذه المبادئ هي:³

* قواعد سهلة وواضحة الالتزام بها.

* لا مزيد من التنظيم الزائد عن اللزوم وذلك قصد تحقيق التوازن بين احتياجات التنافسية من التنظيم والفعالية التجارية.

* استخدام السلطة التقديرية للبورصة، لتعديل وتغيير القواعد التنظيمية، وهذا بما يخدم ويسهل الأعمال المالية.

* تجنب القيود والإجراءات الغير معقولة من أجل الحفاظ على الوضع التنافسي للبورصة الماليزية، وذلك بوضع قواعد مبتكرة وتنافسية.

ب/ بورصة المقاصة للأوراق المالية برهاد:

¹ - راجع: نبيل خليل طه سمور، مرجع سابق، ص ص: 94-96.

Bursa malaysia, corporate- structure, on line available at : <http://www.Bursamalaysia.Com/corporate/about-us/our-organisation/corporate-structure/> 10/09/2013.

² - نبيل خليل طه سمور، مرجع سابق، ص 94.

³ -Bursa malaysia, regulatory- approach- philosophy < on line available at :

www.Bursamalaysia.Com/market/regulation/regulatory-approach-philosophy/regulatory-principles/ 10/09/2013.

ويقصد بها المقاصة المركزية للأسهم المتداولة ببورصة الماليزية للأوراق المالية، وهي مختصة بعرض الأسعار والتعاملات المالية الإلكترونية (MESDAO)، وتعرض المقاصة المركزية للأسهم خدماتها على أعضاء البورصة وفقا للقانون صناعة الأوراق المالية لسنة 1983 وتؤدي دورها الرئيسي في معالجة العقود المحلية لكل الأوراق المالية المقيدة في قائمة البورصة، والرقابة عن الأمور المتعلقة بمقاصة الأوراق المالية من جهة أخرى.

ج/ بورصة الإيداع برهاد:

وهي البورصة التي يتم من خلالها تجسيد التعاملات على الأوراق المالية بدون تبادل لشهادات، بين المشتري والبائع للأسهم، ويستخدم هذا النظام لتسوية أسعار الأسهم للبورصة الماليزية للأوراق المالية بدون إصدار للشهادة، وتتم التسوية من خلال الأنظمة الإلكترونية. وتتم عملية التسجيل في حساب المستثمرين عبر نظام الإيداع المركزي المعروف باسم Depository System Centra، وتولى هذه البورصة إدارة جميع الحسابات، والرقابة على التعاملات الأوراق المالية بدون تبادل الشهادة وفق القوانين المنظمة.

د/ بورصة المشتقات برهاد:

تم إنشاؤها في 17 أبريل 1993 ويتم تداول في هذه البورصة منتجات المشتقات المالية، من عقود المستقبلات والخيارات، ويشرف على رقابة هذه البورصة كل من هيئة الأوراق المالية والبورصة ذاتها، وتمتلك بورصة الأوراق المالية المحدودة ل75% من أصول هذه البورصة كما تسند لها عمليات تسهيل عقود مستقبلات لزيت النخيل الخام (FCPO) في العالم.¹

و/ بورصة المقاصة للمشتقات برهاد:

تم إنشاؤها في 9 سبتمبر 1995 وهي جهة المقاصة للبورصة الماليزية للمشتقات، وهي مسؤولة عن كافة الأمور المتعلقة بإجراءات المقاصة والتسوية عند تبادل عقود المستقبلات والخيارات.

م/ بورصة السندات برهاد:

تدرج في بورصة السندات، كلا من السندات الحكومية وسندات الشركات، ويقيد عملها كلا من البنك المركزي الماليزي الذي أصدر مدونات وإرشادات وقواعد لضمان حسن سير سوق السندات، في حين أن هيئة الأوراق المالية هي السلطة الأساسية التي تنظم وتطور سوق السندات في ماليزيا.²

¹-Bursa malaysia, bursa malaysia derivatives < on line available at : <http://www.Bursamalaysia.Com/market/derivatives/about-bursa-malaysia-derivatives/about-us/regulatory-structure/> 10/09/2013.

² -Asian bonds online, malaysia, market structure, overview, available at : <http://www.Asianbondsonline.Adb.Org/malaysia/structure/overview.Php>, 10/09/2013.

ن/ مركز لبوان للتعاملات المالية الدولية:

تم إنشاء هذا السوق في 30 جويلية 1999 ومن أهم الأنشطة التي يتم التعامل فيها جميع التعاملات المالية المسعرة بغير العملة المحلية.

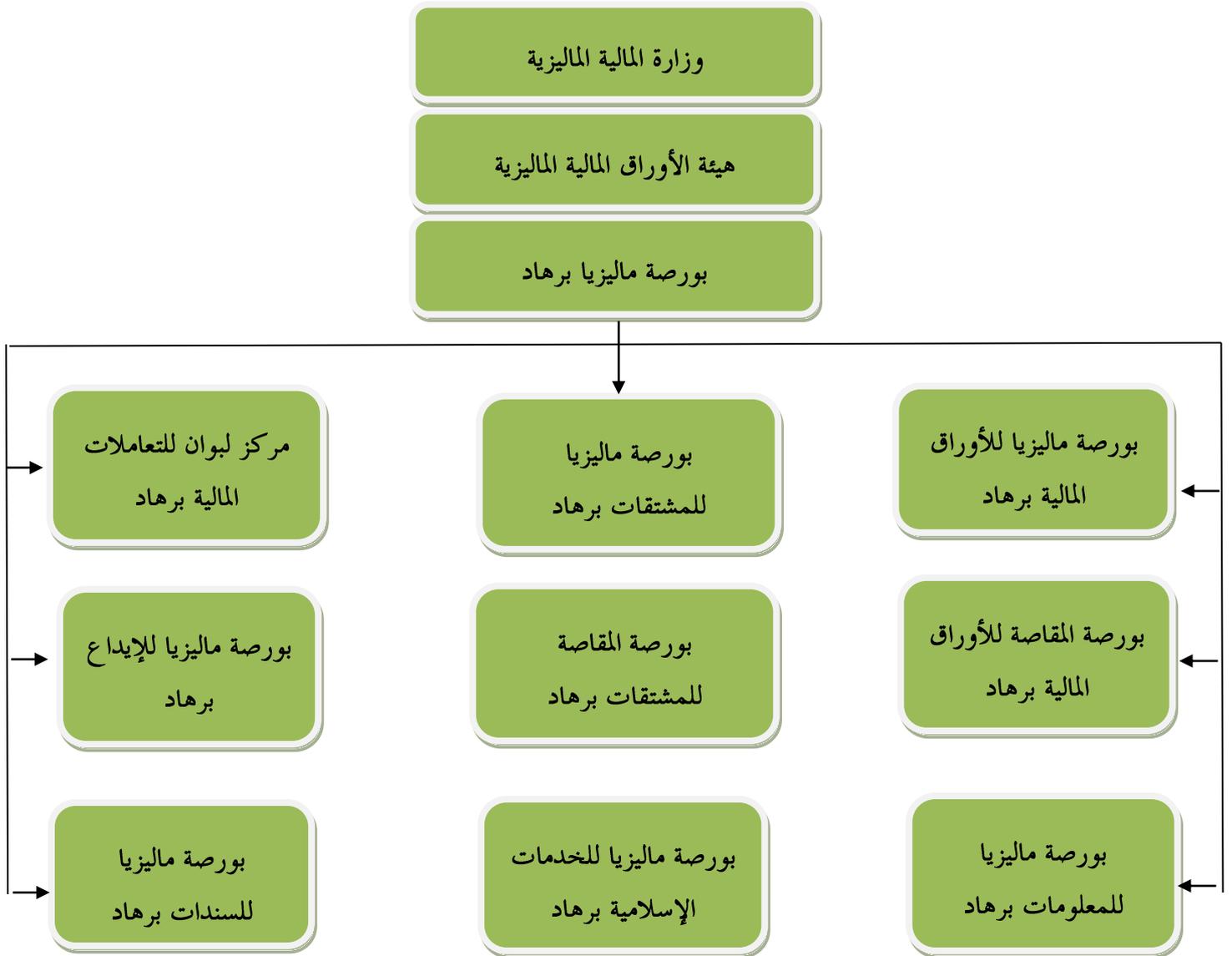
ر/ بورصة ماليزيا للمعلومات برهاد:

أنشأت في 2 ماي 1986 ويتمثل دورها في توفير ونشر المعلومات وأسعار الأوراق المالية المقيدة في البورصة الماليزية.

ز/ بورصة ماليزيا للخدمات الإسلامية برهاد:

تم إستحداثها في 15 أفريل 2009 وهذا حتى تمكن المتعاملين في السوق المالي الإسلامي الماليزي من توفير وتسيير قاعدة التبادلات للأوراق المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

الشكل (03) الموالي يوضح الهيكل التنظيمي للبورصة الماليزية المحدودة.



المصدر:

-bursa malaysia, corporate-structure, available at :

<http://www.buramalaysia.com/corporate/about-us/our-organisation/corporate-structure/10/09/2013>

المطلب الثاني: دور اللجنة الاستشارية الشرعية في سوق المال الماليزي.

نظرا لتزايد حجم الأنشطة والمعاملات في السوق الأوراق المالية، والتي كانت تحتاج إلى إجهاد خاص، قصد معرفة مدى خضوعها لأحكام الشريعة، فكانت الحاجة ماسة في إيجاد جهة شرعية تشرف على عمل هذا السوق. وفي التجربة الماليزية تم تأسيس للجنة إستشارية شرعية تساعد في بناء مكونات السوق المالي الإسلامي الماليزي.

أولا: نشأة اللجنة الإستشارية الشرعية:

قامت هيئة الأوراق المالية في ماليزيا منذ نشأتها في 1994، بالعمل على توفير كافة المتطلبات اللازمة لتطوير سوق الأوراق المالية الإسلامية، وذلك بتأسيس لمؤسسات رقابية يمكن الوثوق بها من طرف عامة الجمهور. ومن أهم الخطوات التي اتخذتها هيئة الأوراق المالية، لتكوين لجان الرقابة الشرعية في سوق الأوراق المالية الماليزية، قامت بتأسيس كل من:¹

1- قسم إدارة سوق الأوراق المالية الإسلامي:

من أجل تطوير سوق الأوراق المالية الإسلامي في ماليزيا، قامت هيئة الأوراق المالية بإنشاء قسم إدارة ومراقبة سوق الأوراق المالية الإسلامي في سنة 1994، ويعتبر هذا القسم مسؤول عن إنجاز وعمل الدراسات المتعلقة بسوق الأوراق المالية الإسلامية، وإدارة الأدوات المالية المتداولة فيها. ومن بين الوظائف الأساسية لهذا القسم:²

أ- تقديم الدراسات والبحوث الخاصة بإقرار الأدوات المالية الإسلامية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ب- مسؤولية هذا القسم عن إصدار وتعديل القوانين ذات علاقة بسوق الأوراق المالية الإسلامية وتنفيذها.

ج- معاقبة كل من ثبت مخالفته تطبيق القوانين المعمول بها.

د- العمل باستمرار على التحليل الدوري لقائمة الأوراق المالية للشركات المسعرة في السوق الماليزية، لتحديد مدى توافقها مع الشريعة الإسلامية.

و- نصح ومساعدة المستثمرين القدامى حول أداء الشركات المساهمة من حين لآخر.

¹ -Resolution of securities commission, shariah Advisory council, op cit, p3.

² - نبيل خليل طه سمور، مرجع سابق، ص121.

ويعتمد قسم سوق الأوراق المالية الإسلامي، على العديد من الشخصيات المؤهلة والمعروفة في الأوساط الإسلامية الماليزية، خاصة في مجال المعاملات المالية الحديثة، ولديهم معرفة عملية شرعية أكيدة، والذين ينسب لهم الفضل في تطوير سوق الأوراق المالية الإسلامية في ماليزيا.

ويعمل قسم سوق الأوراق المالية الإسلامية على تقديم نتائج دراساته وأبحاثه إلى اللجنة الإستشارية الشرعية، لإتخاذ القرارات المناسبة المتعلقة بتلك القضايا،¹ وبذلك توفير لسوق أوراق مالية إسلامية يستفيد كلا منها جميع المتدخلين فيها.

2- مجمع (اللجنة الشرعية) دراسة الأدوات المالية الإسلامية:

قامت هيئة الأوراق المالية الماليزية بتأسيس هذا المجمع في 10 أكتوبر 1994، ويضم مجموعة من الأعضاء بين مستشارين في الشريعة، وأعضاء من الشركات المعروفة العاملة في ماليزيا، ومن أعضاء عاملين في القطاع المالي التقليدي، وبالتعاون مع جمعية العلماء الماليزيين وعلماء دوليين، ويقوم المجمع بمناقشة وإصدار القرارات المتعلقة بسوق الأوراق المالية الماليزية. وقد تم عقد ثمان لقاءات منذ 1995 إلى 1996،² وتم خلالها دراسة مدى صلاحية بعض الأدوات المالية المتداولة في السوق التقليدي من منظور شرعي.

وبعد مرور سنة من تأسيسها، حقق المجمع نتائج جد مشجعة في تطوير سوق الأوراق المالية الإسلامية، وبدا دورها مهما في هذا السوق، مما ازدادت الحاجة إلى توسيع صلاحياته وإعادة هيكلته، فجاء تأسيس اللجنة الإستشارية الشرعية محل مجمع دراسة الأدوات المالية الإسلامية.

3- اللجنة الاستشارية الشرعية:

جاء إنشاء اللجنة الإستشارية الشرعية مكان مجمع دراسة الأدوات المالية الإسلامية في 16 ماي 1996، وذلك بتعيين من وزارة المالية الماليزية، لتؤدي دورها ومهامها التنظيمية والرسمية.³

وتم إعطاء الصلاحيات لهذه اللجنة، للتأكيد على أن معاملات سوق الأوراق المالية الإسلامية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. وتقوم كذلك بدور الداعم والمساند ومستشار هيئة الأوراق المالية الماليزية، والعمل كهيئة محورية للموافقة على جميع الإصدارات التي تقدم في سوق الأوراق المالية الإسلامية، وجمع البيانات والمعلومات من خلال الدراسات التي تقوم بها.

ثانيا: دور اللجنة الإستشارية الشرعية في سوق الأوراق المالية الإسلامية:

¹ - المرجع السابق، ص122.

² - Resolution of securities commission, shariah Advisory council, op cit, p4.

³ - Idem, p4.

تقوم اللجنة بالعديد من المهام والأدوار في مجال الرقابة وتقديم الإستشارات والتوعية والتوجيه وإصدار القرارات من جهة، كما لها مهام تفعيل وتطوير الأدوات المالية.¹ ومن أهم الوظائف التي تقوم بها هذه اللجنة نذكر:

1- إصدار القرارات في القضايا الشرعية لسوق الأوراق المالية الإسلامية: حيث تعتبر اللجنة الإستشارية الشرعية الجهة الوحيدة التي تقوم بإصدار هذا النوع من القرارات، في القضايا التي يشوبها نوع من إختلاف الآراء الشرعية لدى الفقهاء.

2- الرقابة: وتعد حجز الزاوية في عمل ومهام اللجنة الإستشارية الشرعية فهي تراقب الأدوات المالية الإسلامية والتداولات عليها، والتأكد من أن معاملاتها متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتقدم هذه اللجنة بالتعاون مع هيئة الأوراق المالية الماليزية رأيها الشرعي في تطوير الأدوات المالية الإسلامية.

3- الإجابة على الأسئلة والإستفسارات: تجيب هذه اللجنة طوال العام على الأسئلة والإستفسارات المطروحة عليها حول سوق الأوراق المالية الإسلامية، من ناحية العمليات أو الأحكام التي أصدرتها، وعادة ما تتقدم إدارة هيئة الأوراق المالية الماليزية أو الباحثين أو الموظفين من طرف شركات المساهمة والمستثمرين أو من طرف الحكومة الماليزية بمساءلة هذه اللجنة.

4- توعية الأطراف الفاعلة في السوق: وتعمل على توعية والتعريف بنظام التمويل الإسلامي خاصة المتعاملين في ماليزيا، عن طريق عقد الدورات التدريبية والندوات والمؤتمرات، والإستفادة من البحوث والدراسات والمناقشات التي تدار حولها، وتمنح الفرصة للخبراء الشرعيين والمفكرين الإقتصاديين لتبادل المعرفة والخبرات في كل القضايا المعاصرة والتي لها علاقة بالمنتجات المالية الإسلامية وأحكامها الشرعية.

5- مركز لتقديم الإستشارة والمراجعة: فهي تعد مركز الإستشارة الشرعية لهيئة الأوراق المالية الماليزية، والمراجعة لكافة الأمور المتعلقة بتطوير سوق الأوراق المالية الإسلامية في ماليزيا بصورة عامة، وتعمل على تقديم يد المساعدة للأطراف التي لها علاقة بهذه السوق وإعطاء الرأي الشرعي للأمور المرتبطة بها، إذا تم إستشارها في ذلك مثل القضايا القانونية. كما تعطي النصيحة للمستثمرين المسلمين وتساعدهم في إتخاذ القرارات الإستثمارية.

ثالثا: المهام الأساسية للجنة الإستشارية الشرعية:

غير أن دور اللجنة الإستشارية الشرعية، لم يرقى إلى مرحلة إستحداث أدوات مالية إسلامية خاصة، يمكن تداولها في سوق الأوراق المالية الإسلامية، وتبني اللجنة مهمتين تقوم بها:¹

¹ - سعيده حرفوش، مرجع سابق، ص165.

1- المهمة الأولى: تكييف الأدوات المالية التقليدية وفقا لأحكام الشريعة:

إنجته اللجنة منذ تنصبيها إلى تحليل وتقييم ودراسة شرعية للأدوات المالية التقليدية القائمة والمتداولة في سوق الأوراق المالية المحلي، ومدى توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتتركز الدراسة على الهيكلية وآليات استعمال هذه الأداة والتأكد من عدم مخالفتها لمبادئ الشريعة.

2- المهمة الثانية: استحداث للأدوات المالية الشرعية:

عملت ماليزيا عن طريق هذه اللجنة دورا كبيرا في تفعيل الأدوات المالية الإسلامية وذلك بتطوير وإبتكار لأدوات مالية تتماشى مع الأحكام الشرعية، والتي لا تتداول في سوق الأوراق المالية التقليدي في ماليزيا، أي سوق الأوراق المالية الإسلامية، ومن أهم الأدوات المالية الشرعية التي أخذت في النمو والتطور هي الصكوك الإسلامية التي بدأت الشركات الخاصة بإصدارها، بعدما كانت الحكومة الماليزية السبابة في إصدارها في شكل أوراق الإستثمار الحكومية ذات معدل الفائدة الصفري.

رابعا: الضوابط الشرعية لإصدار الأوراق المالية الإسلامية:

تم تقرير أربعة معايير شرعية أساسية من قبل اللجنة الشرعية لدراسة الأدوات المالية الإسلامية، وكان ذلك في 23 أوت من سنة 1995 في إجتماعها الخامس، وتقوم اللجنة بتحليل وتقييم الأوراق المالية المدرجة في السوق المنظمة (البورصة الماليزية)، لتصدر بعدها قائمة الأسهم المتوافقة مع أحكام الشريعة،² وهذه المعايير هي كالتالي:

1- المعيار الأول: عدم إعتداد الشركة في نشاطها الأساسي على المعاملات الربوية، بعكس ما هي عليه الشركات التقليدية المتعاملة مع المؤسسات المالية التقليدية الربوية. بما في ذلك البنوك التجارية وبنوك الإستثمار والمؤسسات المالية، فلا يجوز للمسلمين شراء أسهمها باعتبارها خارجة عن قائمة الشركات المقبولة في السوق الإسلامية.

2- المعيار الثاني: أن لا يكون نشاط الشركة الأساسي ولا تعاملاتها تعتمد القمار أو الميسر، وما شابه ذلك، مثل الكازينوهات، والتي لا تلتزم بالمبادئ الإسلامية والأخلاقية للدين الحنيف، وهذا ما يجعل أسهم هذه الشركات المتعاملة بها، أن لا يتم إدراجها في قائمة الشركات المقبولة في السوق الإسلامية.

3- المعيار الثالث: خلو نشاط الشركة من التعامل في الغرر، مثل شركات التأمين التقليدية حيث تعتبر هذه الأخيرة، أن أقساط التأمين من حقها بلا مقابل، إلى أن يقع الضرر أو الخطر، وهذا النوع من الشركات تخرج من قائمة الشركات المقبولة في السوق الإسلامية ويحرم على المستثمرين المسلمين شراء أسهمها.

¹ -Resolution of securities commission, shariah Advisory council, op cit, p5.

² -Idem, pp 145 -149.

4- المعيار الرابع: يحرم على شركات إنتاج وتوزيع وتسويق المنتجات والخدمات التعامل ومزاولة كمنشآت أساسية مايلي:

أ- المشاركة في صنع المشروبات الكحولية، وإنتاجها، وتسويقها.

ب/ إنتاج وتوزيع وتسويق للحوم الغير حلال مثل لحوم الخنازير.

ج- توفير الخدمات الغير الأخلاقية كالحانات وغيرها.

وهذا ما يجعلها من الشركات الغير مقبولة في السوق المالية الإسلامية.

خامسا: خطوات فرز الأوراق المالية الشرعية:

تفرز الأوراق المالية التقليدية، من قبل اللجنة الإستشارية الشرعية مرتين كل سنة، الأولى تكون في شهر أفريل، والثانية في شهر أكتوبر¹ وهذا لتحديد الأوراق المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، على أن يتم ذلك وفقا للخطوات التالية:

1- استخراج المعلومات المالية: تعمل اللجنة وفق هذه الخطوة استخراج بعض المعلومات والبيانات من مصادر الدخل ونشاطات الشركة، من مصادر عدة مثل تقارير المراجعة المالية السنوية، ومن خلال التحقيقات التي تقوم بها اللجنة عن الشركات المقيدة في السوق المنظم.

2- تقييم نشاطات الشركة: وضعت اللجنة الإستشارية عدة شروط ومعايير عامة على نشاطات الشركات المسعرة أسهمها في سوق المال الماليزي، وتصبوا إلى جعل نشاط الشركات متوافق مع الشريعة الإسلامية من أجل الموافقة على إدراج أوراقها في السوق المالية الإسلامية، في حين حددت اللجنة العناصر التالية للشركات التي لا يمكن قبول أسهمها في السوق المالية الإسلامية وهي:²

أ-الخدمات المالية القائمة على الربا كخدمات المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية.

ب-صناعة منتجات التأمين التقليدي بمختلف أنواعها.

ج-نشاطات التسلية غير المسموح بها شرعا وما شابه ذلك من القمار والمغامرة.

د-صناعة وبيع المنتجات المحرمة، صناعة أو بيع منتجات التبغ أو التي تعتمد منتوجاتها على التبغ.

ه-بيع وشراء أسهم الشركات غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

¹ -Securities commission of malaysia, list of shariah Advisory council of Securities commission, kuala lumpur, nov 2011, pp13-14.

² -Mohamed Akram Laaldin, shariah approved securities screening process in malaysia, p12, available at : www.isra.my/media-centre/downloads/viowdownload/8-islamic-capital-market/37-shariah-approved-securities-screening-process-in-malaysia.html

3-معايير إدراج الأوراق المالية: ويكون ذلك بوضع معيار (نسبة الحرام إلى الحلال) للشركات التي عملها الأصلي حلال، غير أنها تقوم بمعاملات محرمة، فإذا كان حجم الأنشطة الغير مشروعة للشركات أكبر من حجم الأنشطة المشروعة، فلا يتم قيد أسهم هذه الشركات في قائمة الأوراق المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة في ماليزيا.¹ وتتضمن هذه المعايير ما يلي:

أ- معيار 5%: يستعمل هذا المعيار لتحديد نسبة الأعمال المحرمة للشركات إلى الأعمال الجائزة، ومن أمثلة النشاطات المحرمة التعامل بالربا والقمار والخمر ولحم الخنزير فإذا كانت النسبة أكبر من 5%، توضع أسهمها في قائمة الشركات الغير الشرعية، ويحرم تملكها أو تداولها من طرف المسلمين.

ب- معيار 10%: يستعمل هذا المعيار لتحديد نسبة الإختلاط في أعمال الشركات بين الأنشطة المحرمة والأنشطة الحلال، مع تحقيق هدف تغليب المصلحة العامة، والتي نسبتها لا تتعدى 10%، مثل المساهمة في أسعار الفائدة في حساب الإيداع الثابت لدى المصارف التقليدية والنشاطات المتعلقة بالتبع.

ج- معيار 25%: يستعمل هذا المعيار لتحديد المستوى المختلط في أعمال الشركات بين الأنشطة المحرمة والأنشطة الحلال مع تحقيق المصلحة العامة، وهي الشركات التي تقدم أعمال لصالح النفع العام رغم احتوائها على نشاطات غير جائزة، مثل أنشطة وعمليات الفنادق، فإذا كانت النسبة أكثر من 25% فلا يتم تداول أسهم هذه الشركات في السوق الإسلامية، أما إذا كانت النسبة أقل من 25% فيمكن إدراج هذا النوع من الشركات ضمن لائحة الشركات المقبولة في سوق الأوراق المالية الإسلامية.

وبناء على ما سبق من معايير ومؤشرات، طرحت اللجنة الإستشارية الشرعية معايير إضافية للشركات المختلطة بين الأنشطة المحرمة والمقبولة، منها المعيارين التاليين:²

- للشركة سمعة حسنة، ومقبولة من وجهة نظر المجتمع.

- أن تكون أنشطة الشركات الرئيسية موجهة للمصلحة العامة، لعموم المسلمين والوطن، مع وجود لنسبة قليلة من النشاطات الغير جائزة التي تتعامل فيها.

المطلب الثالث: المؤشر الشرعي كوالالمبور Kuala Lumpur Chariah Index KLCI

تم تصميم المؤشر الشرعي كوالالمبور بتاريخ 17 أبريل 1999م لتلبية الطلب من قبل المستثمرين المحليين والأجانب الراغبين بالاستثمار في الأسهم المتوافقة مع أحكام الشريعة المدرجة في البورصة الماليزية، وهذا المؤشر

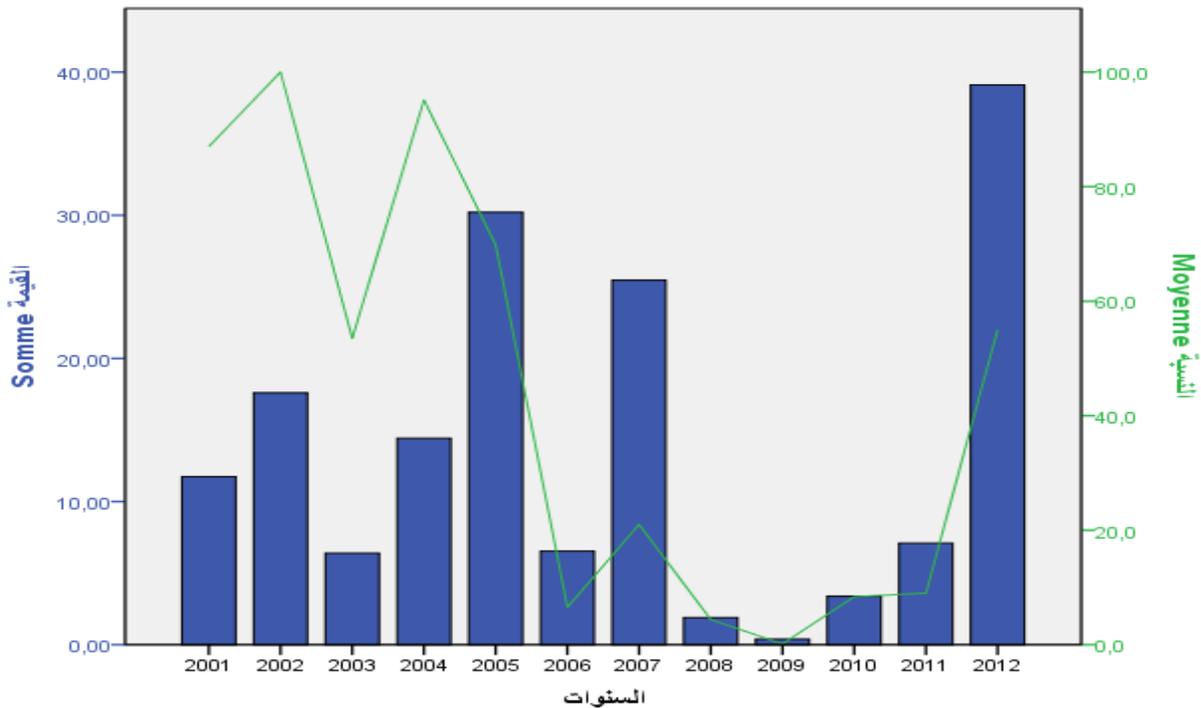
¹ -Securities commission of Malaysia, list of shariah Advisory Council of Securities commission, kuala Lumpur, 29 mai 2009, p13.

²-Ibid, p14.

يعتبر دليلا على الوضع العام للبورصة الماليزية في إطار الأسهم من اجل التخطيط الأمثل لمستقبل استثماراتهم، فالشركات التي يقاس أدائها حسب المؤشر الشرعي كوالامبور تكون أنشطتها في دائرة الحلال، ولا تستثمر أموالها في صناعة الكحوليات أو التبغ أو منتجات يدخل فيها لحم الخنزير، كما لاتتعامل مع البنوك الربوية .

أولا: تطور إصدار صكوك المراجعة و البيع بضمن أجل للمؤشر المالي الماليزي KLCI

الشكل رقم 04 : تطور إصدار صكوك المراجعة وصكوك البيع بضمن أجل للمؤشر المالي KLCI خلا الفترة 2001 و 2012.



المصدر:

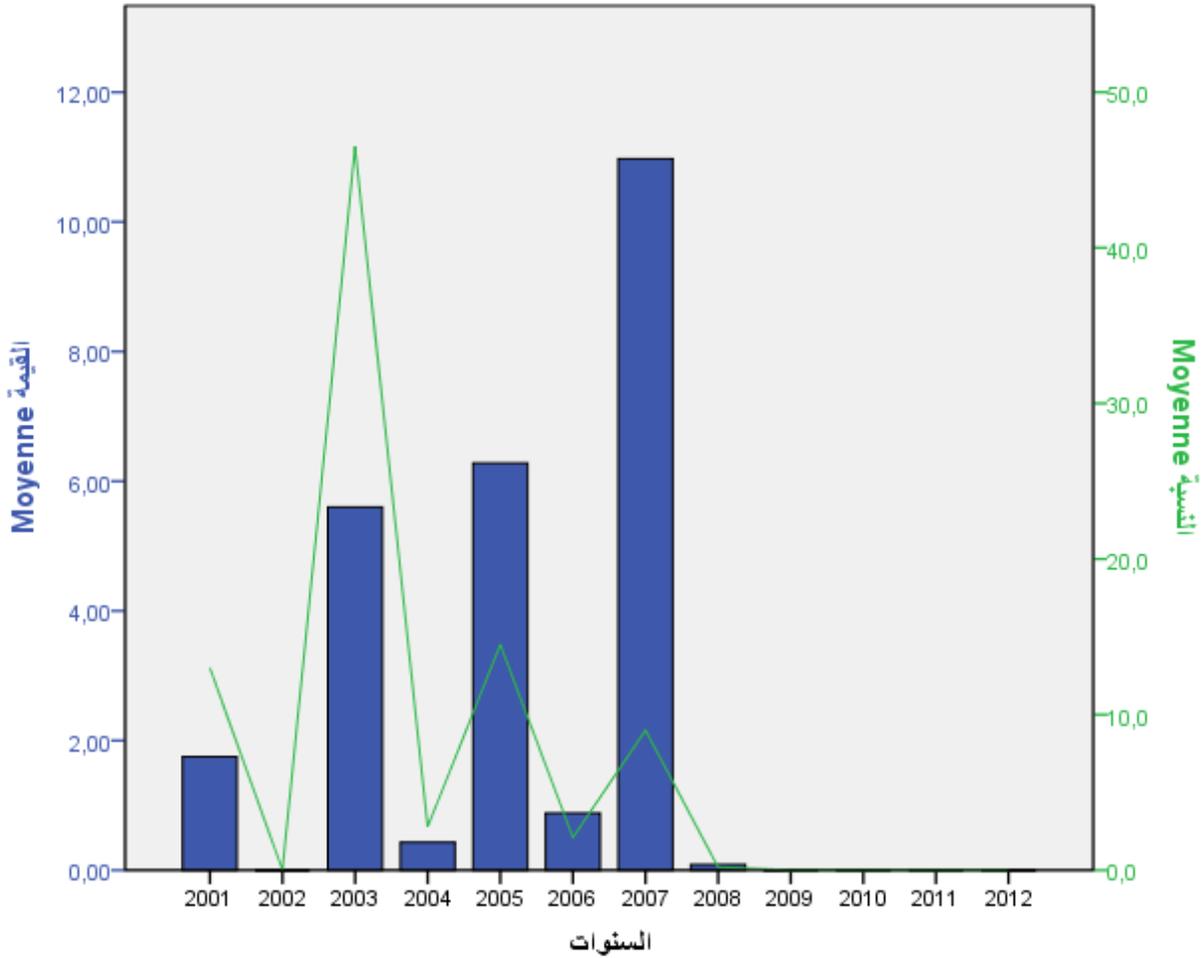
Securities Commission of Malaysia Annual Reports :2001,p(1-45)-2002,p(2-26) -2003,p(2-43) -2003,p(2-43)- 2004,p(2-22)-2005,p(2-21)-2006,p(6-45)-2007,p(6-49)-2008,p(6-55)

نلاحظ من خلال الرسم البياني المرفق المبين أعلاه، تذبذبا في إصدار صكوك المراجعة وصكوك البيع بضمن أجل خلال الفترة 2001 الى 2012، حيث كانت تمثل هذه الصكوك النوعين الرئيسيين للأدوات المالية الإسلامية الممكن إصدارها في سوق الأوراق المالية الماليزية، وكانت تقدر بنسبة 87% و100% في سنتي 2001 و2002 على التوالي، حيث يرجع الاعتماد على هذين النوعين من الصكوك لسهولة عملية تصكيك الأصول وإصدار الصكوك .حيث انعكس إصدارها بالشيء الإيجابي والقبول العام من طرف السكان الماليزيين لوجود أدوات إسلامية يمكن التمويل بها، لتراجع نسبتها في سنة 2003 إلى النصف بسبب إصدار صكوك الإستصناع كما سنرى لاحقا، ثم ترتفع من جديد في سنة 2004 لتبلغ 95% من إجمالي الإصدارات لتمثل بذلك، لمصدر تمويلي

أساسي في عدة نشاطات استثمارية جديدة، وإعادة هيكلة وتمويل الديون القائمة¹، وهو ما سنتطرق إليه لاحقاً، أما سنة 2012 فشهدت عودة قوية في إصدار صكوك المراجعة بقوة حيث مثلت 55% من إجمالي الصكوك الموافق إصدارها أي 39 مليار رينجت.

ثانياً: تطور إصدار صكوك الإستصناع للمؤشر المالي الماليزي KLCI:

شهد إصدار صكوك الإستصناع إصدارات نوعية، ساهمت في تنشيط سوق الإصدارات للصكوك، وبممكن توضيح تطور إصدار صكوك الإستصناع في ماليزيا من خلال الفترة 2001 الى 2012 حسب رسم البياني المين أدناه:
الشكل رقم 05 : تطور إصدار صكوك الإستصناع للمؤشر المالي KLCI خلا الفترة 2001 و 2012.



المصدر:

¹Securities Commission of Malaysia. Securities Commission Annual Reports 2001, Op Cit p.1.45

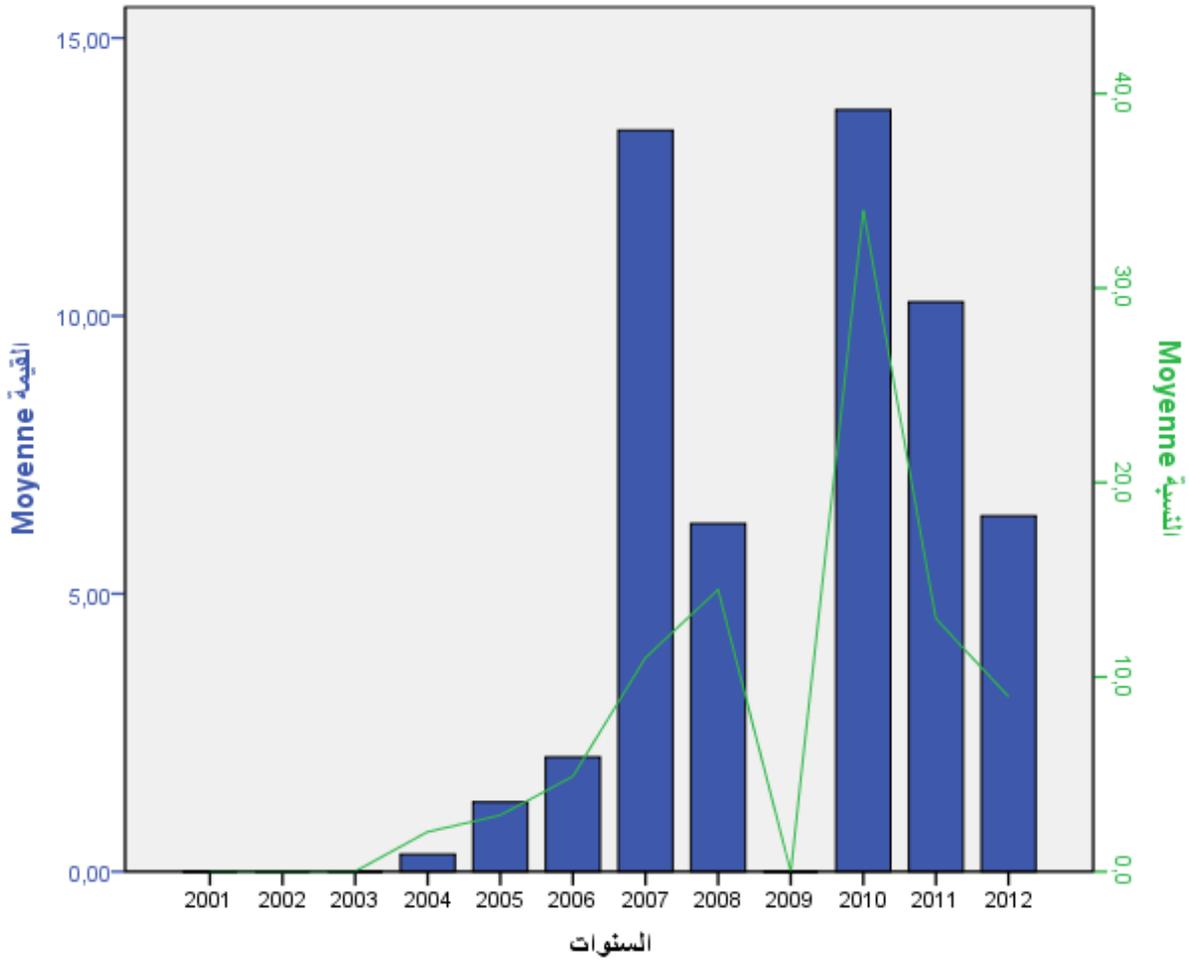
Securities Commission of Malaysia Annual Reports :2001,p(1-45)-2002,p(2-26) -2003,p(2-43) -
2003,p(2-43)- 2004,p(2-22)-2005,p(2-21)-2006,p(6-45)-2007,p(6-49)-2008,p(6-55)
من خلال الرسم البياني ، نلاحظ أن أول إصدار لصكوك الإستصناع كان في سنة 2001 بما يقارب 13%، ثم
سجلت سنة 2003 أكبر نسبة إصدار من هذا النوع من الصكوك، لتقارب 46.5% من إجمالي الإصدارات في
هذه السنة، كما هو مبين في الرسم البياني وهذا مايفسر إنخفاض في إصدار كلا من الصكوك المرابحة و البيع بثمن
اجل حيث مثل إصدار شركة sks power sdn bhd مايقارب 5.6 مليار رينجت و أجال أستحقاق بين
خمسة وتسع سنوات، ويعد هذا الإصدار من أكبر الإصدارات لتمويل إنشاء مشاريع الطاقة في ماليزيا، ومن أضخم
إصدارات الصكوك المحلية في هذا العام.

ولكن الملاحظ هو إنخفاض إصدارات هذا النوع من الصكوك، ابتداء من سنة 2004 الى 2012، حيث سجلت
سنة 2005 مانسبته 14.5% كأعلى نسبة في هذه الفترة، و 2007 أعلى قيمة طول الفترة 10.9 مليار
رينجت، ويرجع ذلك إلى الإصدارات الجديدة من صكوك المشاركة و الإجارة.

ثالثا: تطور إصدار صكوك الإجارة للمؤشر المالي KLCI في ماليزيا:

أصدرت الحكومة الماليزية صكوك الإجارة عن طريق شركة Malaysian Global Sukuk بقيمة 600
مليون دولار، لتكون أول دولة في العالم تصدر لصكوك إجارة سيادية دولية في سنة 2002، بموعد استحقاق عام
2007 ولاقت هذه الصكوك القبول من المستثمرين على المستوى العالمي.

الشكل رقم 06 : تطور إصدار صكوك الإجارة للمؤشر المالي KLCI خلال الفترة 2001 و 2012.



المصدر:

Securities Commission of Malaysia Annual Reports :2001,p(1-45)-2002,p(2-26) -2003,p(2-43) -
2003,p(2-43)- 2004,p(2-22)-2005,p(2-21)-2006,p(6-45)-2007,p(6-49)-2008,p(6-55)

من خلال الرسم البياني نلاحظ غياب لإصدار هذا النوع من الصكوك من سنة 2001 إلى 2003، وهذا راجع لإصدار الصكوك التي تعتمد على صيغة المراجحات، وهذا لسهولة تطبيقها، ونلاحظ كذلك نمو في حجم إصدار

صكوك الإجارة من سنة 2004 إلى 2012 وأول إصدار محلي لهذا النوع من الصكوك في سنة 2004 تم من طرف شركة إنكرس برهاد بما قيمته 160 مليون رينجت، وهذا مافتح المجال لتطور وتوقع لإصدارات أخرى محلية، تستعمل هذه الهيكلية الجديدة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وزيادة للطلب من الصكوك الإسلامية من طرف المستثمرين الدوليين¹.

وهذا ماتم، حيث من الفترة 2004 إلى 2006 عرفت نموا متباطئا لم تتعدى 5%، وهذا راجع لصدور في نفس المرحلة لصكوك المشاركة كما سنبينه لاحقا، وعدم المعرفة الكافية بإيجابيات هذا النوع من الصكوك، ثم تأتي المرحلة الثانية من سنة 2007 إلى 2012 حيث سجلت على التوالي: 11% و14% و13% و9% في السنوات 2007 و2008 و2010 و2011 و2012 حيث بلغت أكبر نسبة في سنة 2010، ولعل هذا راجع إلى زيادة الوعي لدى المستثمرين الماليزيين بالإستثمار في صكوك المشاركات و الإجارة بدلا من صكوك البيع بثمن أجل وبدرجة أقل صكوك المراجحات، كما يمكن أن نلاحظ من الجدول أن سنة 2009 لم تسجل أي إصدار من هذا النوع من الصكوك المشاركة على أكبر نسبة إصدار وهذا سنوضحه لاحقا.

¹Securities Commission of Malaysia, Securities Commission Annual Reports 2001, Op Cit p.1.55

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل الدراسة التطبيقية لسوق المالية الماليزية، حيث تم عرض التجربة الماليزية في التنمية الاقتصادية، ثم بيان ماهية سوق رأس المال الماليزي ومراحل تطوره حتى وصل تسميتها بالبورصة الماليزية، وما تحتويه من أقسام كسوق الملكية وسوق السندات وسوق المشتقات وسوق الأوراق المالية الإسلامية، كما تم التعريف بالهيئات الرقابية وهي هيئة الأوراق المالية الماليزية والبورصة الماليزية المحدودة والمؤسسات التابعة لها، كما تم التطرق لماهية سوق الأوراق المالية الإسلامية الماليزية وذلك وتداولها دون غيرها من الأسواق وعرض لأهم وظائفها وتقسيماتها، والدور، لكونها السوق التي تنشط بها إصدارات الصكوك الإسلامية الذي تقوم به الجهات الرقابية في تطوير سوق الأوراق المالية، والمتمثلة في هيئة الأوراق المالية واللجنة الإستشارية الشرعية العليا لسوق وتفعيل العمل، الأوراق المالية الإسلامية في ماليزيا، ودورها في الموافقة والمصادقة على إصدارات الصكوك وفق الضوابط الشرعية من جهة بهذه الأدوات في السوق المالية الإسلامية من جهة أخرى، وفي الأخير القيام بدراسة تحليلية

للمؤشر المالي العالمي الماليزي الإسلامي KLCI

الخلاصة

الحمد لله

المراجع

المصادر والمراجع:

قائمة الكتب:

- أمين السيد احمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2007.
- أمين السيد احمد لطفي ، المراجعة بين النظرية و التطبيق الطبعة الأول، الطبعة الأولى، دار الثقافة لنشر ، مصر، 2003.
- أمين السيد أحمد لطفي ، المراجعة الدولية و عولمة أسواق رأس المال، الطبعة الأولى، دار نشر الثقافة ، مصر، 2005.
- أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة الدولية و عولمة أسواق رأس المال، دار الثقافة لنشر، مصر، 2005.
- أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات ، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر، الأردن، 2000.
- أسامة علي فقير الرابعة، المعايير الشرعية للمؤشرات الإسلامية دراسة وتحليل، جامعة اليرموك، الأردن، 2011.
- جمال لعمارة، تحديات السوق المالي الإسلامي، الملتقى الدولي سياسة التمويل وأثرها على المؤسسات، بسكرة (الجزائر)، يومي 21 و 22 نوفمبر 2006.
- عبد الله الطاهر، موفق علي خليل، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، الطبعة الأولى، مركزيزيد للنشر، الأردن، 2004.
- عطية فياض، أسواق الأوراق المالية واثارها الإنمائية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، لبنان، 2003.

المراجع

- عبد المؤمن بلباقي، أصول المعاملات المالية على مذهب المالكية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الطبعة الأولى، دار الهدى للنشر، الجزائر، 2004.
- حسين حسن شحاتة، المنهج الإسلامي لتشخيص ومعالجة أزمات سوق الأوراق المالية ، الاقتصاد الإسلامي، الصادرة عن بنك دبي الإسلامي بدولة الإمارات العربية المتحدة، العدد 216، 1999.
- حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009.
- خالد أمين عبد الله، الإفصاح ودوره في تنشيط التداول في أسواق رأس المال العربية، مجلة القانون العربي، العدد 92، تشرين أول 1995.
- محمد فتح الله النشار، التعامل بالأسهم في السوق الأوراق المالية، الطبعة الثانية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2006.
- لطيف زيود واخرون، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد رقم 29، العدد رقم 01، سوريا، 2007.
- شعباني لطفي، المراجعة الداخلية مهمتها و مساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2004.
- غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر (الناحية النظرية)، دار السيرة للنشر ، الأردن، 2006.
- محمد سمير الصبان وعبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية - المفاهيم الأساسية واليات التطبيق وفقا للمعايير المتعارف عليها و المعايير الدولية - ، الدار الجامعية ، مصر ، 2002.
- أمين السيد أحمد لطفي ، التطورات الحديثة في المراجعة ، الطبعة الثانية، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2007.
- عبد الصمد نجم الجعفري، ايداد رشيد القريشي، دراسة حول دور مراقب الحسابات ومسؤوليته في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، جامعة بغداد 2006.
- محمود السيد الرفاعي، المراجعة - إطار النظرية و الممارسة -، الطبعة الثانية ، مكتبة الجلاء الجديدة للنشر ، مصر ، 1992.

المراجع

- الصادر عام 1350/1349 هجرية الموافق 1931/1930 ميلادية وأخذت به معظم دول العالم .
- عبد الحميد معيوف الشعري ، معايير المراجعة الدولية و مدى إمكانية استخدامها في تنظيم الممارسة المهنية بالمملكة العربية السعودية ، الإدارة العامة للبحوث ، ط1 ، الرياض ، 1994 .
- محمد غزال، دور الصكوك الإسلامية في تفعيل سوق الأوراق المالية دراسة حالة ماليزيا، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سطيف، 2013.
- محمد غزال، دور الصكوك الإسلامية في تفعيل سوق الأوراق المالية دراسة حالة ماليزيا، مرجع سابق ذكره.

رسائل ومجلات:

- محي الدين محمود عمر، أثر استخدام معايير المحاسبة والمراجعة من منظور إسلامي في الحد من الازمات المالية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارة وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2014.
- محي الدين محمود عمر، مراجعة الحسابات بين المعايير العامة والمعايير الدولية، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارة و علوم التسيير، 2008.
- سردوك فاتح ، دور المراجعة الخارجية للحسابات للنهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة المسيلة ، 2004.
- مسعود صديقي، نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، 2004.
- مسعود صديقي، دور المراجعة في إستراتيجية التأهيل الإداري للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة الباحث، العدد الأول، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2000.
- محمد أمين مازون، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2011.
- عبد السلام عبد الله السعيد أبو سرعة، التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3 ، 2010.
- عاطف وليم أندراوس، دور سوق الأوراق المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير في كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، غير منشورة، 2009.

المراجع

- صديقي مسعود ، براق محمد، انعكاس تكامل المراجعة الداخلية و الخارجية على الأداء الرقابي ، المؤتمر العلمي الدولي حول الداء المتميز للمنظمات و الحكومات، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 08 و 09 مارس 2005.
- سايج فايز، أهمية تبني المعايير المراجعة الدولية في ظل الإصلاح المحاسبي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير والتجارة، جامعة البليدة 2، 2015 .
- الفقرة 145 من دليل الاتحاد الدولي للمحاسبين بعنوان : تأسيس و تطوير هيئة محاسبية مهنية .
- موقع الاتحاد الدولي للمحاسبين : يمثل الملحق رقم 04 الدول المتبينة للمعايير الدولية للمراجعة حتى أوت 2012 و الأسلوب المتبع في ذلك
- نبيل خليل طه سمور، سوق الأوراق المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، غير منشورة، 2007.
- محمد نور الدين غادم، تطور سوق الأوراق المالية الإسلامية، بحث مقدم لندوة الصكوك الإسلامية- التجربة الماليزية-، مركز الملك فهد للمؤتمرات، السعودية 2008.
- سعيدة حرفوش، سوق الأوراق المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة المدية: 2009، غير منشورة.
- محمد نور الدين غادم، تطور سوق الأوراق المالية الإسلامية، بحث مقدم لندوة الصكوك الإسلامية- التجربة الماليزية-، مركز الملك فهد للمؤتمرات، السعودية، 2008.
- الجريد الرسمية الصادر عام 1350/1349 هجرية الموافق 1931/1930 ميلادية، العدد 24 وأخذت به معظم دول العالم .
- مسعود صديقي، نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3، 2004، 1 عبد الصمد نجم الجعفري، اياد رشيد القرشي، دراسة حول دور مراقب الحسابات ومسؤوليته في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، جامعة بغداد 2006.

مراجع مختارة باللغة الأجنبية:

- Frederick, Choi, Financial Disclosure and Entry to the European Capital, Journal Accounting Research, autumn,1972.
- Malaysian Business Magazine, bursa'ssukuk coup, Malaysia, 16/09/2010.
- Securities Commissions Malaysia, Islamic Capital Market , on line available at : <http://www.Sc.Com.my/sub.Asp?pageid=&menuid=267&newsid=&linkid=&type=10/09/2013>
- Securities Commission of Malaysia, Securities Commission Annual Reports 2001.
- OICV- IOSCO, ISLAMIC Capital Market Fact Finding Report, Report of the I.C.M Task Force of the international organisation of securities commissions, july 2004.
- Resolutions of the securities commission Shariah Advisory Council, securities commission of malaysia, Second Edition, Kuala Lumpur, 2006.
- Salman Syed Ali, Islamic Capital Market : products, Regulation & Development, IRTI, IDB, jeddah, 2008.
- Islamic Securities Guidelines (SUKUK GUIDELINES), Securities Commission of Malaysia, Kuala Lumpur, 2011.
- Alhabshi, Datuk Syed Othman, Development of Capital Market Under Islamic Principles, Conference on Managing & Implementing Interest – free Banking/ Islamic System, Concorde Hotel, Kuala Lumpur, Malaysia, january25-26, 1994, p6.
- Resolution of securities commission, shariah Advisory council.
- Securities commission of malaysia, list of shariah Advisory council of Securities commission, kuala lumpur, nov 2011.
- Securities commission of Malaysia, list of shariah Advisory Council of Securities commission, kuala Lumpur, 29 mai 2009.
- Securities Commission of Malaysia, Securities Commission Annual Reports 2001.

- Accounting and Auditing organization for Islamic Financial institution www.aaofii.com.10/05/2016

مواقع إلكترونية:

- Accounting and Auditing organization for Islamic Financial institution www.aaofii.com.10/05/2016
- International Federation of Accountants(2009) , Handbook of International Standards on Auditing and Quality Control.www.ifac.org.14/05/2016.
- Wan Razazila Wan Abdullah and others, the evolution of the Islamic capital market in Malaysia, Lincoln University, NEW ZEALAND, available at : [http:// www. Victoria. Ac. Nz/ sacl /about/ events/ past- events2/ past- conferences/ 6ahic/ publications/ 6AHIC- 75 FINAL paper. Pdf](http://www.victoria.ac.nz/sacl/about/events/past-events2/past-conferences/6ahic/publications/6AHIC-75_FINAL_paper.Pdf) p2.
- International Federation of Accountants(2009) , Handbook of International Standards on Auditing and Quality Control.www.ifac.org
- Mohamed Akaram Laldin, Islamic financial system : the Malaysian experience and the way forward, p.p : 26-29 available at : [www. Emeraldinsight. Com/ journals. Htm ? articleid= 1744958& show= abstract_16/01/2016.](http://www.emeraldinsight.com/journals.htm?articleid=1744958&show=abstract_16/01/2016)
- Mohamed Akaram Laldin, Islamic financial system : the Malaysian experience and the way forward, op cit, p19. Available at :([www. Emeraldinsight. Com/ journals. htm ? articleid=1744958 &show= abstract](http://www.emeraldinsight.com/journals.htm?articleid=1744958&show=abstract)) 16/01/2016.
- Bursa Malaysia, Market, on line available at : [http:// www. Bursamalaysia. com/ market/](http://www.bursamalaysia.com/market/) 10/09/2016.
- Bursa Malaysia, Corporate- history, on line available at : [http:// www. bursamalaysia. Com/ corporate/ about- us / corporate- history/](http://www.bursamalaysia.com/corporate/about-us/corporate-history/) 10/09/2016.

- Bursa malaysia, market securitie, on line available at : <http://www.Bursamalaysia.commarket/securities/equities/products/shares10/03/2016>.
- Bond info hub, abrief profil of bond market, available at : <http://rmbond.Bnm.Gov.My/portal/server.Pt,?open=514&objID=27275&parentname=MyPage&parentid=0&mode=2/10/05/2016>.
- Bond market development in malaysia, overview available at : www.Sc.com.my/main.Asp?pageid=261&menuid=350&newsid=&linkid=&type=10/09/2013.
- Asian bonds online market structure overview available at : www.Asianbondsonline.Adb.Org/Malaysia/structure/overview.Php16/04/2016.
- Lubuan Financial Exchange, about .as, on line available at : <http://lfxsys.Lfx.Com.My/content/about/about.Asp10/05/2016>.
- Wan razazila wan abdullah and others, the evolution of the islamic capital market in malaysia, Lincoln University, NEW ZEALAND, available at : <http://www.Victoria.Ac.Nz/sacl/about/events/past-events2/past-conferences/6ahic/publications/6AHIC-75FINAL-paper.Pdf.P18>.
- Wan razazilawanabdullah and others, the evolution of the islamic capital market in malaysia, Lincoln University, NEW ZEALAND, availableat : <http://www.Victoria.Ac.Nz/sacl/about/events/past-events2/past-conferences/6ahic/publications/6AHIC-75FINAL-paper.Pdf.P18>.
- Securities commission, what we do, available at : www.Sc.com.My/main.asp?pageid=219&menuid=188&newsid=&linkid=&type=16/05/2016.
- Bursa malaysia,regulatory- approach- philosophy< on line availableat :www.Bursamalaysia.Com/market/regulation/regulatory-approach-philosophy/regulatory-principles/10/09/2013.